

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولي معتمد

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

- * ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مجادى القانون
- * الهيئات والمنظمات السياحية المحلية
- * تحديد المنشآت السياحية والفندقية
- * السائح ومركز الأجانب فى القانون الدولى والقانون المصرى
- * شركات ووكالات السفر والسياحة فى القانون المصرى
- * المنشأة الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والنزِيل
- * العجسوزات الفندقية

الطبعة الثانية

لبرابر ٢٠٠٠

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولى معتمد

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحى والفندقى

- * ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون *
- * الهيئات والمنظمات السياحية المحلية *
- * تحديد المنشآت السياحية والفندقية *
- * السائح ومركز الأجانب فى القانون الدولى والقانون المصرى *
- * شركات ووكالات السفر والسياحة فى القانون المصرى *
- * المنشأة الفندقية والتزاماتها قبل الدولة والنزىل *
- * الحجوزات الفندقية *

كتب عربى
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية (أهداء)

الطبعة الثانية

لبرابر ٢٠٠٠

رقم التسجيل ٧٦٦٠٤

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحى والفندقى

جميع حقوق الطبع والنشر وإعادتهما
م محفوظة للمؤلف على وجه الإنفراد معلية
ودوليا وفقا لأحكام التشريعات المعلية
والإنفاقيات والمعاهدات الدولية النافذة.

Copyright © 1992

رقم الإيداع العللي يدار الكتب القومية

١٩٩٢ / ٩٧٦٠

I.S.B.N. رقم الإيداع الدولى

977 - 04 - 0912 - x

يطلب من مكتب المؤلف

(مكتب الدكتور عادل خير للمحاماة والاستشارات القانونية)

١٥ شارع رشدى - برج سلسى - القاهرة

هاتف : ٢٩٧٧٣٤٠ - ٢٩٣٥٨٤٠ - فاكس : ٢٩٥١٣٨٨

E-MAIL
Web site

kheirlaw@link.com.eg
www.kheirlaw.com.eg

اهداءات 2002

د/عادل محمد خير
الاستشارية



إهداء

.. أهدى هذا الكتاب إلى من بسط الله سبحانه وتعالى الجنة
تحت قدميها ... وإلى من قال فيها رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - أنها أحق بصحابتى .

.. وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم حينما قال :
« لو خيروني بين أم وجنة تفيض سحر الحور لإخترت لى أما » .
.. أهدى هذا الكتاب إلى العطاء بلا حدود .. إلى **أمى** .

.. كما أهدى الكتاب إلى إبنتى **عادل و محمد**
حفظلها ورعاها الله سبحانه وتعالى وجعلهما من عباده الصالحين
النابعين .

.. كما أهدى الكتاب إلى **زوجتى** شريكة حياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية^(١)

مرافق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة.

كما أن الحركة السياحية، المحلية والدولية، تنمو بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية.

كما أن النشاط السياحي والفنقى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقتصاد القومى فى الدول السياحية كالليونان وأسبانيا وإيطاليا وكينيا ومصر.

وتعتبر التشريعات السياحية والفندقية من أحدث فروع القانون جميعاً، إلا أنها، وعلى الرغم من حداثة، أصبحت تتصل بغالبية فروع القانون الأخرى، وهو مما جعلها تتداخل، فى مصر، مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة، وقانون الملاهى، وقانون مكافحة الدعارة، وقانون دخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر، وقانون الملاحة الداخلية، وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، وقانون حماية الآثار، وقانون الجمارك، وقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى، وقانون البيئة، وغيرها من القوانين.

وإنه وإن كان النشاط السياحي حتى عام ١٩٦٦، لم يكن له وزارة تهيم عليه وتنظم وتخطط له وتسير دفته على النحو السائد الآن، إذ كانت مصلحة السياحة تخضع لوزارة الإرشاد القومى، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ بإنشاء مجلس أعلى للسياحة، ثم القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩/١٩١، وبمصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٦/١٤٤١ الذى تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحي فى مصر وزارة مستقلة متخصصة لتضطلع بدورها فى المشاركة فى تنمية الإقتصاد القومى ودعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم وتعميق وعى المواطنين بتراث بلادهم وارتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمى للتنمية السياحية الشاملة.

(١) صدرت الطبعة الأولى فى يناير ١٩٩٣ .

ولما كانت التشريعات السياحية والفندقية من فروع القانون الحديثة الأمر الذى إستلزم معه تحديد علاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص من خلال فصول المؤلف.

هذا والنشاط السياحى، بصفة كونه نشاطاً عالمياً، فأنشئت من أجل تنظيمه منظمة السياحة العالمية، يستلزم لقيامه توافر مجموعة من الأركان خصصنا لكل ركن منها مبحثاً مستقلاً من خلال فصول المؤلف.

*** * خطة البحث :**

وقد عالجت موضوع «المخاطبة التشريعية للنشاط السياحى والفندقى» فى بابين :

*** الباب الأول :** ويتناول التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون ومن خلال خصائص وأقسام القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التى يحكمها ومن حيث قوتها الإلزامية ومصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى الرسمية والتفسيرية، مختتماً إياه بالدعوة إلى إنشاء نهاية ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمخازعات السياحية والفندقية.

*** الباب الثانى :** ويتناول النشاط السياحى والفندقى فى مصر، ويضم فصلين : الهيكل التنظيمى للنشاط السياحى والفندقى من خلال الهيئات والمنظمات السياحية المحلية مع تحديد المنشآت السياحية والفندقية، وأركان النشاط السياحى الثلاثة بدءاً بالسائح ومروراً بشركات ووكالات السفر والسياحة ووصولاً إلى المنشآت الفندقية.

القاهرة فى الأول من فبراير عام ٢٠٠٠

المؤلف

الدكتور عادل محمد خير

الحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى

رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بطنس

الباب الأول
ملاحج التشريعات السياحية والفندقية
من خلال مبادئ القانون

فصلٌ وحيد
خصائص وأقسام القاعدة القانونية

المبحث الأول

خصائص القاعدة القانونية

١ - تعريف القانون :

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع تنظيما عادلا ومجردا وعاما لصون حرياتهم ولتحقيق مصالحهم ولكفالة تقدم المجتمع وإرتقائه^(١) .

والقانون إصطلاحا يفيد معنيين ، أولهما عاما ، وثانيهما خاص .

فالقانون بالمعنى العام^(٢) ينصرف إلى مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم المجتمع تنظيما يتسم بالعدل والتجريد والعمومية صوتا لحريات أفرادة وتحقيقا لمصالحهم .

أما القانون بالمعنى الخاص^(٣) فهراد به قاعدة معينة أو مجموعة معينة من القواعد تستنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين - فيقال في هذا المعنى قانون تنظيم الشركات السياحية وقانون تنظيم المنشآت الفندقية .

والقانون بالمعنى العام هو الذي يمتد في هذه الدراسة ، وهو يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، ولذا جرى التعبير عن القانون المطبق في بلد معين بالقانون الوضعي^(٤) لهذا البلد ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، ويختلف عما سيكون عليه القانون المصري في المستقبل ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الايطالي .

(١) د . عبد المصم الصدة ، أصول القانون ، طبعة ١٩٦٥ ، بند ٦ ، ١١ .

د . سليمان مرعش ، الوالي في شرح القانون المدني ، المدخل للمعلوم القانونية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٧ ، بند

٧ ، ص ٩ ، د . حسن كبر ، المدخل إلى القانون ، الطبعة الخامسة ، بند ٦ ، ص ١٩ .

Le Droit (٢)
La Loi (٣)
Le droit positif (٤)

٢ - القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك :

القاعدة القانونية قاعدة سلوك يأتمر بها الافراد ، وقد يقع من جانبهم ما يخالفها . فالقاعدة التي تلزم النزيل بأن يسدد ضلقات إقامته في الفندق تفرض عليه السلوك الذي يجب أن يراعيه في علاقته بالفندق ، وقد يخل النزيل بهذا الإلتزام فيمتنع عن سداد تلك الضلقات .

والقاعدة القانونية تتضمن إباحة فعل أو أمراً بفعل أو نهياً عن فعل .

والقاعدة القانونية بهذا المعنى تحكم الروابط الإجتماعية أى تلك العلاقات التي تنشأ بين الافراد في المجتمع - فهي إذن من قواعد السلوك الاجتماعي ^(١) .

٣ - القاعدة القانونية قاعدة عامة ^(٢) ومجردة ^(٣) :

والقاعدة القانونية بإعتبارها مجموعة من القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي تتصف بالعمومية والتجريد .

ولما كانت القاعدة القانونية تتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم وتحكم الروابط الاجتماعية ، فهي إذن بمثابة خطاب موجه إلى أفراد المجتمع ينهائهم عن ارتكاب فعل يرتب القانون عليه أثراً ما ، أو عن تكليفهم الأثر الذي رتبته على حدوث ذلك الفعل .

فالقاعدة القانونية تطبق على كل شخص تثبت له الصفات المقررة ، وتسرى على كل واقعة تتوفر فيها الشروط المطلوبة .

فالتجريد يعنى أن خطاب المصارع ^(٤) يتوجه إلى الأشخاص بصفاتهم ، وأن يتناول الخطاب الواقع بشروطها .

فالقاعدة القانونية لا توجه إلى شخص معين بذاته .

social behaviour

(١)

générale - general

(٢)

abstraite - abstract

(٣)

Legislateur - Legislator

(٤)

كما أن القاعدة القانونية لا تتناول واقعة بعينها .

لذا تكون القاعدة القانونية مجردة عند نشوئها لتصبح عامة عند تنفيذها .

فكون القاعدة القانونية عامة ومجردة فإنها بذلك تكون قد أرست المساواة بين أفراد المجتمع الواحد .

ولا يغير من تلك الخاصية للقاعدة القانونية ، كونها موجهة - فى بعض الأحوال - الى طائفة معينة من الأفراد ، كالعاملين فى المنشآت السياحية والفندقية مثلا ، فالقانون يلزمهم بإستخراج شهادة صحية لمن يعمل منهم فى الفنادق ، أو إلزام طائفة المرشدين السياحيين بالحصول على ترخيص قبل مزاوله مهنة الإرشاد السياحى .

§ - القاعدة القانونية قاعدة ملزمة ^(١) :

يراد بكون القاعدة القانونية قاعدة ملزمة أن يكون لها جزاء ^(٢) توقعه السلطة العامة ^(٣) جبرا على من يخالفها .

والجزاء هو الأثر الذى يعرّبط وفقا للقانون على مخاللة القاعدة القانونية ، وهو يختلف باختلاف نوع القاعدة القانونية . فالجزاء الجنائى فى نطاق القواعد القانونية الجنائية يختلف عن الجزاء المدنى فى نطاق القواعد المدنية . وقد يجتمع الجزاء الجنائى مع الجزاء المدنى بالنسبة إلى ذات المخالفة ، كمن يرتكب جريمة تؤدى إلى الإضرار بالمبنى عليه توقع عليه العقوبة الجنائية كالسجن أو الحبس ، ويلتزم فى ذات الوقت بأن يعرضه تعريضا ماليا عما لحقه من أضرار بسبب الجريمة التى إرتكبها .

• - القاعدة القانونية والقواعد الإجتماعية الأخرى :

سبق القول أن القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوكه تتسم بالعمومية والتجريد وتتميز بصفة الإلزام الذى يرتب جزاء يوقع بواسطة السلطة العامة على من يخالفها .

Obligatoire - Compulsory (١)

Sanction - Sanction (٢)

Autorité Publique - Public Authority (٣)

بيد أن القاعدة القانونية وإن كانت تتفق مع قواعد المجاملات والعادات والتقاليد والأخلاق والدين من حيث كونها جميعا قواعد إجتماعية تحكم سلوك الأفراد في المجتمع ، إلا أنها تختلف عن تلك القواعد الإجتماعية ، بل وتتميز عنها بعنصر الإلزام .

فالقاعدة القانونية تتميز عن غيرها من القواعد الاجتماعية كالمجاملات ، والأخلاق والدين بالجزاء الذي توقعه السلطة العامة ، وهو جزاء مادي يَرَدُّ على شخص الفرد كحبسه أو وضعه تحت مراقبة البوليس أو على أمواله بمصادرتها أو التصفه عليها أو منعه من التصرف فيها .

المبحث الثاني

اقسام القاعدة القانونية

المطلب الأول

تقسيم القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التي يحكمها

٦ - التفرقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي :

سبق القول أن القانون بالمعنى العام يخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، فالقانون المطبق في بلد ما يطلق عليه القانون الوضعي ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الإيطالي ، بل أن القانون الوضعي في ظل نظام اشتراكي يختلف عن القانون الوضعي في ظل نظام رأسمالي أو نظام شيوعي ، بمعنى أن القانون الوضعي يتطور في نفس الوقت مع المجتمع الذي أنتجه .

أما القانون الطبيعي^(١) الذي إعتبره المشرع المصري من المصادر الرسمية للقانون المصري - فقد مرت فكرته في مختلف العصور بمراحل مختلفة من حيث مدلولها ليست مجال دراستنا ، إلا أنه يمكن تعريفه بأن ذلك القانون الكامن في كل القوانين التي تهيمن على الظواهر الطبيعية - بحيث لا يختلف بتغير الزمان والمكان ، ويستطيع الإنسان أن يصل إليه من طريق العقل ، فللقد حق في

أن تحترم حياته ، وله الحق في تأسيس الأسرة ، والحق في العمل والحق في الاعتقال ، وتلك الحقوق تقوم على مبدأ أساسي - يدعمه القانون الطبيعي ، وهو مبدأ احترام شخص الإنسان .

٧ - أقسام القانون الوضعي . ومعيار التفرقة بينها :

يجرى الفقه ^(١) على تقسيم القانون إلى تقسيمين اثنين ، الأول هو تقسيم القانون إلى قانون عام ^(٢) وقانون خاص ^(٣) ، والثاني هو تقسيم القانون إلى قانون موضوعي وقانون شكلي .
والتقسيم الأول - بإعتباره التقسيم الرئيسي التقليدي - هو مجال دراستنا .

أما عن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص ، فيقوم على طبيعة المسائل التي يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة ^(٤) لذا فهو يزود السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالمسألة المنوطة بوزير السياحة في إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة السياحية .

فالعلاقات التي ينظمها القانون العام هي التي تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السلطان والسيادة ، أما إذا دخلت الدولة في علاقة قانونية - لا باعتبارها صاحبة السلطان والسيادة - وإنما باعتبارها شخصاً اعتبارياً يتعامل كغيره من الأشخاص العاديين ، فتدخل هذه العلاقة في نطاق القانون الخاص ، فعندما تبيع أو تؤجر الدولة قطعة أرض من الأراضي المملوكة لها ملكية خاصة ، فيخضع عقد البيع أو عقد الإيجار لأحكام القانون الخاص .

أما القانون الخاص فهو ينظم العلاقات القانونية التي تنشأ بين الأفراد سواء أكان مصدرها القانون أم العقود أم العمل غير المشروع ، كما ينظم القانون الخاص العلاقات القانونية التي تقوم بين الأفراد وبين الدولة حينما لا تستخدم سيادتها على النحو المتقدم .

La Doctrine	(١)
Le Droit Public	(٢)
Le Droit Privé	(٣)
La souveraineté -sovercignty	(٤)

٨ - القانون العام وقروحه :

(١) القانون الدولي العام ^(١) :

القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها البعض الآخر في أحوال السلم والحرب والحياد ، كما تنظم علاقاتها بالمنظمات الدولية .

كما يعنى القانون الدولي العام ببيان أشخاص المجتمع الدولي ، فيحدد العناصر التي يجب توافرها في الدولة كي تكتسب الشخصية الدولية ، فيقسم الدول في هذا الخصوص إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة .

كما ينظم حقوق الدولة وإلتزاماتها في علاقاتها بالدول الأخرى ، وطرق التمثيل الدبلوماسي والتفلسي ، وأسكاسام المعاهدات ^(٢) والإتفاقات التي تبرم بينها ، والاجراءات الواجب إتباعها لنقض المنازعات ^(٣) بينها بالطرق الودية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم ^(٤) والقضاء الدولي ، تلك هي العلاقات الدولية وقت السلم .

كما ينظم القانون الدولي العام - في حالة الحرب ، علاقات الدول المتحاربة ، ليعين طريقة إعلان الحرب ، والأسلحة التي يجوز ويحظر إستخدامها ، وكيفية معاملة الأسرى والبحرى والمعتقلين من المدنيين ، ووسائل المفاوضات وإنهاء الحرب كالهدة والصلح .

وإثر الحربين العالميتين الأخيرتين تلبورت أهمية القانون الدولي العام فظهرت المنظمات الدولية الحكومية العامة والمتخصصة ، المالية منها والإقليمية ^(٥) .

Le Droit International Public (١)

Public International Law

Traités - Treaties (٢)

Conflits - Conflicts (٣)

Arbitration (٤)

(٥) لتفصيلاً مؤلفاً للرجوع في المنظمات الدولية والمنظمات الساحية الدولية الحكومية وغير الحكومية والمحلية . الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، بند ٢١ وما بعده ، ص ٥٧ .

ويمكن الإشارة إلى أهم المنظمات الدولية الحكومية القائمة الآن على النحو التالي :

فعلى الصعيد العالمى :

توجد المنظمات الدولية الآتية :

١ - منظمة الأمم المتحدة United Nations وتضم حتى كتابة هذه السطور مائة وستين دولة .

٢ - منظمة العمل الدولية .

International Labour Office (ILO)

٣ - منظمة الصحة العالمية .

World Health Organization (WHO) .

٤ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) .

٥ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization

(UNESCO) .

٦ - الاتحاد البريد العالمى .

Universal Postal Union (UPU)

٧ - منظمة الطيران المدنى الدولية .

International Civil Aviation Organization (ICAO) .

٨ - الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

International Telecommunication Union (ITU) .

٩ - منظمة الارصاد الجوية العالمية .

World Meteorological Organization (WMO) .

١٠ - المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية .

International Maritime Organization (IMO)

١١ - البنك الدولي للتنشئة والتعمير .

The International Bank for Reconstruction and Development

(IBRD) .

١٢ - المؤسسة المالية الدولية للتنمية الزراعية .

International Fund For Agricultural Development (IFAD) .

١٣ - صندوق النقد الدولي .

International Monetary Fund (IMF).

١٤ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

International Atomic Energy Agency (IAEA).

١٥ - الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) .

General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) .

١٦ - منظمة السياحة العالمية .

World Tourism Organization (WTO).

١٧ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

World Intellectual Property Organization (WIPO).

١٨ - مؤسسة التمويل الدولية .

International Finance Corporation (IFC).

١٩ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).

أما على الصعيد القارى والاقليمى :

فإنه تجدر التفريق بين المنظمات الدولية القائمة فى القارة الأوروبية والقارة الأمريكية والقارة الأفريقية والقارة الآسيوية ، مع ضرورة الإشارة إلى أن (جامعة الدول العربية) تعتبر منظمة إقليمية دولية لها نظامها وأهدافها وأجهزتها وإختصاصاتها من حيث تنسيق علاقات الدول العربية الأعضاء مع بقية دول العالم . وقد أشارت إلى ذلك المادة الثالثة من ميثاق الجامعة بقولها : أن من مهام الجامعة تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

أما من حيث الوكالات المتخصصة التى أنشأتها جامعة الدول العربية
فهى :

- ١ - اتحاد البريد العربى ، الذى أنشئ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ .
- ٢ - الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد أنشئ فى ٩ إبريل ١٩٥٢ .
- ٣ - اتحاد الإذاعات العربية ، الذى أنشئ فى أكتوبر ١٩٥٥ .
- ٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى أنشئ فى ٣ يونيو ١٩٥٣ .
- ٥ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، التى أنشئت فى ١٠ إبريل ١٩٦٠ .
- ٦ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، وقد أنشئت فى إبريل ١٩٦١ .
- ٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التى أنشئت فى ٢١ مايو ١٩٦٤ .
- ٨ - منظمة العمل العربية ، وقد أنشئت فى ٢١ مارس ١٩٦٥ .

- ٩ - مجلس الطيران المدني العربي ، الذي تأسس في ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
- ١٠ - المجلس العلمي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، وقد أنشئ في ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
- ١١ - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وقد أنشئت في ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ .
- ١٢ - الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أنشئ في ١٦ مايو ١٩٦٨ .
- ١٣ - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الذي أنشئ في ٩ يناير ١٩٦٨ .
- ١٤ - المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، وقد أنشئ في سبتمبر ١٩٦٨ .
- ١٥ - الهيئة السينمائية العربية المشتركة ، التي أنشئت في ١٥ يناير ١٩٦٨
- ١٦ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وقد أنشئت في ١١ مارس ١٩٧٠ .
- ١٧ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، الذي أنشئ في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ .
- ١٨ - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بين دول الجامعة العربية والموقعة في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٤ وانضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ / ١٩٩١ المنفهر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٩٩٢/٧/٩ .
- وهي تعد أحدث منظمة عربية متخصصة في مجال الإتصالات الفضائية وعلومها وتقنياتها ، ومقرها مدينة الرياض بالسعودية .
- ١٩ - أما عن المنظمة العربية للسياحة ، فقد أُنشئت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والإجتماعي رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ ، على أن يتم تشكيل (الاتحاد العربي للسياحة) فيما بعد ، إلا أن هذا الاتحاد المقترح لم يظهر إلى النور بعد ^(١) .
-
- (١) يوجد عدد آخر من المنظمات العربية المتخصصة لم تبدأ نشاطها بعد إعتباراً لتسديق المدد اللازم من الدول العربية وهي :
- أ - منظمة الصحة العربية التي وافق مجلس الجامعة على مشروع إنشائها في ١٩٧٠ / ٢ / ١١ .
- ب - مؤسسة الخطوط الجوية العربية المالية التي وافق المجلس الاقتصادي على مشروع إنشائها في ١٩٦١/٤/١٧ .
- ج - المعهد العربي لبحث البترول الذي وافق المجلس الاقتصادي على مشروع إنشائه في ١٩٦٦/١٢/٣ .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية فهي (١) :

- ١ - مجلس أوروبا .
- ٢ - السوق الأوروبية المشتركة .
- ٣ - جماعة الفحم والصلب الأوروبية .
- ٤ - الجماعة الأوروبية للنشاط الذرى .
- ٥ - البتوكس .
- ٦ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .
- ٧ - الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة .
- ٨ - المجلس الشمالي .
- ٩ - مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) .
- ١٠ - الحلف الأطلسي .
- ١١ - حلف وارسو .
- ١٢ - اتحاد أوروبا الغربية .
- ١٣ - اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين .
- ١٤ - المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل .
- ١٥ - المنظمة الأوروبية لأمن الملاحة الجوية .

(١) جدير الإشارة إلى أنه في الثاني عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٩١، تم التوقيع الإتفاق التاريخي للمجموعة

الأوروبية على أسس الوحدة الأوروبية السياسية والتقنية في مدينة ماستريخت بهولندا الذي تضمن ١

أولاً ، إنشاء إتحاد إيموالى أوروبى مرن .

ثانياً ، توحيد السياسة الخارجية بين دول المجموعة الأوروبية .

ثالثاً ، إيجاد عملة نقدية أوروبية موحدة .

رابعاً ، العمل على إنشاء جيش أوروبى مشترك .

وقد كان من المقرر أن يتم التوقيع على الدستور الجديد للمجموعة الأوروبية ، والذي سيحل محل وثيقة عام

١٩٥٧ ، في شهر فبراير عام ١٩٩٢ ، على أن تصدق عليه برلمانات الدول الموقعة في نهاية هذا العام ، إلا أن

الشعب الدانماركى إحترض على الإنضمام إلى الوحدة الأوروبية ، وسوف يجرى إستفتاء ، خلال شهر سبتمبر

الحالى ، في فرنسا كي يبدى الشعب الفرنسى رأيه وإلغاً أو قبولاً للإستمرار في الوحدة الأوروبية .

١٦ - المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية .

١٧ - المنظمة الأوروبية لأبحاث الفضاء .

وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية في القارة الأمريكية فهي :

١ - منظمة الدول الأمريكية .

٢ - منظمة دول وسط أمريكا .

٣ - السوق المشتركة لدول وسط أمريكا .

٤ - جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية فهي :

١ - منظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا .

٣ - المنظمة المشتركة لأفريقيا ومدهشقر .

٤ - منظمة الدول الساحلية لنهر السنغال .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الآسيوية فهي :

١ - الحلف المركزي .

٢ - حلف جنوب شرق آسيا .

٣ - جماعة أم جنوب شرق آسيا^(١) .

(١) أنظر تفصيلاً :

د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، ط ١٩٧٢ .

د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ١٩٧٤ .

د . محمد طلعت التهامي ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٤ .

د . عاقلة راتب ود . صلاح عامر ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٨ .

د . عبد الواحد محمد البار ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٩ .

د . محمد السيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٩٠ .

(٢) القانون الدستوري ^(١) :

القانون الدستوري هو مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وإختصاص كل منها وعلاقاتها بعضها ببعض الآخر والرقابة بين بعضها البعض ، وتقضى بما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة التي تلتزم بكفالتها واحترامها . كالحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الدين وحرية الإجتماع .

(٣) القانون الإداري ^(٢) :

القانون الإداري هو مجموعة القواعد التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وكيفية مباشرتها لاختصاصاتها والقواعد التي تحكم نشاطها في إدارة المرافق العامة ، كمرافق السياحة والشرطة والكهرباء والمواصلات وشهرها من الخدمات التي تلوم على إدارتها السلطة التنفيذية من خلال وحدات الحكم المحلي كالمحافظات والمجالس البلدية والمحلية والقرى والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وقد تأخذ السلطة التنفيذية - لتنظيم العلاقة بينها وبين وحدات الحكم المحلي - بطريقة المركزية ^(٣) أو بطريقة اللامركزية ^(٤) .

(٤) القانون المالي ^(٥) :

القانون المالي هو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة من حيث إيراداتها ومصروفاتها ، كما يتضمن القواعد التي تنص في إعداد الموازنة العامة ^(٦) ^(٧) وسبل تنفيذها ووسائل الرقابة على التنفيذ .

Le Droit Constitutionnel - Constitutional law	(١)
Le Droit Administratif - Administrative law	(٢)
La Centralisation - Centralization	(٣)
La decentralisation - Decentralization	(٤)
Le Droit Financier - Financial law	(٥)
Public Budget	(٦)

(٧) وهي تختلف عن الموازنة ، فالأولى يحكمها التعبد والتمويل ، أما الثانية ، فيحكمها الواقع .

(٥) القانون الجنائي (١) :

القانون الجنائي هو مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الدولة في عقاب الخارجين على القانون . ويشمل قانون العقوبات الذي ينقسم إلى قسمين : قسم عام وقسم خاص ، كما يشمل قانون الإجراءات الجنائية .

أما عن القسم العام من قانون العقوبات فهو يتضمن القواعد العامة للمسئولية الجنائية أيما كان نوع الجريمة والظروف المشددة والظروف المخففة والإباحة وموانع العقاب ، وينقسم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات .

أما عن القسم الخاص من قانون العقوبات ، فإنه يعين كل جريمة على حدة ويبين أركانها وصورها المخففة والعقوبات التي توقع على مرتكبيها .

ولهما يتعلق بقانون الإجراءات القانونية فهو يتضمن القواعد الاجرائية الخاصة باجراءات التحقيق والتفتيش والتليس وإجراءات المحاكمة وتشكيل المحاكم الجنائية ودوائرها المختلفة . كما يتضمن ضمانات المتهم إصملا لقاعدة لاجرمية ولاهوقية إلا بنص وقاعدة براءة المتهم حتى تثبت إدالته . كما يتضمن إقتصاصات النيابة العامة وطرق الطعن في الأحكام .

٩ - القانون الخاص بروحه :

(١) القانون المدني (٢) :

القانون المدني هو دعامة القانون الخاص (٢) ويشمل مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأشخاص ، الطبيعية والاعتبارية على حد سواء ، في المجتمع عدا ما يتولى تنظيمه فرع آخر من فروع القانون الخاص .

فالقانون المدني - إذن - هو الصريمة العامة في علاقات القانون الخاص .

Le Droit pénal - Criminal law

(١)

Le Droit Civil - Civil Law

(٢)

(٣) على حد تعبير د. حسن كيرة ، للمدخل إلى القانون ، المجمع السابق ، بلد ٢٧ - ص ٧٧ .

والقانون المدني يتناول بالتنظيم مجموعتين من القواعد :

الأولى : مجموعة قواعد الأحوال الشخصية^(١) التي تنظم أهلية الشخص - سواء أهلية الوجوب أو أهلية الأداء - وذلك التي تنظم روابط الفرد بأسرته كالأولية على المال والنسب وما يترتب عليها من آثار .

الثانية : مجموعة قواعد المعاملات أو الأحوال المعينة^(٢) التي تنظم العلاقات المالية بين الشخص وغيره ، فتعرف المال وتبين أنواعه وتحدد سلطة الشخص على الأشياء ، وحق الشخص في الحصول من غيره على نتيجة ذات قيمة مالية ، ومصادر هذه الحقوق وطرق إنتقالها وإنتقضائها .

(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية^(٣) :

قانون المرافعات المدنية والتجارية هو الشريعة العامة لإجراءات التقاضى في مصر ، فهو يتضمن مجموعة الاجراءات الواجب إتخاذها لرفع الدعاوى المدنية ، والتجارية ، بل وتطبق بعض إجراءاته أمام المحاكم الجنائية عند حلول قانون الإجراءات الجنائية منها .

كما يتضمن قواعد الإختصاص القيمى والنوعى والولائى والمحلى للمحاكم وطرق ومواعيد الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدوائر المدنية بالمحاكم تختص بنظر الدعاوى المدنية والعمالية ، والمستعجلة والتجارية والتعنيف ، بالإضافة إلى دوائر الأحوال الشخصية والدوائر الجنائية .

(٣) القانون التجارى^(٤) :

القانون التجارى هو مجموعة القواعد التي تنظم المعاملات المالية الناشئة من الأعمال التجارية . فهو يحدد معنى التاجر^(٥) والأعمال التجارية^(٦) ، وينظم العقود التجارية والشركات

Les règles de statut personnel	(١)
Les règles de statut réel	(٢)
Le Droit de Procédure Civil et Commercial	(٣)
Le Droit commercial	(٤)
Le commerçant	(٥)
L'acte de commerce	(٦)

والأوراق التجارية من كمبيالات وسندات إئذنية أو لحاملها ، كما ينظم إفلاس^(١) التاجر وإجراءاته .
ويطلق عليه بعض الفقه^(٢) قانون التجارة البرية^(٣) تمييزاً عن قانون التجارة البحرية^(٤) .

(٤) القانون البحري :

القانون البحري هو القانون الذى يطبق فى البحر ، فهو يتحصر فى نطاق ذلك المجتمع المعارض الذى يتخذ من السفينة أرضاً خلال الرحلة البحرية^(٥) .

وأما عن فروع القانون البحري فهى متشعبة كفروع القانون البرى ، فهناك القانون الدولى العام البحرى ، وهناك القانون الاचारى البحرى ، والقانون المالى البحرى ، والقانون الدولى الخاص البحرى ، والقانون الجنائى البحرى .

ومن ثم - فإنه يمكن تعريف القانون البحرى بأنه مجموعة القواعد التى تحكم العلاقات الخاصة الناشئة من إستغلال السفن فى الملاحة البحرية .

هذا وقد صدر قانون التجارة البحرية رقم ١٩٩٠/٨^(٦) بعد مرور ما يزيد على قرن على صدور القانون السابق فى ١٣ / ١١ / ١٨٨٣ .

والسبب الرئيسى لاصدار هذا القانون هو الرغبة الملحة لرجال القانون المهتمين

(١) La Faillite (١)

(٢) د. سليمان مرقس ، الوافى ، المرجع السابق ، بند ٤٧ ، ص ١٠٤ . (٢)

Le Code de Commerce Terrestre (٣)

Le Code de Commerce Maritime (٤)

(٥) د. على البارودى ، مبادئ القانون البحرى ، طبعة ١٩٧٥ ، بند ١ ، ص ٥ . (٥)

(٦) البروزة الرسمية - العدد ١٨ (تابع) فى ١٩٩٠/٥/٣ - حيث نصت المادة الاولى من ديباجته على (مراعاة القواعد والاحكام الواردة فى القوانين الخاصة بمثل أحكام قانون التجارة البحرية المرافق ويلقى قانون التجارة البحرى الصادر فى ١٢ نوفمبر ١٨٨٣) ، وقد بدء العمل به إختياراً من ١٩٩٠/١١/٣ .

بالتجارة البحرية الدولية خاصة وأن مصر انضمت الى معاهدة بروكسل منذ ١٩٤٤/١/٣١ ، ثم وافقت على بروتوكول تعديل المعاهدة المذكورة الموقع في بروكسل في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨ بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ / ١٩٨٢ (١) .

وقد تضمن القانون الجديد أحكاما جديدة إستهدف منها المشرع توحيد الاحكام المتناثرة في قوانين مختلفة متعددة كالتأمين البحرى حيث تضمن أنواعا ثلاثة هى التأمين على السفينة والتأمين على البضائع والتأمين من المسؤولية . كما تضمن أحكاما خاصة بنقل البضائع ونقل الأشخاص . كما تضمن أحكاما جديدة لمعد العمل البحرى .

(٥) القانون الجوى :

يعتبر القانون الجوى من أحدث فروع القانون جميعا ، وهو يتضمن تحديد المركز القانونى للطائرة من حيث جنسيتها وملكيته وترتيب الحقوق المبنية عليها ومن حيث الروابط القانونية المختلفة التى تنشأ عن إستعمالها كتحديد المركز القانونى لرجال الطاقم من حيث الحقوق والالتزامات وانعقاد عقد النقل الجوى للأشخاص والبضائع ومسئولية الناقل الجوى وتحديد النظام القانونى للمنشآت الأرضية اللازمة للطيران كالمطارات وللتأمين الأرضيين للناقل الجوى (٢) .

(١) وقد انضمت مصر أيضا للإتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل فى أعالي البحار فى حالات الحوادث الناجمة عن التلوث بالزيت لسنة ١٩٦٩ الموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦٩ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٧ / ١٩٨٨ المنشور بالجريدة الرسمية ، العدد ١٤ فى ٢ / ٤ / ١٩٩٢ . كما انضمت مصر الى البروتوكول المتعلق بالتدخل فى أعالي البحار فى حالات التلوث البحرى الناجم عن مواد غير الزيت لسنة ١٩٧٣ الموقع فى لندن بتاريخ ٢ / ١١ / ١٩٧٣ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٤ / ١٩٨٨ للمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ فى ١٦ / ٤ / ١٩٩٢ .

كما انضمت مصر إلى إتفاقية أئنا لعام ١٩٧٤ الخاصة بنقل الركاب وأمتعتهم بحرا والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٩٠ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ / ١٩٩١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد الأول فى ١ / ١ / ١٩٩٢ .

(٢) أنظر للتفصيل : د . أكثم أمين الخولى ، دروس فى القانون البحرى والجوى ، ط ١٩٧١ . د . محمد حسنى عباس ، محاضرات فى القانون الجوى ، ط ١٩٧٢ . د . أبو زيد رضوان ، القانون الجوى ، ط ١٩٨٢ . د . محمد موسى محمد دياب ، فكرة الخطأ فى إتفاقية فارسولى ومسئولية الناقل الجوى فى النقل الجوى الدولى ، ط ١٩٨٦ . د . سميرة القلوبى ، القانون الجوى ، ط ١٩٨٩ .

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر التشريعية للقانون الجوي إما تشريعات وطنية أو معاهدات دولية أو إتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية .

فمن حيث التشريعات الوطنية - فإن المشرع المصري تدخل منظمًا للملاحة الجوية المدنية بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٥ إلى أن صدر التشريع الجوي الذى يضم كافة الأحكام المنظمة للملاحة الجوية وهو القانون رقم ١٩٨١/٢٨ بإصدار قانون الطيران المدني بالإضافة إلى القانون رقم ١١٩ / ١٩٨٢ الخاص برسوم الطيران المدني (١) .

ويقع قانون الطيران المدني المصري رقم ١٩٨١/٢٨ فى خمسة عشر باباً تناولت على التوالى الأحكام العامة المتعلقة بالملاحة الجوية والمطارات ومنشآت الخدمات الملاحية وصلاحيات الطائرات الطيران وقواعد الجو وإجازات وتعليم الطيران والوثائق والسجلات .

كما أورد هذا القانون أبواباً خاصة بالأحكام العامة للنقل الجوي والأشغال الجوية وعمليات النقل الجوي المتعلقة باستغلال الطائرات والجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدني والمقنونات والجزاءات . وخصص المشرع البابين الرابع عشر والخامس عشر للطائرات العسكرية الأجنبية والمركبات الهوائية الأخرى .

ومن حيث المعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون العام بصلة كون القانون الجوي متميزاً بطابعه الدولى ، فإنها تهدف إلى التنسيق بين مبدأين أساسيين هما : **سيادة الدولة وحرية الملاحة** . وبذلك تنظم هذه المعاهدات إستخدام الفضاء الجوي عن طريق تنظيم إستخدام الطائرة فى النشاط التجارى وخاصة النقل الجوى .

ونذكر من هذه المعاهدات ، **معاهدة باريس** التى إنعقدت فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ ثم بموجبها إنشاء ما يسمى (باللجنة الدولية للملاحة الجوية) ، ووضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٢ .

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد رفضها الإنضمام إلى معاهدة باريس ، حملت لواء الدعوة لمقد مؤتمر جديد فى مدينة **شيكاغو** فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ضم ممثلين عن ٥٢ دولة وانتهى هذا المؤتمر إلى عقد معاهدة دولية للطيران المدني ووافق مسن خلالها على إنشاء

(١) صدر أيضاً القرار الوزاى رقم ١٩٨٩/٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدني ، الواقع للمصرية . العدد ١٠٩ فى ١٢/٥/١٩٨٩ .

المنظمة الدولية للطيران المدني^(١) التي تقتصر عضويتها على الدول - دون المنظمات أو الهيئات الخاصة - التي ولّقت حتى عام ١٩٩٠ مائة وخمسين دولة من بينها جمهورية مصر العربية التي صادقت على المعاهدة في مارس ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ١٥٠/١٩٤٧ وبدأ نفاذها من ١٢ إبريل ١٩٤٧^(٢)

ومن المعاهدات الدولية المتعلقة بالحكم القانون العام ، معاهدة طوكيو التي وقعت في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ بشأن الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات التي صادقت عليها جمهورية مصر العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٧١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٣ / ١٩٧١^(٣) . وكذا **معاهدة لاهاي** التي وقعت في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية^(٤) وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٤ من قانون الطيران المدني رقم ٢٨ / ١٩٨١ . وكذا **معاهدة مونتريال** التي وُقِّعَ عليها في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ بشأن منع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران المدني التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٢ من قانون الطيران المدني المشار إليه .

أما الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المتعلقة بالحكم القانون الخاص **البحري ، فأممها إتفاقية وارسو** في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي ، وقد أخذت مبدأ المسؤولية المحدودة . وقد عدلت هذه الاتفاقية بمقتضى **بروتوكول لاهاي** في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ بمقتضى **إتفاقية جوادالاهار** بالمكسيك في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وقد انضمت جمهورية مصر العربية إلى إتفاقية وارسو في ٦ سبتمبر ١٩٥٥ وأصبحت سارية

International Civil Aviation Organization (ICAO) (١)

(٢) الوثائق المصرية ، العدد ٢٠ في ٦ / ٢ / ١٩٤٧ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ .

(٤) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٢/١٠٧ بشأن الموافقة على الانضمام إلى المعاهدة المذكورة بتاريخ ١٦ يناير ١٩٧٢ بيد أنه نشر في الجريدة الرسمية في العدد ٣٠ بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٧٥ .

المفعول في ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، كما وافقت على بروتوكول لاهاي بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٦٤٤ ، وصادقت مصر على إتفاقية جوادالاهار في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ وصارت نافذة بها في ٢ سبتمبر ١٩٦٢ .

أما **إتفاقية روما** الموقعة في ٧ أكتوبر ١٩٥٢ الخاصة بمسئولية الطائرة عن الأضرار الناجمة على سطح الأرض ، فقد صادقت عليها جمهورية مصر العربية بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٣٩٦ وأصبحت سارية المفعول في ٤ فبراير ١٩٥٨ .

وكذلك **إتفاقية روما** الموقعة في ٢٩ مايو ١٩٣٣ الخاصة بالحجز التحفظي التي لم تصادق عليها جمهورية مصر العربية إلا في عام ١٩٦٩ .

أما **إتفاقية جنيف** الموقعة في ١٩ يونيو ١٩٤٨ ودخلت حيز التنفيذ إعتبارا من ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ الخاصة بالاعتراف الدولي بالحقوق على الطائرات كحق الملكية وحق الاستعمال وحق الزمن وحق الاختصاص وإجراءات البيع الجبري للطائرة ، فقد انضمت إليها جمهورية مصر العربية في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ وصارت نافذة بها إعتبارا من ٩ ديسمبر ١٩٦٩ .

هذا ولم تنضم مصر بعد إلى **إتفاقية بروكسل** الموقعة في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٦ الخاصة بمساعدة وإققاذ الطائرات في حالة تعرضها للخطر والهلاك .

كما تجدر الإشارة إلى **أقوى المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال النقل الجوي المدني** وهو ، **الاتحاد الدولي للنقل الجوي** ، International Air Transport Association (IATA) الذي أنشئ بمدينة لاهاي عام ١٩١٩ بواسطة شركات النقل الجوية وكان يضم وقتئذ ٤٤ شركة ومؤسسة كأعضاء عاملين ^(١) و ١٣ شركة منتسبة ^(٢) - وقد أعيد تشكيل هذا الاتحاد بمدينة هافانا في ١٩ أبريل عام ١٩٤٥ ^(٣) .

(١) العضو العامل في مفهوم النظام الأساسي للاتحاد يعني العضو الذي يمارس النقل الجوي من خلال خطوط دولية
Membre Actif - Active Member .

(٢) العضو المنتسب في مفهوم النظام الأساسي يعني الشركات التي تعمل في الخطوط الداخلية
Membre Associé - Associated Member .

(٣) حيث أحفظت المنظمة الجديدة بذات الحروف الأولى للمعروف بها ، بيد أنه باللغة اللاتينية قبل لفظ (Traffic) إلى (Transport) .

وإنه وإن كان النظام الأساسي للاتحاد قد تضمن الشروط العامة لتنظيم العلاقات بين أطراف **عهد النقل الجوي سواء الأشخاص أو البضائع** - تلك الشروط التي تتمتع بالصفة الإلزامية عند إتمام أطراف عهد النقل الجوي عليها ، إلا أنه (أى الاتحاد) يعتبر - ويحق - أقوى تنظيم دولي غير حكومي في مجال النقل الجوي للأشخاص والبضائع يحمل على متابعة تنفيذ قرارات الحكومات الخاصة بالنقل الجوي الدولي ^(١) الأمر الذي يؤدي إلى تنظيم المنافسة بين أعضاء الاتحاد بلا شك .

وبما يؤكد قوة الاتحاد ، أن قراراته ملزمة لجميع الأعضاء المنضمين إليه حيث يتعرض العضو المخالف لجزاءات صارمة .

بل أننا يمكننا القول ، أن قرارات الاتحاد الدولي للنقل الجوي محل إحترام الحكومات نظرا لأهمية مرفق النقل الجوي ، خاصة في المجال السياحي ، الذي يتعلق بتنظيم القانوني لعملياته بأحكام القانون العام .

وبخلاصة القول فإن القانون الجوي ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة به والمنظمة له ، أغنى مرتبطا بالحركة السياحية . فحركة الطيران تزاد بازديادها ، فحاذية المدينة في دولة ما للسياحة تجعل منها مركزا هاما للطيران .

(٦) قانون العمل ^(٢) :

قانون العمل يعتبر أيضا حديث نسبيا في مجال التشريعات المصرية ، وهو يتضمن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ومدى حقوق والتزامات كل منهم . وقانون العمل مرتبط في كثير من أحكامه بقانون التأمينات الاجتماعية ، وهو مما يجعلهما من التشريعات الاجتماعية .

وعد رخص القانون رقم ١٩٧٣/١ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ^(٣) لوزير السياحة

Pierre Py, Droit du Tourisme, Dalloz, 1989 , p 187-189

(١) انظر ،

Le Droit du Travail

(٢)

(٣) مادة ٧

بتحديد الشروط الواجب توافرها في العاملين بالمنشآت الفندقية أو السياحية بالإضافة إلى تلك الواردة في قانون العمل أو في قانون نظام العاملين بالقطاع العام وكذا تحديد نظم العمل في تلك المنشآت .

(٧) القانون الدولي الخاص ^(١) :

يُعرف الفقه القانون الدولي الخاص بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذي يعنى بتنظيم علاقات الأفراد ذات الطابع الدولي من طريق تمييز الوطني عن الأجنبي وتحديد قدرة الأجنبي على التمتع بالحقوق داخل إقليم الدولة وبيان القانون الواجب التطبيق على هذه العلاقات والمحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وبيان آثار الأحكام الصادرة من قضاء دولة أجنبية ^(٢) .

فالقانون الدولي الخاص ، بصفة كونه فرعاً من فروع القانون الداخلي ، يحدد إذن جنسية الأشخاص التابعين للدولة والمواطن ومركز الأجانب فيها ، متضمناً الحلول الواجبة للإتباع في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين ^(٣) .

ويبين مما تقدم العلاقة الوثيقة بين القانون الدولي الخاص والنشاط السياحي والفندقي . فأحد أركان النشاط السياحي ، دولياً كان أم محلي ، « السائح » ^(٤) ، وهو غالباً - إن لم يكن في جميع الأحوال - ما يكون أجنبى ، الأمر الذى يرتب المسؤولية الدولية إذا ما أخلت الدولة ، بصفة كونها عضواً في العائلة الدولية ، بالتزاماتها وواجباتها المقررة في المعاهدات والاتفاقات الدولية التى وافقت على الإنضمام إليها .

والسائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص على حد سواء ، هو الرأى القائل بضرورة كفاية

Le Droit International Privé

(١)

(٢) د . فؤاد عبد المنعم رياض ود . سامية راشد ، الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٧١ ، بند ١١ ، ص ١٧ .

(٣) السيد د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٨٦ ، بند ٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٤) ذهب البعض إلى تعريف السائح بأنه الشخص الذى يتكفل بتفقات سفره وإقامته ويستفيد من النشاط السياحي في الإقليم الذى يقصده ، ويلحق بعض الفقه بين السائح والمسافر حيث لا يهجر مسافرى الترانزيت سياحاً . د . رضا حبيب ، القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٧ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض
استاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولي معتمد

القانون الإجرائي الدولي

من خلال إجراءات

محكمة الاستثمار العربية

والاتفاقية الموحدة لاستثمار

رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

والمركز الدولي لتسوية المنازعات

الناشئة عن الاستثمار بواشنطن

The International Center
for the Settlement of
Investment Disputes
(ICSID)



الطبعة الأولى

سبتمبر ١٩٩٩

الكتاب المقدم على طلبية الدراسات العليا
كلية الحقوق
جامعة
عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

القانون الإجرائي الدولي

الكتاب الأول في المكتبة العربية

لم يتصد مؤلف من قبل للتعريف بالقانون الإجرائي الدولي الذي يهدف إلى توحيد القواعد القانونية دولياً وتوحيد الإجراءات القضائية أمام الهيئات القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية، ومحكمة الإستثمار العربية، والمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID).

كما لم يتصد مؤلف من قبل بالبحث والتأصيل (المحكمة الإستثمار العربية)، المعنية المرأة الإيجابية لقيام (محكمة العدل العربية)، التي يتم إختبار قضائتها، - بصفتها كونها هيئة قضائية دولية - بواسطة المجلس الإقتصادي والإجتماعي بجامعة الدول العربية، ومدى ارتباط نظامها الأساسي (بالاتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية) و (الاتفاقية تهسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) التي تعتبرها - بحق - (اتفاقية المجات العربية)، إلا أن الإختلافات السياسية تعرقل تنفيذها على الرغم من أنها كانت عليه ديباجتها بأنها خطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية ووسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار إقتصاد عربي متحرر ومتطور ومتربط ومتوازن.

كما لم يتصد مؤلف من قبل (الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى)، والتي يطلقون عليها (اتفاقية واشنطن ١٩٦٥) التي تهدف إلى تسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وإحلال القواعد الدولية محل القانون الوطني - التي إنضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧١/٩٠ وبدا نفاذها فيها رسمياً اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٧ - وذلك من خلال محكمة التعكيم العامة للمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID) حيث يلعب الإستثمار الدولي الخاص دوراً هاماً في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية والدولية وإحتمال قيام منازعات تتعلق بهذا الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعاون الدولي لتسوية تلك المنازعات.

الدكتور عادل محمد خير

أستاذ التشريعات السامية والقانون الدولي

تمتع الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولى العام بالتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية ^(١) ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع فى تحديد حقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة بمقتضى مآلها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تتقيد بالتزامات دولية تعهدت بها فى اتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول ^(٢) وبعبارة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم « الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق » ^(٣) أو « الحد الأدنى لمعاملة الأجانب » ^(٤) الذى يكفله القانون الدولى ولا تعرضت للمسئولية الدولية ^(٥) .

١٠ - التشريعات السياحية والفندقية وعلاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص :

سبق القول أن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص يقوم على طبيعة المسائل التى يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة لذا فهو يزود السلطة العامة بصلاحيات لا يفولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحة فى إصدار قرارا إداريا بوقف نشاط الشركة السياحية ^(٦) . وما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية من سلطة وزير السياحة ^(٧) فى إلغاء الترخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالا تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

(١) Fauchille ، القانون الدولى العام ، ج ١ ، ١٩٢٢ ، ص ٢/٤٤٢ .

المصدر ٥ ، عز الدين عبد الله ، للمرجع السابق ، بند ١٧٤ ، ص ٦١٠ .

(٢) دوريات محكمة العدل الدولية B No. 467 , Série 10

(٣) Le minimum de droit des étrangers (٣)

(٤) Le traitement minimum de l'étranger (٤)

(٥) أنظر مؤلفنا الموجز فى المنظمات الدولية ، سبقت الإشارة إليه ، بند ٦ ، ص ٣٢ .

(٦) لماندان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/١١٨ بتنظيم الشركات السياحية .

(٧) بقرار مسهب .

وكذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٣/٢، بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية وإستغلالها من حق وزير السياحة في إلغاء أو تعديل أية تراخيص سبق منحها قبل تاريخ العمل بالقانون لتعصير أو إستغلال أية منطقة سياحية أو جزء منها أو الإلتفاف بها أو البناء فيها لأى غرض من الأغراض إذا ما تعارضت هذه التراخيص مع الخطة الشاملة لوزارة السياحة .

وما تضمنته المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦/٢١ من فرض إثابة قدرها ٥٠ ٪ (خمسون في المائة) من إيرادات ألعاب القمار على كازينوهات القمار المرخص لها بمصر .

وكذا ما قضت به المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت السياحية والفندقية من حظر إستغلال منشأة فندقية أو سياحية أو العمل بها مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة .

وكذا ما نصت عليه المادة ٤٤ من ذات القرار المشار إليه من أنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن فى المنشآت السياحية أن يختلطن برواده إلا فى الملامى الليلية وبالشروط التى تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

فالتشريعات السياحية والفندقية تتضمن « إجباراً »^(١) ، باعتبارها جزءاً قانونياً ، على طاعة الأحكام التى تتضمنها تلك التشريعات مما نرى معه أنها من فروع القانون العام^(٢) .

المطلب الثانى

تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها الإلزامية

١١ - القواعد الأمرة^(٣) :

القاعدة الأمرة هى القاعدة التى لايجوز مخالفة حكمها .

la contrainte

(١)

(٢) أنظر مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، ط٠ ١ ، ١٩٨٩ ، بند ٢٨ إلى بند ٥٦ .

Les Règles Impératives

(٣)

القاعدة التي تحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة غير السياحية^(١) قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الاتفاق على ما يخالفها ، فضرر تلك الجريمة يمتد إلى المجتمع بأسره لما تؤدي إليه الجريمة من إخلال بالأمن وزوال الطمأنينة من النفوس .

وكذلك القاعدة التي تلزم الفنادق ذات الخمسة والأربعة والثلاثة نجوم المنضأة ، وفقا للقانون رقم ١٩٧٣/١ بحاسبة كافة الأجانب عن نفقات إقامتهم والخدمات المؤداة لهم بالعملة الأجنبية والمحسلة بمعرفة المصارف الممتدة المتواجدة بهذه الفنادق أو بطريق دفع مقبول^(٢) ، قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الاتفاق على ما يخالفها ، فضرر تلك الجريمة يمتد إلى الاقتصاد القومي .

١٢- القواعد المكملة (٣) :

القاعدة المكملة هي القاعدة التي يجوز الاتفاق على ما يخالف حكمها ، ومن ثم يباح للأشخاص أن ينظموها بالطريقة التي يرضونها .

فعقد الادارة الفندقية الذي تبرمه الشركة المالكة لفندق مع شركة الإدارة قد يتضمن المسائل الجوهرية ويخلو من التفاصيل كأن تنفق الشركات في العقد على التزام الشركة المالكة باستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء أو إقامة أو إستغلال أو إدارة الفندق^(٤) وإلتزام الشركة المديرة على تعيين مديرا عاما للفندق له خبرة في مجال الادارة الفندقية ، ولكنهما ينفلان ما عدا ذلك من تفاصيل خاصة بذلك المدير العام كتحديد جنسيته أو سنه أو مدة خبرته إلى غير ذلك من الأمور لم تكن محل اعتبارهما عند التعاقد . ففي مثل هذه الحالة تظهر الحاجة إلى وضع قواعد قانونية تسري في شأن هذه الأمور ، وهي القواعد المكملة ، التي تمثل إرادة المشرع لا إرادة أطراف التعاقد .

(١) القانون رقم ١٩٧٣/ ٦٣ يحظر شرب الخمر ، الجريمة الرسمية الممدد ٢٦ في ١٩٧٦/٦/٢٤ .
(٢) المادة ١٣١ من قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٧ / ١٩٩١ الممدد بالقرار الوزاري رقم ٤٩١ / ١٩٩١ في شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

Les règles supplétives.

(٣)

(٤) دون وضع جدول زمني لفترة إستخراجها .

وعليه فإذا خلا إتفاق من تنظيم مسألة أو أكثر إنطبقت القواعد التي أوردتها المشرع في هذا الشأن فهي إذن قواعد تكمل إرادة المتعاقدين .

ويلاحظ أن جواز الإتفاق على ما يخالف حكم القاعدة المكملة لا يقدح فيما لها من صفة الالتزام الواجب توافرها لكل قاعدة قانونية .

١٣ - النظام العام^(١) والآداب^(٢) :

المعيار الذي من خلاله يتم التفرقة بين القاعدة الأمرة والقاعدة المكملة هو معيار النظام العام والآداب . فحيث يراد المحافظة على النظام العام للمجتمع أو حماية الآداب فيه تكون القاعدة أمرة . وحيث لا يكون الغرض المقصود هو المحافظة على النظام العام أو حماية الآداب ، وإنما يتعلق الأمر بتنظيم مصالح خاصة للأفراد ، تكون القاعدة مكملة .

وقد نص القانون على هذا المعيار صراحة في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ مدني ، حيث تقضيان بأنه إذا كان محل الالتزام أو سببه مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا .

وفي حكم حديث محكمة النقض المصرية عُرفت النظام العام بأنه يشمل القواعد التي ترمي إلى تطبيق المصلحة العامة للبلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتعلق بالوضع الطبيعي المادي والمعنوي لمجتمع منظم ، وتعلو فيه على مصالح الأفراد وتقوم فكرته على أساس مذهب علماني يحد تطبيق مذهباً عاماً تدين به الجماعة بأسرها^(٣) .

فالنظام العام في كل بلد ، إذن ، هو مجموعة المبادئ الرئيسية التي تعتبر أساساً للقانون في ذلك البلد .

L'ordre public

(١)

Les bonnes mœurs

(٢)

(٣) نفس مدني ١٩٧٩/١/١٧ - مجموعة أحكام النقض ٢٠-١-٢٧٦-٦٠ ونقض مدني ١٩٨٠/٤/٢٢ - مجموعة أحكام النقض ١٣٦ - ١١٩٢ - ٢٢٠ .

أما الآداب العامة فهي مجموعة القواعد الخلقية التي تدين بها الجماعة في بيئة معينة وعصر معين .

فيقع باطلا كل إتفاق يخالف الآداب العامة .

وقضت المحاكم بطلان الاتفاقات الخاصة لمخالفتها للآداب العامة ، في مسائل شتى تشمل في الغالب بالعلاقات الجنسية وبيوت الدعارة والمقامرة أو خيانة الأمانة في التعامل .

ومن أمثلة الاتفاقات التي حكم ببطلانها لمخالفتها للآداب العامة عقد الهتاف الذي يعقد بين مدير المسرح وجماعة من الهتافة ^(١) يستأجرهم المدير للتصفيق وترويج ما يعرض على المسرح لأن الغرض منه خداع الجمهور في قيمة العرض الفني ^(٢) .

المبحث الثالث

مصادر القاعدة القانونية ^(٣) في القانون المصري

١٤ - تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية :

نصت المادة الأولى من القانون المدني على أنه :

أولاً : تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها .

ثانياً : فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم يوجد بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

Contrat de claque

(١)

(٢) انظر مؤلفنا ، الجرائم السباحية في التشريع المصري . المرجع السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٠٤ ، التفرقة بين الفعل الفاضح والفعل المباح .

Les sources du Droit

(٣)

ومن ثم تكون المصادر الرسمية للقانون في مسائل المعاملات المالية ، وفقا للنص
المتقدم ، هي ١

La Legislation ١ - التشريع .

La Coutume ٢ - العرف .

Les principes Du Shariaa ٣ - مبادئ الشريعة الاسلامية .

Les principes du Droit Naturel ٤ - مبادئ القانون الطبيعي .

Les règles de l'Equité ٥ - قواعد العدالة .

أما المصادر التفسيرية للقانون المصري فهي الفقه والقضاء (١) ، فالفقه هو الجانب العلمى
للقانون ، أما القضاء فهو الجانب العملى للقانون .

فالفقه ، بإعتباره الجانب العلمى للقانون ، هو مجموع الآراء التى يقول بها فقهاء القانون .

أما القضاء ، بإعتباره الجانب العلمى للقانون ، فهو مجموع الاحكام التى تصدرها المحاكم . فهو
يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التى ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

المطلب الأول

التشريع

١٥ - السلطة التى تملك سنّ التشريع :

السلطة التى تملك سنّ التشريع يبينها دستور كل دولة . فالقانون الدستورى فى كل دولة يعين
تلك الهيئة التى تباشر هذه الوظيفة .

وقد تكون هذه الهيئة فردا حاكما كما فى الملكية المطلقة . أو مجلسا نيابيا أو غير نيابى ، قد

La Jurisprudence

(١)

بشاركها أو لا يشاركها رئيس الدولة .

كما أن السلطة التنفيذية قد تختص بوضع التشريع في مسائل معينة تؤهلها وظيفتها إلى الاحاطة بها (١) .

وتستعمل عبارة السلطة التشريعية (٢) للدلالة على وظيفة الدولة في سن القوانين ، كما تستعمل للدلالة على الهيئة التي تباشر هذه الوظيفة .

١٦ - أنواع التشريعات وتدرجها في القوة :

هناك ثلاثة أنواع من التشريعات تدرج في القوة حسب الترتيب التالي :

١ - التشريع الاساسي للدولة وهو الدستور (٣) .

٢ - التشريع المادى وهو يشمل القوانين العادية .

٣ - التشريع الفرعى وهو يشمل القرارات الادارية التنظيمية أو اللوائح التي تصدرها الهيئات التنفيذية المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن التشريع لا يلقى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تُلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضمتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون (٤) .

١٧ - نفاذ التشريع :

إذا تم سن التشريع من السلطة المختصة ، سواء أكان دستوريا أو قانونا أو لائحة ، فإنه يوجد

(١) د . عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المربع السابق ، بند ٦٤ ، ص ٨٧ .

(٢) Le Pouvoir Legislatif

(٣) La Constitution

(٤) انظر مولانا الجرائم السياحية في التشريع المصرى ، المربع السابق ، بند ٢٢ - ص ٢٢

قانوناً . بيد أن هذا الوجود القانوني لا يكفي لكي يصبح التشريع نافذاً ، وبعبارة أخرى لكي يعمل به ، بل يجب لذلك أن يمر بمرحلة التنفيذ .

ولما كان تنفيذ القانون فإنه يلزم إصداره كي يضطلع رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه . كما يلزم نشره كي يتحقق علم الأشخاص به ويوجد تنفيذه .

١٨ - إصدار التشريع (١) :

إصدار التشريع هو إجراء يقصد به تسجيل سنّ التشريع ووضعه موضع التنفيذ بتكليف رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه بإعتباره تشريعاً من تشريعات الدولة .

ووفقاً لأحكام الدستور المصري فإن رئيس الجمهورية يتولى إصدار التشريع بصفته رئيس السلطة التنفيذية .

ويعتبر الإصدار عملاً تنفيذياً وليس عملاً تشريعياً بالنسبة للتشريع الأساسي (الدستور) والتشريع العادي (القانون) إذ أنهما من إختصاص السلطة التشريعية .

أما حين يكون سنّ التشريع من إختصاص السلطة التنفيذية ، كما هو الحال بالنسبة إلى التشريع الفرعي ، فإنه يختلط بالإصدار ، إذ تقوم بهما سلطة واحدة - فيتمان في وقت واحد (٢) .

١٩ - نشر التشريع (٣) :

نشر التشريع إجراء يهدف إلى إعلان التشريع للأشخاص وتحديد موعد العمل به .

فالمعدالة تقتضى تعليق تطبيق التشريع الجديد على شرط العلم به فالتشريع يصبح في

La promulgation

(١)

(٢) هـ عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، للرجع السابق ، بند ٧١ ، ص ٩٦ .

La Publication

(٣)

ذاته نالذا ^(١) وقت إصداره ، ولكنه لا يكون ملزما ^(٢) للأشخاص إلا من وقت العلم به .

وقد نص الدستور المصري على وجوب نشر القوانين الجديدة في الجريدة الرسمية ^(٣) خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، والمقصود بالقوانين جميع أنواع التشريع ، الأساسى والعادى والفرعى ، على أن يعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك مياعدا آخر .

ومن الناحية التطبيقية فإن الدولة تنشر تشريعاتها بأنواعها الثلاثة من خلال الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فالتشريع الأساسى والتشريع العادى يتم نشرهما فى الجريدة الرسمية ، أما التشريع الفرعى فيتم نشره فى الوقائع المصرية ^(٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدات التى تبرمها الدولة ويصادق عليها مجلس الشعب فيتم نشرها أيضا فى الجريدة الرسمية باعتبارها قانونا من قوانين الدولة .

٢٠ - إلغاء التشريع (٥) :

إلغاء التشريع أو نسخه هو وقف العمل به نهائيا . وفى هذا يختلف الإلغاء عن الإبطال ^(٦) حيث أن إبطال القوانين يزيل أثرها بالنسبة إلى الماضى أيضا ، أما الإلغاء فيجرد التشريع من قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل .

والتشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضمتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

exécutoire	(١)
obligatoire	(٢)
Official Journal	(٣)
Official Gazette	(٤)
L'abrogation	(٥)
L'annulation	(٦)

والإلغاء إما أن يكون صريحا (١) ... وإما أن يكون ضمئيا (٢) .

والإلغاء الصريح يتم غالبا بصدر تشريع جديد يتضمن نفا خاصا يقضى بإلغاء تشريع سابق .
ويعتبر إلغاء صريحا توقيت التشريع بزمان معين من وقت صدوره ، فينتهى العمل به بمجرد إقضاء الزمن المعين فيه .

أما الإلغاء الضمني فإنه يكون بصدر تشريع جديد يتضمن حكما يتضارب مع حكم تشريع سابق ، فيعتبر الحكم الجديد ناسخا للحكم القديم ، لإستحالة إعمال الحكمين المتضاربين في وقت واحد ، وتغلبا لإرادة المشرع الحديثة على إرادته السابقة .

وقد عني المشرع بالنص على ذلك في القانون المدني ، فعلى في المادة الثانية منه بأنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

٢١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر :

الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر لها صورتان :

الأولى : رقابة إمتناع عن تطبيق القوانين والمواد المخالفة للدستور بإعتباره القانون الأعلى الأحق بالإتباع .

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحاكم العادية التي لا تملك حق إلغاء التشريع المخالف للدستور إعمالا لقاعدة الفصل بين السلطات ، فالسلطة التشريعية مستقلة عن السلطة القضائية ، فلا يجوز للسلطة القضائية أن تحكم بإلغاء قانون باطل وإلا بسطت سيطرتها على السلطة التشريعية ، ولا يجوز للسلطة التشريعية أن تفرض على السلطة القضائية تطبيق قانون يتعارض مع

Abrogation expresse

(١)

Abrogation tacite

(٢)

التصوص والمبادئ الدستورية فترغمها بذلك على مخالفة الدستور ، ومن ثم تفقد السلطة القضائية إستقلالها .

الثانية : رقابة إلغاء القوانين والمواد المخالفة للدستور

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون رقم ١٩٧٩/٤٨ الذى أصبحت تلك المحكمة من خلال أحكامه الجهة القضائية المختصة دون غيرها بإلغاء القوانين والمواد المخالفة للدستور .

وأحكام المحكمة الدستورية العليا ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة . ويترتب على المحکم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية .

٢٢ - تعليمات وزارة السياحة . مدى مشروعيتها . رأينا الخاص :

تصدر وزارة السياحة ، من أن لآخر ، تعليمات ، إنطلاقا من ولايتها الكاملة على الشركات السياحية الخاضعة للقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ ، ليست لها - من وجهة نظرنا - منزلة التشريع الملزم للأشخاص ولا يمكن أن تعدل من أحكام القانون . خاصة فيما يتعلق بتعديل رأس مال الشركات السياحية الخاضعة للقانون المذكور بالزيادة ، فإنه وإن كانت أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية قد أجازت لوزير السياحة أن يصدر قرارا بوقف قبول طلبات إنشاء شركات سياحية جديدة^(١) أو أن يضع حدا أقصى وأدنى لأسعار الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية^(٢) أو وقف نشاط الشركة^(٣) أو إلغاء الترخيص الصادر للشركة^(٤) ، إلا أن القانون لم يمنح وزير السياحة سلطة تعديل الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية سواء القائمة أو الجديدة لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون .

(١) م ٢م من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ .

(٢) م ١٢م من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ .

(٣) المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٨/١٩٨٣ .

(٤) المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٨/١٩٨٣ .

فالسطة التنفيذية لا تستطيع أن تتجاوز حدود وظيفتها الأساسية في تنفيذ القوانين ولو عن طريق اللوائح أو التعليمات أو المنشورات أو الدوريات بما يشكل ممارسة للوظيفة التشريعية ، إلا في الحدود التي رسمها الدستور ، ومن ثم فإن ممارسة التشريع عن طريق اللوائح أو التعليمات أو غيرها - أيا كان نوعها أو قوتها القانونية - بواسطة السلطة التنفيذية هو إستثناء مقيد تماماً بكل ما ورد في الدستور من قيود وحدود له ^(١) فالأصل أن اللائحة ، ولو صدرت في الظروف العادية ، تعتبر أمراً إستثنائياً وذلك لأنها تتضمن المساس بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضي إختصاص السلطة التشريعية كقاعدة عامة ، بالوظيفة التشريعية ، ومن ثم تعتبر السلطة اللائحية في ميدان التشريع أمراً إستثنائياً يخض النظر عن الظروف التي صدرت تلك اللوائح في ظلها .

وتأسيساً على ذلك - فإن اللوائح أو التعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية بالمخالفة لأحكام الدستور أو القوانين تكون باطلة لمخالفتها للمشرعية ^(٢) وبالتالي يحق للقضاء الحكم بعدم دستورتها ^(٣) .

المطلب الثاني

المعرف ^(٤)

٢٢ - تعريفه :

المعرف ، كمصدر رسمي للقانون ، هو إعتقاد الناس على سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية بحيث تنشأ منه قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة ^(٥) (٦) .

(١) د. سامي جمال الدين ، تلمحج القواعد القانونية ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ١٩٨٦ ص ٥٤ .

(٢) مبدأ المشرعية بالمعنى العام يعني سيادة حكم القانون ، بمعنى أن تكون جميع تصرفات الإدارة في حدود القانون بمناه العام ، الشامل لجميع القواعد الملزمة في الدولة ، سواء أكانت مكتوبة أم غير مكتوبة . وأياً كان مصدرها ، مع مراعاة التدرج في قوتها ، الممهد د. سليمان الطحاوي ، النظرية العامة للقوانين الإدارية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦ .

(٣) الأمر الذي يزيل كل أثر قانوني لها قبل إحصاءة

n'ont aucun effet sur la situation juridique de ceux qui les subissent .

La Coutume

(٤)

(٥) د. عبد المتعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٢٢ . د. سليمان مرقس ، الوافي ، المرجع السابق ، بند ١٤١ ، ص ٣٨٩ .

(٦) بدأ القانون الإنجليزي مجموعة من المبادئ التي تخضع لها التباين الإنجليزية ، ثم إنتشرت بمبادئ التباين الأوروبية التي فتحت الجزيرة الإنجليزية في القرن الحادي عشر الميلادي . ولما تطورت المدنية الإنجليزية صار القضاء مصدراً رسمياً للقانون إلى جانب المعرف .

٢٤- أركان العرف :

يقوم العرف على ركنين ، أحدهما مادي ، والآخر معنوي .

أولا ، الركن المادي . الإعتياد ^(١) :

الركن المادي للعرف يعني إعتياد الأشخاص على نوع معين من السلوك في تنظيم أمر معين من أمور حياتهم الاجتماعية ، حيث تنشأ بينهم عادة نتيجة إتباعهم ذلك السلوك وإطراد العمل به .

والعادة لا تفرضها سلطة معينة ، ومن ثم ، فهي تختلف عن التشريع .

والعادة التي هي قوام الركن المادي للعرف تستلزم تكرار العمل في أمر معين على وجه المعموم والثبات مع عدم مخالفتها للنظام العام والأداب ، وبعبارة أخرى فإن حدوث أمر معين مرة واحدة لا يكون عادة .

"Une fois n'est pas coutume "

ومن ثم فإنه يشترط في العادة التي يتأسس عليها الركن المادي للعرف ، الشروط الآتية :

La généralité **الشرط الأول : العمومية**

فيجب أن تكون العادة عامة ، ويرجع هذا الشرط إلى خاصية التجريد والمعموم لكل قاعدة قانونية .

ولا يشترط في العادة أن تكون شاملة لكل إقليم الدولة ، إذ قد تكون خاصة بمدينة واحدة أو حتى واحد أو طائفة معينة من الأشخاص أو بأهل حرفة أو مهنة ومع ذلك تتوافر فيها صفة العمومية .

فالعادة إذن قد تكون شاملة ^(٢) ، كما قد تكون محلية ^(٣) ، كما قد تكون طائفية أي خاصة بمن يزاولون حرفة أو مهنة معينة ^(٤) .

L' Usage	(١)
Usages généraux	(٢)
Usages locaux	(٣)
Usages professionnels	(٤)

L'ancienneté

الشرط الثاني : القدم :

المقصود بالقدم أن يرجع نشوء المادة إلى زمن بعيد يكفى للدلالة على رسوخ أثرها في النفوس ، وعلى أنها ليست بدعة جديدة أو فزعة عابرة .

وليست هناك مدة محددة في هذا الشأن ، فهي تختلف باختلاف نوع السلوك ومدى تكراره في حياة الأشخاص ، ولذلك يقدرها قاضى النزاع بحسب الظروف .

La Constance

الشرط الثالث : الثبات :

المقصود بالثبات أن يطرد إتباعها بطريقة منظمة على نحو يتوافر فيه معنى الاستقرار . فلا يتبعها الأشخاص في أوقات ويمدولون عنها في أوقات أخرى ، ولا يؤثر في ثباتها خروج بعض الأشخاص عليها في فترات متباعدة .

الشرط الرابع : عدم مخالفة النظام العام والآداب .

وحاصل هذا الشرط ألا تكون المادة مخالفة للنظام العام والآداب في المجتمع .

فالعرف الذى يطوى على هذه المخالفة لا يكون قانونا .

ثانيا : الركن المعنوي . عقيدة الإلزام (١) :

حاصل الركن المعنوي للعرف أن يتولد لدى الأشخاص الاعتقاد بأن هذه العادة ملزمة بإعتبارها قاعدة قانونية لها جزاء ماضى توقعه السلطة العامة ، بالقوة الجبرية على من يخالفها ، بصفة كونها قاعدة قانونية .

وعقيدة الإلزام ، كركن معنوي للعرف ، تتميز عن غيرها من العادات كالزيارات والاستقبالات وتبادل الهدايا في المواسم والأعياد .

٢٥ - مزايا العرف :

يتميز العرف بأن قواعده تعبر تعبيرا صادقا عما يرتضيه أشخاص المجتمع في تنظيم معاملاتهم

L'opinio neccssitatis

(١)

وعلاقتهم بما يتلاءم مع ظروفهم الاجتماعية ، ويتطور بطورها .

٢٦ - هيوب العرف :

- ١ - البطل في تكوين القواعد القانونية ، بحيث يقصر عن تزويد الجماعة في المجتمع الحديث بما يحتاجه من قواعد لمواجهة حاجاتها المتجددة بالسرعة الواجبة .
- ٢ - ينقص قواعده الوضوح والتحديد ، الأمر الذي يصيب معه التثبيت من وجود القاعدة ، أو التحقق من مضمونها ، مما ينافي الاستقرار والأمن في المعاملات .
- ٣ - يميل إلى المحلية ، خلافا للتشريع الذي تنفذ قواعده في كل إقليم الدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد النظم في الدولة الواحدة فيعزل تقدمها .
- ٤ - الجمود المتمثل في نزعة المحافظة على القديم ، الأمر الذي لا يتيح الفرصة للأخذ بالافكار الجديدة .

٢٧ - التفرقة بين العرف والعادة الاتفاقية (١) :

يتميز العرف عن العادة الاتفاقية بركنيه المادى والمنوى ، أما العادة الاتفاقية فلا يتوفر لها سوى الركن المادى .

ومن أمثلة العادة الاتفاقية فى مجال النشاط السياحى والفندقى ، قبل صيورتها قانوناً ، قيام العملاء بدفع وهبة (بقبشيش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة فى المطاعم والفنادق .

ويرتبط على التفرقة المتقدمة أن القاضى يطبق العرف ، بإعتباره قانوناً (٢) من تلقاء نفسه على الدعوى التى ينظرها . أما العادة الاتفاقية فتعتبر شرطاً من شروط العقد لا يفرض علم

L' usage conventionnel

(١)

(٢) فلا يجوز التحدى بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعى .

لقنن مدنى ، الطعن رقم ٣٣٣ / ٢٤ ، جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ١٩ ، ص ٢٠ ، من ١٠١٧ .

لقنن مدنى ، الطعن رقم ٤٨٢ / ٣٩ ، جلسة ١٩٧٧ / ١٢ / ٢٢ ، ص ٢٨ ، من ٥١١ .

القاضي بها ، ولهذا يجب على من يتمسك بها أن يثبت وجودها .

كما يترتب على تلك التفرقة ، أن العرف يجري تطبيقه سواء علم به الخصوم أو لم يعلموا به ، حيث لا يجوز الاعتذار بجهل القانون ^(١) أما المادة الاتفاقية فإنها لا تطبق إلا على أساس إجماع إرادة المتعاقدين إلى الأخذ بها ، فإذا جهلها أحدهما أو كلاهما فلا تطبق .

ويترتب ، أخيرا ، على التفرقة المتقدمة ، خضوع تطبيق العرف لرقابة محكمة النقض ^(٢) إذ أن وظيفة هذه المحكمة هي مراقبة صحة تطبيق القانون . أما العادة فهي من قبيل الوقائع التي يكون تقديرها لقاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفا ويؤدي إلى النتائج التي إنتهى إليها في خصوصه .

فالمادة الإتفاقية عَرَف ناقص يعوزها ، لتصبح عَرَفاً ، أن يشعر الناس بضرورة احترامها .

٢٨ - أثر العرف في النشاط السياحي والفنقي :

لاجدال من أن العرف السياحي في مصر ، أضفى له كيانا ملموسا .

فالمعاملات الإتفاقية ، في مجال النشاط السياحي والفنقي ، تطورت بتطور وتنوع الأنشطة السياحية إلى أن أصبحت عرفا ، بل ولم يتجدد التطور عند هذا الحد ، فأخذ في الاستمرار كي يصير تشريحا قائما بذاته .

فالمادة التي كانت متبعة في بعض المحال العامة والفنادق والمطاعم من قيام العملاء بدفع وهبة

Nul n'est censé ignorer la loi

(١)

(٢) قضت محكمة النقض بأنه وإن كان التثبت من قيام العرف متروكا لقاضي الموضوع إلا أنه لا يعطى من بيان دليله على قيامه ، والمصدر الذي إستقى منه ذلك إذا نزاع أحد الخصوم في وجوده .
نقض مدني ، الطعن رقم ٣٤ / ٥٣٥ ق ، جلسة ١٩٦٦ / ١٢ / ٢٥ ، س ٢٠ من ١٣٥٦ فتقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادام إستخلاصها يقوم على أسس سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

نقض مدني ، الطعن رقم ٢٤ / ٢٨٣ ق ، جلسة ١٩٥٧ / ٤ / ١٨ ، س ٨ من ٤٢٦ .

نقض مدني ، الطعن رقم ٢٧٦ / ٣٦ ق ، جلسة ١٩٧١ / ٢ / ٢٤ ، س ٢٢ ، من ١٥٤ .

نقض مدني ، الطعن رقم ٤٢١ / ٤٧ ق ، جلسة ١٩٨١ / ٦ / ٤ .

(بقميش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة في هذه المحال والفنادق ، تطورت فأصبحت عرفا ثم غدت تشريعا بصدور قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٩٨٤/٢٢ التى ينظم توزيع مقابل الخدمة في المنشآت الفندقية والسياحية .

وعلى الصعيد الدولى ، فإن الإتفاقية الدولية بين الاتحاد الدولى للفنادق والاتحاد الدولى لمنظمات وكالات السفر والسياحة ^(١) أخذ بالمعرف واعتبرته مصدرا رسميا للاتفاقية فنصت فى مقدمتها على أنه (تطبيقا للمادة ٥٣ من الاتفاقية لسنة ١٩٧٠ إعتد الطرفان الموقعان هذه الاتفاقية على ضوء تطور المرفع المهنى . ويقر الطرفان الموقعان بناء على ما تقدم أن القواعد الوارد بيانها بعد مطابقة للمرفع المهنى فيما يتعلق بمقره الفنادق) .

المطلب الثالث

مبادئ الشريعة الاسلامية

٢٩ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا للقانون المصرى فى مسائل الولف والأحوال الشخصية :

مبادئ الشريعة الاسلامية تعتبر مصدرا رسميا يرجع إليه فى مسائل الأحوال الشخصية بعد التشريع بحيث لا يوجد نص تشريعى فى خصوص إحدى هذه المسائل يرجع إلى الشريعة الاسلامية بالنسبة إلى المسلمين ، والشرائع الدينية الأخرى بالنسبة إلى غير المسلمين .

مع مراعاة دائما من أن الشريعة الاسلامية فى هذا المجال هى الشريعة العامة بالنسبة إلى جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ، حيث أن إختصاص الشرائع غير الاسلامية إختصاص إستثنائى مقيد .

٣٠ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصرى فى غير مسائل الولف والأحوال الشخصية :

تعد مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصرى فى مسائل المعاملات المالية .

(١) الاتحاد الدولى للفنادق IHA

الاتحاد الدولى لمنظمات وكالات السفر والسياحة UFTAA

أنظر تفاصيل الاتفاقية فى مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ص ٣٩١ - ٣٠١ .

والمقصود بمبادئ الشريعة الاسلامية ، المبادئ العامة فيها ، وهي عبارة عن اصول الكلية التي لا تختلف باختلاف المذاهب . فلا يرجع إلى الحلول التفصيلية أو الاحكام الجزئية التي تختلف في المذاهب ، بل ويختلف فيها فقهاء المذهب الواحد .

كما أن الأخذ بهذه المبادئ يجب أن يراعى فيه التنسيق بينها وبين المبادئ العامة التي يقوم عليها القانون الوضعي في جملته ، بحيث لا يجوز الأخذ بحكم في الشريعة الاسلامية يتعارض مع مبدأ من هذه المبادئ حتى لا يفقد القانون الوضعي ما يجب أن يتوفر له من جبهانس بين أحكامه المختلفة (١) .

المطلب الرابع

مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

٣١ - مبادئ القانون الطبيعي إحالة (٢) :

من القواعد الاصولية عدم جواز إمتناع القاضي عن القضاء فيما يمرض عليه من دعاوى بمقولة عدم وجود قاعدة قانونية يمكن تطبيقها ، فإن إمتنع اعتبر إمتناعه ذكولا عن أداء العدالة (٣) ، وهذا النكول جريمة يعاقب عليها القانون في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات .

وقد سبق القول بأن القانون الطبيعي هو ذلك القانون الكامن في طبيعة الروابط الاجتماعية .

٣٢ - قواعد العدالة :

نشأت فكرة العدالة إلى جانب فكرة القانون الطبيعي .

فإنه وإن كان القانون الطبيعي يتكون من المبادئ التي تكون المثل الأعلى الذي لا يتغير ، فهي مشتركة بين جميع الأمم ، ويجب على المشرع في كل بلد وفي كل عصر أن يترسمها ويعمل على

(١) د. عبد المنعم العدة ، اصول القانون . المرجع السابق . بند ١١١ ، ص ١٤٦ . د. سليمان مرقس ، الوافي ،

المرجع السابق ، بند ١٥٨ - ص ٤٤٧/٤٤٩ . نفس معنى ١٩٨٢/٢/٢٢ - الملحق رقم ٥١/٢٣٧٠ ق .

(٢) راجع بند ٦ من الكتاب .

هذاها ، فإن العدالة هي التي تتكفل بتطبيق هذه المبادئ في حلول تراعى فيها ظروف كل حالة على حدة .

المطلب الخامس

الفقه

٣٣ - الفقه مصدر تفسيري في القانون المصري :

الفقه هو الجانب العلمي للقانون ، فهو مجموع الآراء التي يقول بها فقهاء القانون .

والفقه في القانون المصري ، نهجا بما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج من كونه مصدرا تفسيريا يستأنس به القاضى في إستخلاص القواعد القانونية وتتمى مفهومها دون أن تكون لها قوة الإلزام .

والفقه المصرى يلعب دورا مؤثرا في القضاء المصرى الذى يتأثر ، بدون شك ، برأى ذهب إليه غالبية الفقه أو إنمقد عليه إجماعهم . بل أن القضاء المصرى لا يجد حرجا فى الإشارة فى أحكامه إلى رأى الفقه .

المطلب السادس

القضاء

٣٤ - القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري (١) :

القضاء هو الجانب العلمى للقانون ، فهو مجموع الأحكام التى تصدرها المحاكم . فهو يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التى ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

(١) القضاء يعد من أهم المصادر الرسمية فى القوانين الأنجلوسكسونية وعلى رأسها القانون الإنجليزى والأمريكى والهندي والأسترالى . وفى المملكة المتحدة تلتزم المحاكم بالسوابق القضائية باعتبارها قانونا ملزما ، حيث يوجد على رأس هذه المحاكم مجلس اللوردات وهو الهيئة القضائية العليا ، ثم محاكم الاستئناف ثم محاكم أول درجة ثم المحاكم الدنيا .

والقضاء ، في القانون المصري ، جريا على ما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيريا ، فتأخذ به المحاكم أو تدعه .

وأنه وإن كان القضاء في القانون المصري مصدرا تفسيريا ، إلا أن له أثرا واضحا في إرشاد القاضي والفقيه على حد سواء ، حيث يهتدى كل منهما بالأحكام السابقة سواء للأخذ بها من وجهه النظر القضائية أو للرد عليها وتنقيحها من وجه النظر الفقيهي ، فهما وجهان لعمله واحدة ، ألا وهي « العدل » .

٣٥ - وظيفة محكمة النقض :

وظيفة محكمة النقض تنحصر في مراقبة صحة تطبيق القانون ، وتقتصر مهمتها على النظر فيما إذا كان قاضي الموضوع قد طبق القانون على وقائع الدعوى تطبيقا صحيحا أم لا .

والسلطة الممنوحة لمحكمة النقض ، بصفة كونها محكمة أحكام أو محكمة القانون ، في مراقبة صحة تطبيق القانون تستطيع من خلالها توحيد أحكام القضاء في تفسير القانون وتطبيقه ، وينبعا ما يسمى بأحكام المبادئ ^(١) .

وقد أوجد التشريع المصري طريق الطعن بالنقض في المسائل المدنية والتجارية بعد حوالي خمسين عاما من قيام النظام القضائي المصري وأنشئت محكمة النقض كمحكمة قائمة بذاتها ، بوصفها المحكمة العليا التي لها الإجتهااد الأخير في تأويل القانون وتطبيقه في المواد المدنية والتجارية والجنائية ، لأول مرة في النظام القضائي بقانون إنشائها الصادر في ٢ مايو عام ١٩٣١ بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ باسم (محكمة النقض والإبرام) ، وكان إنشائها حدثا جليلا جديرا بأن يحتفى بذكره إذ هو يورخ عهد النهضة القانونية والقضائية في مصر ، وكان حافزا على العناية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون وتعمق مسأله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته بتوحيد الرأي فيها ^(٢) .

Les décisions de principes

(١)

(٢) المستشار أحمد جلال الدين ملاي ، قضاء النقض في المواد المدنية التجارية في التشريع المصري والمقارن ، طبعة

١٩٧٧ ، بند ٣ ، ص ٩ .

٣٦ - الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية :

الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية هي دعوة أتت بها منذ عام ١٩٨٤ في مؤلفاتي كى تنشئ جيلأ جديداً متخصصاً من رجال القضاء والنيابة العامة على دراية بالمبادئ القانونية والقضائية الواجبة التطبيق فى المنازعات التى تنشأ فى دائرة النشاط السياحى والفندقى والتى تتطلب الإطلاع المستمر على التشريعات السياحية والفندقية المقارنة ، والتى تنسم بالطابع الدولى لوحدة المشاكل السياحية الأمر الذى ترتب عليه ظهور المنظمات السياحية الدولية والتى أصبحت لها اليد الطولى فى حل المنازعات التى تنشأ بين أطراف النشاط السياحى (السائح ووكالة السفر والسياحة والمنشأة الفندقية) ، وجعلت من قرارات منظمة (الأياتا) قرارات لها صفة الإلزام على الحكومات على الرغم من كون هذه المنظمة منظمة غير حكومية لا تتبع الأمم المتحدة .

وذكر فى أن المركز القومى للدراسات القضائية^(١) يمكنه أن يلعب دوراً متميزاً فى إعداد رجل القضاء والنيابة العامة المتخصص فى الشئون السياحية والفندقية ، مع ضرورة إجادته للغة أجنبية على الأقل ، كى يواكب أحدث الأحكام القضائية التى تصدر من الدوائر القضائية فى الدول السياحية كاليونان وإيطاليا وتركيا والأرجنتين وغيرها ويقارن ويأخذ منها ما يتلاءم مع قِيمِنَا ونظامنا وأدبنا وتوحيها ووصولاً وتحقيقاً للعدالة لحماية شركات السياحة والفنادق المصرية من عقود الإذعان التى تفرض عليها فرضاً من شركات السياحة الأجنبية نظراً لإفتقار النشاط السياحى والفندقى فى مصر لتشريع واحد جامع مانع يحميه من تصسف الشركات الأجنبية ويوازن بين العلاقات التعاقدية بين الشركات المحلية بعضها البعض .

وما ندعوو إليه ليس بدعة بل أمر قرره المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/١٩٧٢^(٢) للمدلل بالقانون رقم ١٩٨٤/٣٥^(٣) حيث أجازت تخصص القاضى بعد مضى أربع سنوات على الأقل من تعيينه فى وظيفته . بل أن الفقرة الرابعة من المادة المذكورة منحت المجلس

(١) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٢٤٧ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ فى ١٩٧٢/١٠/٥ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد ١٢ مكرر فى ١٩٨٤/٢/٢١ .

الأعلى للهيئات القضائية إصدار قرار بزيادة الفروع التي يتخصص القاضي في فرع منها أو أكثر (١).

بل أن المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية أجازت لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنوع معين من القضايا ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

أما عن الدعوة إلى إنشاء النيابة المتخصصة في الشئون السياحية والفندقية ، فهو أمر ليس بجديد ، فلكل من وزير العدل والنائب العام سلطة إنشاء نيابات متخصصة ومحدد الجرائم التي تتولى كل نيابة منها التحقيق والتصرف فيها وكذا تخصيص أعضاء من مكتب النائب العام بالتحقيق والتصرف في أنواع معينة من الجرائم على مستوى الجمهورية أو في نطاق مكانى معين ، فهناك نيابة الأحداث (٢) وهناك نيابة أمن الدولة العليا (٣) ونيابة مخدرات القاهرة (٤) ونيابة الشئون المالية والتجارية (٥) ونيابة الأداب (٦) ونيابة الأموال العامة العليا (٧) ونيابة جرائم الإشباه (٨) ولا نرى ما يمنع من إنشاء نيابة متخصصة في الشئون السياحية والفندقية تختص بالتصرف فيما يقع من جرائم منصوص عليها في التشريعات السياحية والفندقية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ والقانون رقم ١٩٧٣/٢ ولوائحهما التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ بتنظيم الشركات السياحية وغيرها من القوانين المنظمة والمرتبطة بالنشاط السياحى والفندقى ، على أن تختص ، كمرحلة أولى ، بتحقيق ما يقع من هذه الجرائم بمحافظات القاهرة والإسكندرية وسوهاج وأسوان (٩) .

بل أنه من الممكن إضافة جرائم الآثار (١٠) في حالة إنشاء النيابة المتخصصة المقترحة (١١) .

(١) جنائى ، مئى ، مجارى ، أحوال شخصية ، مسائل اجتماعية (عمال) .

(٢) أنشئت في ١٩٢١/٤/١ .

(٣) أنشئت في ١٩٥٢/٣/٨ .

(٤) أنشئت في ١٩٥٤/١٠/١٦ .

(٥) أنشئت في ١٩٥٨/١٠/٢٢ .

(٦) أنشئت في ١٩٦٤/١/١٤ .

(٧) أنشئت في ١٩٦٨/١١/١٦ .

(٨) أنشئت في ١٩٨٠/٦/٢٩ .

(٩) بصفة كونها من المحافظات السياحية .

(١٠) قانون حماية الآثار رقم ١٩٨٣/١١٧ .

(١١) وغنى عن البيان لأن الجهة الأمنية المختصة بضبط جرائم النشاط السياحى والفندقى والآثار (واحدة) هي « شرطة السياحة والآثار » .

الباب الثانى

النشاط السياحى والفندقى فى مصر

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي للنشاط السياحي والفندقي

المبحث الأول

الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

٢٧ - المجلس الأعلى للسياحة :

أنشئ المجلس الأعلى للسياحة ^(١) بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٥/١٤٨ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨ / ١٩٧٥ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٠ / ١٩٧٥ ، ثم أعيد تنظيمه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ / ١٩٨٥ .

ويرأس المجلس الأعلى للسياحة رئيس مجلس الوزراء وفقا لحكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، وتتشكل عضويته من كل من :

- ١ - وزير السياحة والطيران المدني .
- ٢ - وزير الحكم المحلى .
- ٣ - وزير الثقافة .
- ٤ - وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى .
- ٦ - رئيس هيئة ميناء القاهرة الجوى .
- ٧ - رئيس مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- ٨ - رئيس مصلحة الجمارك .
- ٩ - رئيس هيئة الآثار المصرية .
- ١٠ - رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية .
- ١١ - رئيس غرفة شركات السياحة .
- ١٢ - رئيس غرفة الفنادق .
- ١٣ - رئيس اتحاد الصناعات .
- ١٤ - وزير التعمير والمجتمعات الجديدة وإستصلاح الاراضى ^(٢) .

(١) أول مجلس أعلى للسياحة تم تشكيله بموجب القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ .

(٢) أضيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ فى ١٤/٤/ ١٩٨٦ .

١٥ - وزير الإعلام (١).

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى دعوته من المحافظين عند النظر في موضوعات تخص محافظاتهم .

وأجاز القرار للمجلس دعوة من يرى الإستعانة بهم من الخبراء في المجال السياحي من غير أعضائه لحضور اجتماعاته .

وتتضمن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بأن يكون للمجلس (أمانة فنية دائمة) تشكل من رئيس وعدد من الأعضاء يجرى إختيارهم من الخبراء والفنيين في مجال السياحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة .

وتختص الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للسياحة بالشؤون الآتية :

- ١ - إعداد الدراسات التي تعرض على المجلس .
- ٢ - إحصاء تلك معلومات عن النشاط السياحي في مصر والعالم .
- ٣ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس على الصعيدين الرسمي والشعبي .

أما المجلس الأعلى للسياحة فيختص بما يأتي :

- ١ - إقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بالأنشطة السياحية .
- ٢ - وضع السياسات المطلوب الالتزام بها لتنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٣ - اعتماد المخطط العام للمناطق السياحية الجديدة .
- ٤ - إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تعترض نمو الحركة السياحية بمصر .
- ٥ - التنسيق بين الوزارات المختلفة في تنفيذ خطط التنمية السياحية ، وتحديد دور كل وزارة في تنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٦ - تجميع مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في تنفيذ خطة التنمية السياحية .
- ٧ - تقييم نشاط قطاع السياحة وإنجازاته .

(١) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٠ في ١٥/٥/١٩٨٦ .

- ٨ - تقييم التجارب الناجحة فى تنشيط حركة السياحة وتحديد مجالات الاستفادة منها .
- ٩ - نظرس المسائل الأخرى التى يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم إتصالها
بشئون السياحة .
- هذا ويجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل شهريا وتكون إجتماعات
المجلس صحيحة إذا حضر الإجتماع أغلبية الأعضاء .
- وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .
- وتعرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء لإعتادها .
- والقرارات الصادرة من المجلس الأعلى للسياحة - بعد إعتادها من مجلس الوزراء - ملزمة
للوزارات والمعاملات والجهات الإدارية المختلفة وعليها إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

٣٨ - وزارة السياحة :

- لم يكن للنشاط السياحى حتى عام ١٩٦٦ وزارة تهيمن عليه وتنظم وتخطط له وتسير دفته على
النحو السائد الآن .
- وقد كانت وزارة الإرشاد القومى تصرف على مصلحة السياحة التى تتضمن الإدارة العامة
للسياحة الخارجية والإدارة العامة للسياحة الداخلية والمكاتب السياحية .
- وقد كان لمفتشى وموظفى مصلحة السياحة الفنيين الذين يمينهم وزير الإرشاد القومى صفة
مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولهم فى سبيل ذلك
حق التفتيش ودخول المحال والأماكن التى تباشر أعمالا سياحية كشركات السياحة ووكالات
السفر والسياحة ، كما كان لهم حق الإطلاع على الدفاتر والأوراق وطلب البيانات .
- وبصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٦^(١) الذى تضمن تنظيم وزارة السياحة
والأثار ، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحى فى مصر وزارة مستقلة متخصصة .

وأصبح يتبع وزير السياحة والأثار^(٢) كل من :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩١ فى ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ .

(٢) مادة ٢ من القرار ١٤٤١ / ١٩٦٦ .

- ١ - المجلس الأعلى للسياحة .
- ٢ - المجلس الأعلى للآثار .
- ٣ - الديوان العام .
- ٤ - مصلحة السياحة .
- ٥ - مصلحة الآثار .
- ٦ - مركز تسجيل الآثار .
- ٧ - صندوق إنقاذ آثار النوبة .
- ٨ - المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .
- ٩ - صندوق تمويل الآثار والمتاحف .

وبمقتضى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ألت لوزير السياحة والآثار
الصلاحيات التى كانت لوزير الثقافة والإرشاد القومى فى القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة
بإختصاصات وزارة السياحة والآثار ^(١) .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢/١٩٨١ ^(٢) فى شأن تنظيم وزارة السياحة حيث
تضمنت المادة الأولى منه الهدف من إنشائها الذى يتحصل فى المشاركة فى تنمية الإقتصاد القومى
ودعم العلاقات الإنسانية مع شحوب العالم وتعميق وعى المواطنين بشراث بلادهم وإرتباطهم
بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط الطمى للتنمية السياحية الشاملة .

كما تهدف وزارة السياحة إلى تنمية المشاركة الوطنية فى صناعة السياحة وتعميق الترابط
والتكامل بين مختلف القطاعات المتصلة بالعمل السياحى .

وفى سبيل تحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئت وزارة السياحة حددت المادة الثانية من القرار
المشار إليه إختصاصاتها على النحو التالى :

(١) أنظر رأينا الخاص بضرورة ضم هيئة الآثار إلى وزارة السياحة بدلاً من تبنيها الحالية لوزارة الثقافة . موسوعة قوانين
السياحة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٥٣ - ١٢/٣١ - ١٩٨١ .

- ١ - إعداد السياسات العامة للتنمية السياحية بما تقوم عليه من أساليب استثمار الموارد المتاحة وسبل تنمية موارد جديدة وذلك في إطار السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - رسم السياسات، الرئيسية المنظمة لمختلف مجالات العمل السياحي ترشيدا للاداء وتحقيقا للتناسق والتكامل بين القطاعات والأجهزة ذات العلاقة بالسياحة في مصر .
- ٣ - إعداد الخطط العامة والبرامج القومية للتنمية السياحية وتحديد متطلبات ومقومات تنفيذها والعمل على توفيرها مع تحديد المعايير والمعدلات التي تتخذ أساسا في التخطيط والمتابعة والتقييم .
- ٤ - إجراء البحوث والدراسات للتعرف على كافة جوانب العمل السياحي وما يتصل به من موارد ومستلزمات ومتابعة تطوره عالمياً ومحلياً .
- ٥ - إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى للمشروعات السياحية .
- ٦ - الترويج للمشروعات السياحية الجديدة وجذب المستثمرين للمساهمة فيها .
- ٧ - عقد الإتفاقيات الدولية وفقا لأحكام القوانين السارية وتحسين الصلات والعلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة .
- ٨ - عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة بشؤون السياحة والمساهمة في أنشطة المنظمات الدولية بقصد التعريف بمصر وإمكانيات السياحة فيها .
- ٩ - تخطيط الإعلام السياحي وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية .
- ١٠ - تعميق العلاقات مع المؤسسات السياحية الوطنية والأجنبية وتوجيه جهودها لخدمة أهداف التنمية السياحية في البلاد .
- ١١ - الإشراف على الخدمات السياحية والرقابة على إلتزام المنشآت الفندقية والسياحية بالمواصفات والشروط التي تحددها الوزارة .

- ١٢ - الإشراف على تنمية المناطق وإنشاء الفنادق ومختلف المنشآت السياحية .
- ١٣ - متابعة أنشطة شركات السياحة وغيرها من وكالات السفر والسياحة والمنشآت الفندقية والسياحية والتأكد من إلتزامها بالقوانين والإجراءات المنظمة للعمل السياحي .
- ١٤ - إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقا للقوانين والنظم المقررة .
- ١٥ - إعداد الخطط والبرامج لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والإدارية في مختلف المنشآت والمهن السياحية .
- ١٦ - إعداد وإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة من النواحي السياحية والمالية والإدارية .

هذا وتشكل وزارة السياحة ، وفقا لما تضمنته المادة الثالثة من القرار المشار اليه ، من :

- ١ - مكتب الوزير والوحدات الاستشارية التابعة للوزير .
 - ٢ - قطاع المعلومات والبحوث والتخطيط والتنمية السياحية .
 - ٣ - قطاع العلاقات والخدمات السياحية .
 - ٤ - الامانة العامة .
- وقد فوضت المادة الرابعة من ذات القرار وزير السياحة في إصدار القرارات اللازمة المتعلقة بالتنظيم الداخلى والتقسيمات التنظيمية الأدنى وتحديد اختصاصاتها .
- وغنى عن البيان - فإن مرفق السياحة يعتبر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة^(١) في قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ١٩٧٩/٤٣ .

٣٩ - الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي :

أنشئت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١٤ / ١٩٨٥ الصادر فى ١٢/٢٥ / ١٩٨٥ .

١٢٤ / ١٩٨١ الصادر فى الاول من شهر مارس عام ١٩٨١ .

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتتبع وزير السياحة ويقع مقرها فى مدينة القاهرة .

وتهدف الهيئة إلى رفع معدلات النمو فى حركة السياحة الدولية إلى مصر وإبراز الصورة الحقيقية لماضى مصر الحضارى ونهضتها الحديثة ومقوماتها السياحية المختلفة ، والعمل على إزالة المواقف التى تعترض نمو الحركة السياحية ، وتشجيع السياحة الداخلية ، وزيادة الوعى السياحى وربط المواطنين بتراثهم .

وتتنوع أنشطة الهيئة لتحقيق الاهداف التى ترمى إليها - فهى تضطلع بـ :

- ١ - وضع تقوم شامل للمقومات السياحية المتوافرة فى مصر .
 - ٢ - وضع خطط وبرامج تنشيط السياحة .
 - ٣ - القيام بجميع وسائل الجذب السياحى إلى مصر فى الداخل والخارج بكافة الطرق .
 - ٤ - تقديم المصونة الفنية والتسويقية والتعاون والمساهمة مع الشركات والمنشآت فى مجال تنشيط السياحة .
- وتدار الهيئة بواسطة مجلس إدارة الذى يختص بوضع السياسة العامة لها .
- وللمجلس إتخاذ ما يراه من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة وله على الاخص :
- ١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالصفون الإدارية والمالية والفنية للهيئة دون التقييد بالقواعد الحكومية .
 - ٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتمعين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ، دون التقييد بالقواعد الحكومية .
 - ٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامى .
 - ٤ - النظر فى كل ما يرى وزير السياحة أو رئيس الهيئة عرضه من مسائل تدخل فى

إختصاص الهيئة أو يقترحه الأعضاء .

هذا ويشكل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى برئاسة رئيس مجلس الإدارة ومعضوية كل من :

- ١ - أحد وكلاء وزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- ٢ - أحد وكلاء وزير النقل يختاره وزير النقل .
- ٣ - رئيس هيئة الطيران المدني .
- ٤ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو أحد رؤساء هيئاتها يختاره وزير الثقافة .
- ٥ - رئيس الإتحاد المصرى للغرف السياحية .
- ٦ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٧ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .
- ٨ - رئيس غرفة المحال العامة السياحية .
- ٩ - رئيس غرفة محال العاديات والسلع السياحية .
- ١٠ - ثلاثة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحى يختارهم وزير السياحة لمدة عامين قابلة للتجديد .

وللمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى الإستعانة بخبرته سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت معنود فيما يتخذ المجلس من قرارات .

ويصدر بتمعين رئيس مجلس إداره الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى وتحديد مرتبه ویدلاته والمزايا التقديية والصنية قرار من رئيس الجمهورية .

هذا ويعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما رأى وزير السياحة ضرورة لذلك .

ولا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا بحضور الاغلبية المطلقة للأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين . وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

هذا ويعتبر رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي للهيئة فهو يتولى إدارة شئونها وتمثيلها في صلاتها بالأشخاص والهيئات الأخرى ، وتمثيلها أيضا أمام القضاء مدعيا ومدعى عليه .

ويكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للهيئة وقرارات مجلس الإدارة .

وتستلزم المادة الثامنة من قرار إنشاء الهيئة إبلاغ وزير السياحة بقرارات مجلس الإدارة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لإعتمادها ، فمما عدا القرارات التي تستلزم صدور قرار من سلطة أخرى ، وتكون قرارات المجلس نافذة إذا لم يعترض عليها الوزير خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بها .

وأجازت المادة التاسعة من ذات القرار لمجلس الإدارة تفويض بعض اختصاصاته إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه ، وله أن يعهد إلى أى منهما مهمة محددة ، كما يكون للمجلس أن يشكل لجانا فنية من بين أعضائه أو من غيرهم ممن يعملون في المجالات التي لها علاقة بأهداف الهيئة .

أما من موارد الهيئة - فهي تتكون من :

١ - الإعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة للدولة .

٢ - الموارد الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .

٣ - القروض المحلية التي تعقد لصالح الهيئة .

٤ - الإعانات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها بما لا يتعارض مع أهداف الهيئة .

وللهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي موازنة مالية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بإنتهائها .

٤ - الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة :

سبقت الإشارة إلى أن النشاط السياحي - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم

١٤٤١/ ١٩٦٦ - كان يخضع لإشراف وزارة الإرشاد القومي .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومي تشرف على مصلحة السياحة التي تم تدعيمها وتنظيم إختصاصاتها في منتصف الخمسينيات ، الأمر الذي أتى ثماره كما أثبتت الإحصائيات الرسمية حينئذ وبدأ السياح ينفذون على مصر من مختلف دول العالم وقد أدى إقبال السياح وإزديادهم سنة بعد أخرى إلى التفكير في الأخذ بنظام الهيئات السياحية الإقليمية لانه (١) لا يمكن أن تقوم على هائل الحكومة وحدها هذه المسئولية الكبيرة التي يجب أن يشترك في نجاحها مختلف الطبقات والهيئات النقابية والأهلية .

وتنفيذاً لذلك رأت مصلحة السياحة - وقتئذ - إقتباس نظام الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بإعتباره نظاماً متمماً لرسالتها وقد لاحظت مصلحة السياحة أن هذه الهيئات الإقليمية في الخارج لا تقل فيها الحكومة أصلاً فهي منتخبة بكاملها من بين الهيئات المعنية بشئون السياحة في الإقليم الأمر الذي لا يتفق مع وجهة نظرهم لأنها ترى أن إشتراك ممثلي الحكومة في هذه الهيئات في مبدأ الأمر حيوي وذلك للإستعانة بخبرتهم وبالأجهزة الحكومية المختلفة التي يتبعونها وذلك - على الأقل - في الفقرة الإنشائية الأولى ، ومع ذلك فلقد روعي أن تكون الأغلبية للهيئات الأهلية (٢) حتى يشعر سكان الإقليم أنهم مسئولون عن نجاح هذه الهيئات .

وتأسيساً على ذلك - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ / ١٩٥٩ (٣) .
وتتمتع الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بالشخصية الاعتبارية .

وتتحدد الأقاليم السياحية - حالياً - بقرار من وزير السياحة (٤) وتشكل الهيئة الإقليمية من

(١) المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة الصادر في ١٩٥٧/٧/١٠ .

(٢) كالتفرقة التجارية وشعبة مكاتب السياحة وشعبة الفنادق بترفة صناعة السياحة التي كانت تتبع لإتحاد الصناعات المصرية قبل إنشاء الإتحاد المصري للفرق السياحية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ - بتاريخ ١٩٥٩/٢/٩ .

(٤) كانت الأقاليم السياحية تتحدد بقرار من وزير الإرشاد القومي في ظل القرار رقم ١٩٥٧/٦٩١ ، لم أصبحت تتحدد بقرار من وزير الاقتصاد في ظل القرار رقم ١٩١ / ١٩٥٩ .

ثلاثة عشر عضواً ، برئاسة المحافظ ، نصفهم من الهيئات الحكومية ^(١) والنصف الآخر من الهيئات والمنظمات الأهلية كالغرفة التجارية والاتحاد المصري للفرف السياحية .

ومدة العضوية في الهيئة سنتين بالنسبة إلى الأعضاء الممثلين للهيئات والمنظمات الأهلية ، ويصدر بتعيينهم في الهيئة قرار من وزير السياحة .

وتختص الهيئة الإقليمية بتنشيط السياحة بالشئون الآتية :

١ - دراسة الإقليم من الناحيتين الطبيعية والتجارية بقصد إستغلاله سياحياً وتحسينه وإجتذاب السياح إليه وجعل إقامتهم فيه محبة وسهلة .

٢ - وضع تقويم شامل عن الإقليم من الناحيتين التاريخية والجغرافية ليكون أداة لتنشيط السياحة في الإقليم .

٣ - رفع المستوى الفنى أو الوعى السياحى العام بالإقليم .

٤ - تنشيط السياحة والدعاية للإقليم في الداخل والخارج بإقامة المعارض والمهرجانات وغيرها من وسائل الدعاية سواء بالنشورات أو الإذاعات المحلية وغير ذلك .

٥ - دراسة محسسين أو إنشاء المساقى والمصايف وعمىون المياه المدنىة وغيرها مما يساعد على تنشيط السياحة في الإقليم .

٦ - إقتراح فرض رسوم لتنشيط السياحة في الإقليم .

وقد أجاز المصرع للهيئة أن تكون من بين أعضائها لجاناً فرعية دائمة أو مؤقتة ومحدد اختصاصاتها في لائحتها الداخلية التي تصدر بقرار من وزير السياحة .

أما موارد الهيئة فهي تتكون من :

١ - ما يخص لها من ميزانية وزارة السياحة .

٢ - الإعانات التي تقررها لها الجهات الحكومية والمجالس المحلية .

(١) المجالس المحلية ، مصلحة الجسارك ، وزارة السياحة ، هيئة الآثار ، مدير الأمن أو من يندبه .

٣ - الهيئات التي يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - إيراد الحفلات والمعارض والمهرجانات التي تنظمها الهيئة أو تشارك في تنظيمها .

٥ - الرسوم الخاصة التي قد تفرض للأغراض السياحية بالأقليم .

هذا ولا تخضع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة للوائح المالية المعمول بها في الحكومة .

وللهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة موازنة مالية مستقلة وتبدأ السنة المالية لها في أول يوليو وتنتهى في نهاية يونيو من السنة التالية . كما يكون للهيئة حساب ختامى ويجب أن تبلغ الميزانية والحساب الختامى إلى وزارة السياحة .

هذا وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ (١) فصلاً خاصاً بالسياحة (٢) .

فحاصل أحكام المادة (١٦) من هذه اللائحة - أن تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بدائرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة باستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة .

وأجازت المادة المذكورة للمحافظة منح تراخيص إنشاء وإقامة وإستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وتباشر الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها بتنشيط السياحة الداخلية ولها في سبيل ذلك :

١ - العمل على توفير الإستغلال الأمثل للإمكانيات والقومات السياحية والإشراف على المناطق الأثرية وتنظيم زيارتها ومنع ما قد يقع عليها من تعديات .

٢ - الإشراف على إستقبال السائحين وتقديم الخدمات السياحية لتسهيل زيارتهم وتعرفهم على معالم المحافظة وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الشأن . والبت في

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ في ١٩٧٩/٧/٢٥ .

(٢) الفصل الثالث عشر - المادة ١٦

الشكاوى المقدمة من السائحين عن عدم قيام شركات السياحة والمنشآت الفندقية والسياحية بتنفيذ إلتزاماتها داخل نطاق المحافظة .

٣ - تشجيع إنشاء وإدارة الفنادق وما إليها من المنشآت السياحية بما يساعد على تعلم

الخدمات السياحية بالإستفادة من مصادر الخبرة والإمكانيات المحلية .

٤ - وضع البرامج التعليمية لتخريج دفعات مدربة على العمل بالمرافق الفندقية .

٥ - عرض وتنمية المنتجات المحلية .

٦ - وضع الأسلوب الأمثل للوحات الإرشادية ومناطق الإستعلام السياحية .

٧ - توعية المواطنين وتدريبهم على معاملة السائحين .

٤١ - الهيئة العامة للتنمية السياحية :

أنشئت الهيئة العامة للتنمية السياحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤/١٩٩١ .

هذا والهيئة العامة للتنمية السياحية هيئة عامة إقتصادية ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقرها الرئيسى بمدينة القاهرة ، وتتبع وزير السياحة ، ويخوِّض إنشاء فروع لها بالمحافظات .

وتهدف الهيئة العامة للتنمية السياحية - فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها الاقتصادية - إلى تنمية المناطق السياحية من خلال إجراء جميع التصرفات والتعاقدات والأعمال المحققة لأهدافها .

وتختص الهيئة العامة للتنمية السياحية بالشئون الآتية :

١ - وضع خطط تنمية المناطق السياحية .

٢ - أعداد ومراجعة تقييم البرامج والدراسات والمشروعات اللازمة لتنمية المناطق السياحية وإعتمادها وتحديد أولوية تنفيذها .

٣ - تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى المناطق السياحية .

٤ - تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات للمستفيدين من مشروعات الهيئة للتنمية بالمناطق السياحية .

٥ - عقد العروض الأجنبية والمحلية والإلتزام بسدادها وذلك في إطار القواعد المقررة .

٦ - الإشراف على تنفيذ خطة التنمية السياحية بالمناطق السياحية .

٧ - إدارة وإستغلال والتصرف في الأراضى التى تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية من الأراضى الصحراوية .

**والهيئة العامة للتنمية السياحية مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة
وهيئة كل من :**

١ - ثلاثة محافظين يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

٢ - المحافظ المختص عند نظر مشروعات المناطق السياحية بالمحافظة .

٣ - رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة .

٤ - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

٥ - وكيل وزارة السياحة .

٦ - ممثلين من وزارات الدفاع والنقل والمواصلات والنقل البحرى والمالية والتخطيط والتعاون الدولى والتعمير يختارهم الوزراء المختصون من درجة رئيس قطاع على الأقل .

٧ - ثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الهيئة يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ومجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية السياحية هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصرف أمورها ورفع السياسة العامة التى تسير عليها .

**والمجلس أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التى
أنشئت الهيئة من أجلها - وعلى الأخص ما يأتى :**

- ١ - وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة في إطار الخطة العامة للدولة .
 - ٢ - بحث وإقتراح التشريعات والانظمة التي تحقق التنمية السياحية .
 - ٣ - إقتراح قواعد تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات التي تؤديها الهيئة إلى المستثمرين في مشروعات التنمية السياحية في المناطق السياحية .
 - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتادها من مجلس الوزراء .
 - ٤ - إقتراح القواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف في الأراضى والعقارات التي تخصص للهيئة .
 - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتادها من مجلس الوزراء .
 - ٥ - وضع ضوابط تراخيص البناء في المناطق السياحية .
 - ٦ - وضع نظام إدارة أموال الهيئة وإستثماراتها .
 - ٧ - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن ولائحة شئون العاملين واللوائح المتعلقة بنشاط الهيئة وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .
 - ٨ - إقرار مشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامى للهيئة .
 - ٩ - الموافقة على القروض الداخلية والخارجية .
 - ١٠ - قبول الهبات والتبرعات والمنح التي تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها .
 - ١١ - دراسة وإبداء الرأى في مشروعات الإتفاقيات المتعلقة بمعمل الهيئة .
 - ١٢ - إنشاء فروع للهيئة في المحافظات .
- وينعقد مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة شهور . ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند

التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراته سواء من داخل الهيئة أو خارجها دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

هذا وتبلغ قرارات وتوصيات المجلس إلى وزير السياحة خلال أسبوع من تاريخ صدورها وتعتبر نافذة إذا لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها إليه . فإذا إعترض وزير السياحة عليها خلال هذه المدة أعيد العرض على مجلس الإدارة لإعادة النظر في ضوء ما يبيديه الوزير من أسباب ، فإذا أصر المجلس عليها بأغلبية ثلثي أعضائه صارت نافذة وذلك كله مع عدم الإخلال بحكم البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأعمال الدولة الخاصة (١) .

وقد نصت المادة السادسة من قرار تنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحية على أن يصدر بتعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير السياحة ويتضمن القرار تحديد معاملته المالية (٢) .

ويتولى رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة معاون مجلس الإدارة في إدارة الهيئة وتصريف شئونها وينوب عن رئيسها في تمثيلها أمام القضاء وفي علاقاتها بالغير - ويباشر على الأخص ما يأتي :

١ - تنفيذ السياسة العامة التي يضيها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس .

(١) يقضى البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بأن تكون قرارات مجالس إدارة الهيئات العامة - الهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - نافذة وفقا للقواعد المقررة في القوانين والقرارات الخاصة بإنشائها وتنظيمها عدا القرارات الصادرة بالقواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف في الأراضى والمعارات المخصصة لكل هيئة من الهيئات المشار إليها ، فلا تكون نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء عليها .

(٢) تقضى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٩٢/٦١ بإصدار قانون الهيئات العامة (المجردة الرسمية - العدد ١٠٢ في ٩/٥/١٩٩٢) بأن يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها . وبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة إختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمقرباتهم أو مكافأاتهم .

- ٢ - الإشراف على سير العمل بالهيئة والماملين بها .
- ٣ - الإشراف على إعداد الموازنة والحساب الختامي للهيئة وعرضه على مجلس الإدارة .
- ٤ - الاختصاصات الأخرى التي يعهد بها إليه مجلس الإدارة .

أما من موارد الهيئة العامة للتنمية السياحية فهي تتكون من :

- ١ - المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة .
- ٢ - حصيله نشاط الهيئة ومقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .
- ٣ - حصيله بيع وإستغلال الأراضى المنصوص عليها فى البند الرابع من المادة الرابعة من قرار تنظيم الهيئة .
- ٤ - القروض التي تعقد لصالح الهيئة .
- ٥ - المنح والهبات والإعانات .
- ٦ - عائد إستثمار أموال الهيئة .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية موازنة مستقلة على نمط الموازنات التجارية . وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها . وتودع موارد الهيئة فى حساب خاص يخصص الصرف منه فى أغراضها .

وأموال الهيئة أموال عامة (١) .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية فى سبيل إقتضاء حقوقها اللجوء إلى أساليب التنفيذ المباشر بما فيها إتخاذ إجراءات الحجر الإدارى .

(١) تقضى المادة ١٤ من قانون الهيئات العامة رقم ١٩٦٢/٦١ بإعتبار أموال الهيئات العامة أموالاً عامة ، ويجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة .
والمقصود بالمال العام على النحو الذى أوردته المادة ١١٨ من قانون العقوبات بأنه المال الذى يكون كله أو بعضه مملوكاً أو خاضعاً لإشراف أو لإدارة الدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقطاعات والائتمادات والمؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والجمعيات التعاونية والشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات السالفة التبيان وأية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الأموال العامة .

٤٢ - أكاديمية الدراسات السياحية :

أنشئت أكاديمية الدراسات السياحية بمقتضى قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ١/١٩٩٢ على أن تضم شعبتين :

• **الشعبة الأولى** : شعبة التعلم والتدريب .

• **الشعبة الثانية** : شعبة المعلومات والبحوث والدراسات .

وتختص أكاديمية الدراسات السياحية - وفقا لما تضمنته المادة الثانية من قرار إنشائها - بالشئون الآتية :

- ١ - إجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية والاحصائية فى مجال السياحة بكل أنماطها وأشكالها وشتى المجالات والأنشطة التى تضمها صناعة السياحة .
- ٢ - الاشتراك مع أجهزة الوزارة فى وضع الخطط العلمية للتنمية السياحية سواء بتسمية الطلب أو العرض .

٣ - نشر نتائج البحوث وتداولها والمصل على الاستفادة منها وتقديم الخبرة الاستشارية لقطاع الأعمال السياحى لتطوير المنتج السياحى ورفع مستوى الخدمات بالمنتجات السياحية والفندقية وشركات السياحة وغيرها بما يحقق الارتقاء بصناعة السياحة المصرية والصورة السياحية لمصر فى مختلف الأسواق السياحية الدولية .

٤ - تقديم التعليم السياحى الجامعى للطلبة والطالبات المصريين والعرب والأفريقيين وغيرهم سواء فى مستوى الدراسة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا بحيث تصبح الأكاديمية مركزا القلهما للتعليم والتدريب السياحى تعتمد منظمة السياحة العالمية وتعترف الجامعات المصرية والاجنبية بدرجاتها العلمية وبيروامج الدراسة فيها ، بما يسهل انتقال الطلبة منها الى جامعات أخرى ومن الجامعات الاخرى اليها سواء اكانت جامعات مصرية أم أجنبية .

٥ - تدريب العاملين بوزارة السياحة والهيئات والأجهزة والجهات التابعة لها ، وكذا العاملين بالقطاع السياحى فى جملته وخريجي الجامعات والمعاهد الراغبين فى العمل بقطاع السياحة .

٦ - تنظيم البرامج التدريبية متعددة الأهداف والمستويات والتخصصات عن طريق مراكز التدريب التابعة للأكاديمية أو غيرها من الجهات القائمة فعلا وذلك لرفع مستوى الأداء وخلق فرص عمالة سياحية سواء في الداخل أو الخارج .

٧ - التعاون مع الجامعات المصرية في إعداد التخصصات المختلفة والكوادر العلمية المطلوبة .

٨ - توثيق الروابط العلمية والبحثية والتعاون مع الجامعات والهيئات السياحية العلمية الداخلية والخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الجامعات ، والهيئات ، وإيفاد المبحوثين للدراسات العلمية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات مع الهيئات العلمية والبحثية بالمنظمات الدولية والإقليمية ومختلف الدول السياحية المتقدمة واستخدام الأساتذة والخبراء والباحثين المصريين والإجانب في مختلف المجالات البحثية والتعليمية والتدريبية التي تشكل بنشاط الأكاديمية وذلك وفقا للسياسة التي يضعها مجلس إدارة الأكاديمية تمسها مع السياسة العامة لوزارة السياحة .

٩ - جمع وتخزين وتبويب المعلومات والإحصاءات السياحية للمساعدة على الاستفادة منها على أسس علمية صحيحة .

١٠ - العمل على نشر الوعي الشعبي بالسياحة بالتعاون مع الجهات المختصة .

هذا وتدار الأكاديمية إدارة إقتصادية وعلمية متحررة من قيود العمل الحكومي بواسطة مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة وعضوية أعضاء المجلس القومي للتعليم والتدريب الصادر بشأنه القرار الوزاري رقم ٢٣٠ / ١٩٩٠ والذي تحول إختصاصاته إلى الأكاديمية .

ويكون للأكاديمية نائبا متفرغا لرئيس مجلس الإدارة يتولى إدارتها^(١) ، كما يكون له نائبان متفرغان أحدهما لشئون التعليم والتدريب والثاني لشئون المعلومات والبحوث والدراسات .

أما عن الموارد المالية للأكاديمية - فوفقاً للمادة الرابعة من قرار إنشائها يمول صندوق السياحة

(١) يعتبر نائب رئيس مجلس إدارة الأكاديمية - وفقاً للنص المقدم - الرئيس التنفيذي للأكاديمية لإدارة شئونها العلمية والتعليمية والإدارية والمالية . أما رسم السياسة العامة لتحقيق أهداف الأكاديمية فهي من إختصاص مجلس الإدارة برئاسة وزير السياحة .

الإحتياجات المالية اللازمة لإقامة الكوادر الإدارية التي يتطلبها سير العمل بالأكاديمية وذلك على سبيل الدعم ، مع إمكانية قيام الصندوق بتقديم تمويل معبري بدون فوائد للأكاديمية لتحقيق أهدافها يستعد من عائد النشاط (١) .

ونحن نرى - إيماناً بالبعد المؤثر الذي يمكن أن تضطلع به الأكاديمية - إلزام المنشآت السياحية والفندقية بتخصيص نسبة من أرباحها القابلة للتوزيع لتكون من موارد الأكاديمية أو فرض رسم سنوي على التراخيص السياحية والفندقية تكفيه المنشآت السياحية والفندقية .

٤٣ - الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات :

أنشئت الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ (٢) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ / ١٩٩٠ (٣) .

الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات - هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، وتتمتع رئيس مجلس الوزراء (٤) ، ويقع مركزها بمدينة القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع لها في الداخل أو الخارج .

وتم تخصيص مركز المؤتمرات الدولي بمدينة نصر (٥) للهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بالإضافة إلى ما قد يتم تخصيصه من المراكز المماثلة وقاعات المؤتمرات بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

هذا وتمارس الهيئة نشاطها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة ، ولها على الأخص :

(١) حصة رسوم القيد والدراسة ورسوم الإشتراك في الندوات والدورات التدريبية التي تقدمها الأكاديمية وغير ذلك من الأنشطة العلمية التي تباشرها الأكاديمية .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ في ٢٢ / ٦ / ١٩٨٩ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ٥ / ٤ / ١٩٩٠ .

(٤) كانت تتبع رئاسة الجمهورية في ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ .

(٥) افتتح رسمياً في ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ، ويقع المركز على طريق النصر بجوار نصب التذكاري ، وتبلغ مساحته

الكلي ٣٦٨ ألف متر مربع ومساحة المبنى ٥٨ ألف متر مربع ، كما تبلغ مساحة الحدائق وإستظار السيارات ٢٥٨ ألف و ٨٠٠ متر مربع .

أنظر مولفنا ، التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية ، الطبعة الأولى ، مارس ١٩٩٢ ، بند ٢ ص ٧ .

١ - إنشاء وإدارة وتسويق وإستغلال وصيانة مراكز المؤتمرات في مصر ، سواء بنفسها أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه من شركات مفهردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

٢ - تنشيط سياحة المؤتمرات في مصر وعقد الإجتماعات والمجالس الدولية والمحلية وجذبها وتشجيع عقدها في مصر .

ويشكل مجلس إدارة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات برئاسة وزير السياحة والطيران المدني - وعضوية كل من :

- ١ - نائب رئيس مجلس الإدارة ، ويكون رئيساً للجهاز التنفيذي للهيئة ، ويصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- ٣ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الإعلام يختاره وزير الإعلام .
- ٤ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الثقافة يختاره وزير الثقافة .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي .
- ٦ - رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران .
- ٧ - مدير إدارة المؤتمرات بوزارة الخارجية .
- ٨ - رئيس الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية .
- ٩ - رئيس إتحاد الغرف السياحية .
- ١٠ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .

١١ - عدد لا يزيد على ثلاثة من الخبراء في مجال تنشيط سياحة المؤتمرات و يصدر بإختيارهم لمدة ثلاث سنوات وتحديد مكافأاتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة والطيران المدني .

ومجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإقتراح السياسة العامة التي تسير عليها ، والعمل على الإستفادة من إمكانيات المراكز وقاعات المؤتمرات التابعة للهيئة

وتدبير الموارد اللازمة للإنتفاع عليها والمحافظة على منشأتها .

ويباشر المجلس إختصاصاته على الوجه المبين فى القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة سواء بنفسه أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه الهيئة من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

وللمجلس إدارة الهيئة أن يفوض رئيس المجلس أو أحد أعضائه فى بعض إختصاصاته أو فى مهمة محدودة .

هذا ويتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة تصريف شئونها وتنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها ، وله أن يفوض رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة أو غيره من المديرين فى بعض إختصاصاته .

ويمثل رئيس المجلس الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون إنعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعداد به خبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

ويبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس الوزراء وتعتبر هذه القرارات نافذة مضى سبعة أيام من تاريخ إبلاغه بها دون إعتراض عليها .

وللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات موازنة خاصة تُعد على خط موازنة الهيئات الإقتصادية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

وأوردت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار رقم ١٢٦/١٩٩٠ تعيدا حاصله إلزام الهيئة بفتح حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام قودع فيه مواردها من العملة المحلية والأجنبية ويرحل فائض هذا الحساب من ستة مائية إلى أخرى . ونحن نرى أن الهدف من هذا القيد هو

زيادة موارد بنوك قطاع الأعمال العام^(١) من العملات الأجنبية .

واللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات في سبيل إقتضاء حقوقها إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى طبقا لإحكام قانون الحجز الإدارى .

أما عن الموارد المالية للهيئة فهى تتكون من :

١ - الإعتمادات التى تخصصها لها الدولة .

٢ - حصيلة نشاط الهيئة .

٣ - الهبات والإعانات والتبرعات ، وكذلك المنح التى تقدمها الجهات الدولية للهيئة التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

٤٤ - الإتحاد المصرى للغرف السياحية^(٢) :

أنشئ الإتحاد المصرى للغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ وعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١٢٤ .

ويتمتع الإتحاد المصرى للغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقره بمدينة القاهرة .

ويهدف الإتحاد المصرى للغرف السياحية إلى :

١ - رعاية المصالح المشتركة للنشاط السياحى فى مصر .

٢ - تنسيق أعمال الغرف السياحية والشعب والفروع فى المناطق السياحية المختلفة .

٣ - الإشراف على حسن سير أعمال الغرف السياحية .

٤ - معاونة الحكومة فى وضع الخطة السياحية للبلاد وتنفيذها .

٥ - إبداء رأى فى التشريعات والنظم المتصلة بالسياحة .

(١) إعتبارا من ١٩٩١/٧/١٩ ومقتضى القانون رقم ٢٠٢ / ١٩٩١ - يطلق على القطاع العام قطاع الأعمال العام -

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ مكرر فى ١٩/٧/ ١٩٩١ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٥٠ مكرر (ج) فى ١٨/١٢/ ١٩٦٨ .

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩ (تابع) فى ٢٢/٧/ ١٩٨١ .

وأورد المشرع بموجب القانون رقم ١٩٨١/١٢٤ المعدل لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ إلزاماً على وزارة السياحة بضرورة أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية فى مشروعات القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بالنشاط السياحى وبصفة خاصة السياسة المتعلقة بتحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول وأسعار المأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية فإذا لم يبدى الإتحاد رأيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليه بطلب الرأى جاز لوزارة السياحة البت فى الموضوع دون إنتظار رأى الإتحاد .

وللإتحاد المصرى للغرف السياحية جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتشكل الجمعية العمومية للإتحاد على الوجه الآتى :

١ - أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين (١) .

٢ - ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة .

٣ - مندوب عن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها (٢) .

ويدعو مجلس إدارة الإتحاد الجمعية العمومية للإنعقاد فى مقره بميدنة القاهرة خلال النصف الأول من نهاية السنة المالية لسماع تقرير مراقبى الحسابات والموافقة على حسابات السنة والتداول فى الموضوعات الواردة فى جدول الأعمال .

أما الجمعية العمومية غير العادية فتدعى إذا رأى مجلس إدارة الإتحاد ذلك أو بناء على طلب

(١) ألفت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١ بشأن إنشاء الغرف السياحية .

(٢) حلت محل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق هيئة القطاع العام للسياحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ / ١٩٨٣ والتي حلت محلها (الشركة القابضة للسياحة) بموجب القانون رقم ٢٠٢ / ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

مراجعي الحسابات أو بناء على طلب ثلث أعضاء الجمعية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يثبتوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم .

وأجاز المشرع لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للإتحاد للإنقاذ .

وقد بينت المادة ٢٦ من قانون إنشاء الإتحاد إجراءات دعوة الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - حيث نصت على إرسال الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإنقاذ الجمعية بأسبوع على الأقل بالبريد الموصى عليه أو تسلم بالسري أو يعلن عنها بالنشر في صحيفتين يوميتين متتاليتين .

وأجازت المادة المشار إليها أن تتم الدعوة تليفونيا أو برقا وذلك في حالة الضرورة .

ويتولى رئيس مجلس إدارة الاتحاد رئاسة جلسة الجمعية العمومية وإدارتها وإعلان ما تصدره من قرارات .

أما رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها - في حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة بالاستقالة أو العزل أو الوفاة^(١) - فيتولاها أكبر أعضاء الجمعية سناً .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

أما مجلس إدارة الاتحاد - فهو يتكون على الوجه التالي :

١ - ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للإتحاد انتخاباً مباشراً .

(١) جاء نص الجزء الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون إنشاء الاتحاد خلوا من تمهيد المقصود من (... ويتولى رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها أكبر الأعضاء سناً) - لذا فحين نرى أن المقصود بتمهيد (أول اجتماع للجمعية) أنه الاجتماع الأول المنعقد بعد استقالة أو عزل أو وفاة رئيس مجلس إدارة الإتحاد لإختبار رئيساً جديداً مع مراعاة ماخولته المادة ٢٨ مكرر لمجلس إدارة الإتحاد نهاية من الجمعية العمومية ووزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتمهين الأماكن التي تخلو في مجلس الإدارة وخلال دور الإنقاذ على أن يعرض قرار المجلس بالتمهين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التمهين في الحالتين للسدة المكتملة لدور الإنقاذ .

٢ - خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة على أن يكون من بينهم مندوباً عن وزارة السياحة لا تقل درجته عن وكيل وزارة .

٣ - رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد .

ويجوز أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير مصريين ، على أن يراعى أن يكون ثلثا أعضائه على الأقل من المصريين .

هذا ومدة عضوية مجلس إدارة الاتحاد ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة إنعقاد مجلس إدارة الاتحاد حضور ثمانية من أعضائه على الأقل فإذا لم يتكامل هذا العدد يعاد توجيه الدعوة إلى اجتماع آخر بعد أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الأول لتنظر ذات الموضوعات الواردة في جدول الأعمال ، ويكفي لصحة الإنعقاد في هذه الحالة حضور ستة أعضاء .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويرفع رئيس مجلس إدارة الاتحاد قرارات المجلس إلى وزير السياحة لإعتمادها خلال عشرة أيام من صدورها ولا تنفذ القرارات إلا بعد اعتماد الوزير . ويعتبر فوات ثلاثين يوماً على إرسالها إليه بخير إعتراض منه بمثابة اعتماد لها ، فإذا إعتراض خلال هذه المهلة لا ينفذ القرار إلا إذا تمسك به ثلثا أعضائه .

ولوزير السياحة - في جميع الأحوال - دعوة المجلس للإنعقاد .

ومجلس إدارة الاتحاد - نيابة عن الجمعية العمومية - ولوزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتعيين الأماكن التي تخلو في مجلس الإدارة وخلال دور الإنعقاد على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين في الحالتين للمدة المكتملة لدور الإنعقاد .

أما عن مكتب الاتحاد - فهو يتكون من رئيس مجلس الإدارة ومدير الاتحاد وثلاثة أعضاء

ينتخبهم مجلس الإدارة من بين أعضائه بالإتراع السرى بالأغلبية لأصوات الحاضرين .

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المنتخبين ينتخب مجلس إدارة الإتحاد فى أول إجتماع له عضواً يحل محله ، ويماد تشكيل مكتب الإتحاد كلما أعيد تشكيل مجلس الإدارة .

ويجتمع المكتب بناء على طلب الرئيس ، ويختص بالشئون الآتية :

١ - دراسة المسائل التى تعرض على مجلس الإدارة والإتصال بالجهات المختصة فى هذا الصدد .

٢ - الإشراف على سير العمل فى الإتحاد .

٣ - البت فى المسائل المتعلقة بإشتراكات أعضاء الإتحاد وتنظيم مصالحهم المشتركة مع الإتحاد .

٤ - وضع تقرير الميزانية وإدارة أموال الإتحاد .

وتعرض قرارات المكتب على مجلس إدارة الإتحاد فى أول إجتماع له لإعتادها .

أمسا عن مدير الإتحاد - فيجبرى تعيينه بقرار من مجلس إدارة الإتحاد ، وتكون له الإختصاصات الآتية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على العاملين فى الإتحاد .

٣ - إعداد ميزانية الإتحاد وحسابه الختامى .

٤ - إعتاد أوامر الصرف الخاصة بالإتحاد وله أن يفوض غيره فى ذلك .

وتحظر الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون إنشاء الإتحاد على المدير الجمع بين وظيفته وأى عمل آخر يتنافى عنه أجراً إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

ونحن نرى وفقاً للصياغة المتقدمة أنه ليس هناك ثمة ما يمنع مدير الإتحاد من القيام بالأعمال التبرعية إذ أن الحظر الواردة فى الفقرة

الثانية من المادة ٣١ المشار إليها قاصر على العمل بمقابل مادي أو عيني دون غيره .

وألزمت المادة ٣٢ من قانون إنشاء الاتحاد - الغرف السياحية بإخطار مدير الاتحاد بجميع الاجتماعات التي تعقدها وبأن ترسل إليه جداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات التي تتخذها في اجتماعاتها وكذلك معاضرها بعد الاجتماعات مباشرة .

هذا وللمدير الاتحاد الحق في حضور هذه الاجتماعات أو نذوب من يمثله حضورها .

ويلتزم مدير الاتحاد بعرض جداول أعمال اجتماعات الغرف السياحية والقرارات الصادرة فيها وكذلك معاضرها على هيئة مكتب الاتحاد .

ولهيئة المكتب أن تطلب إلى الغرف إعادة النظر في قراراتها إذا لم تكن متفقة مع الصالح العام مع رفع تقرير في هذا الشأن إلى وزير السياحة .

ولوزير السياحة ^(١) - في هذه الحالة - أن يطلب إلى الغرفة المختصة إعادة النظر في قرارها في ضوء ما استجد من ملاحظات الاتحاد ، الأمر الذي يضمن على مجلس إدارة الغرفة معه أن يدرج الموضوع في جدول أعمال الجلسة التالية مباشرة .

وغنى عن البيان - أن أموال الاتحاد المصري للغرف السياحية أموال هامة إعمالاً لحكم الفقره (د) من المادة ١١٩ من قانون العقوبات ^(٢) .

(١) أضهلت تلك الصلاحية لوزير السياحة بموجب القانون رقم ١٢٤/١٩٨١ .

(٢) تدخل المشرع الجنائي معدلاً للمادة ١١٩ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٩٧٥/٦٤ وتوسع في تحديد الجهات المعتبرة أموالها من الأموال العامة توسعاً كبيراً . فأصبحت أموال المولة والأشخاص المعنوية العامة على قدم المساواة مع أموال الأشخاص المعنوية الخاصة مما ورد ذكرها في نص المادة ١١٩ كالتقانات والإتحادات والمؤسسات والجسميات الخاصة ذات النفع العام .

ولا أهمية لما إذا كانت التقانات والإتحادات أو الشركات أو الجمعيات من الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة ، فأموالها جميعاً - مهما كانت طبيعتها تخبر أموالاً عامة في حكم المادة ١١٩ عقوبات . وهذا يخلل يميزان التجريم والعقاب الذي يجب أن يتوقف على مدى أهمية المصلحة الاجتماعية للمتعدى عليها ، وهي مصلحة متفاوتة باختلاف أهمية أموال الجهات المنصوص عليها في المادة المشار إليها بالنسبة للإلتصاف القومي . وعليه - فإن اعتبار « الشركات » الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ أياً كان شكلها القانوني - من مشروعات القطاع الخاص وذلك أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها (م منه) ، هذا الإعتبار لا يمنع من إعتبار أموال هذه الشركات أموال عامة وفقاً للمادة ١١٩ عقوبات . من هذا الرأي د. أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات الخاص ، ١٩٧٩ ، بند ١٤٥ .

ويتكون أموال الاتحاد من :

- ١ - الاشتراكات التي تحددها اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية .
- ٢ - الهبات والوصايا والتبرعات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة .
- ٣ - إيرادات الأموال المملوكة للاتحاد .
- ٤ - إعانات الحكومة .

وقد منح المشرع وزير السياحة ، بموجب المادة ٢٥ من قانون إنشاء الاتحاد ، الحق في حل مجلس إدارة الاتحاد بقرار يصدره ، إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم إلزائها رقم إنذاره بذلك بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق . كما يجوز حل المجلس بقرار من الجمعية العمومية بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل على أن يعتمد القرار من وزير السياحة .

ويتولى إدارة الاتحاد عند حل مجلس الإدارة لجنة من المعنيين بشئون السياحة يصدر بها قرار من وزير السياحة لتصريف أعمال المجلس المنحل وذلك حين تشكيل المجلس الجديد .

ومن نرى ضرورة تعديل نص المادة ٢٥ من قانون الاتحاد المشار إليها ، تقاديا لتضارب الاختصاصات والقوانين ، فإنه وإن كان لوزير السياحة الحق في حل مجلس إدارة الاتحاد ، فإننا لا نرى ضرراً في أن يتضمن قراره بالحل قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد معين يستمر باقي مدة دورة المجلس المنحل أو باقي مدة السنة المالية التي صدر خلالها قرار الحل ؛ وعلى أن يكون من اختصاصات المجلس المعين دعوة الجمعية العامة للاتحاد لانتخاب مجلساً جديداً .

هذا وقد خولت المادة ٣٦ من قانون إنشاء الاتحاد مندوب وزارة السياحة لدى الاتحاد مراقبة

قيام الاتحاد المصرى للغرف السياحية بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الإطلاع على دفاتر الاتحاد وحساباته ومحاضر إجتماع جمعياته العمومية ومجلس إدارته .

٤٥ - الغرف السياحية :

أنشئت الغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨١ ، وكذا قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١^(١) ، وقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٩٠/٢١٦ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية^(٢) .

وتتمتع الغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية .

وللغرف السياحية ، بمقتضى القانون وبعد موافقة وزير السياحة ، أن تنشئ شعباً لأوجه النشاط السياحى التى تضمها فى حالة تعددها ، كما لها أن تنشئ فروعاً فى المناطق السياحية الهامة .

وقد أصبحت المادة الثانية من قانون إنشاء الغرف السياحية ، **المنشأة السياحية** ، لى تطبيق أحكامه :

١ - شركات ووكالات السفر والسياحة .

٢ - الفنادق والبنسيوتات والغرف المفروشة والإستراحات التى تأوى السائحين .

٣ - المحال العامة التى تستقبل السائحين وتشمل المطاعم والكازينوهات والحانات وغيرها من المحال التى تقدم الوجبات أو المشروبات بقصد إستهلاكها فى ذات المحل .

٤ - المحال التى تتعامل مع السائحين فى العاديات والسلع السياحية .

وتعنى الغرف السياحية بالمصالح المشتركة لأعضائها وتعلمهم لدى السلطات العامة ، كما تساعد تلك السلطات لى العمل على تنمية وتنشيط السياحة فى مصر ، ورفع كفاءتها .

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٧ فى ١٩٦٩/٢/٢٤ .

(٢) صدرت اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية الأولى بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٨٠/١٩٧٣ المنشور بالوقائع المصرية ، العدد ١٩١ فى ١٩٦٤/٨/٢٤ .

ومستوى الأداء فيها .

وألزمت المادة الرابعة من قانون إنشاء الغرف السياحية المنشآت السياحية التي لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه الانضمام إلى الغرفة الخاصة بالنشاط السياحي . ويجوز للشركة المالكة لمنشآت سياحية والشركات التي تديرها أن تنضم لعضوية الغرفة بعد موافقة مجلس إدارتها .

ويبلغ عدد الغرف السياحية المكونة للإتحاد المصري للغرف السياحية - (أربعة) - على التفصيل الآتي :

أولاً : غرفة شركات وكالات السفر والسياحة :

وتشمل جميع المنشآت التي تقوم بالأعمال والخدمات السياحية والمرخص لها بذلك من وزارة السياحة .

ثانياً : غرفة الملهات الفندقية .

وتشمل الفنادق السياحية والبنسيونات والإستراحات السياحية والبيوت المفروشة المرخص لها بإستقبال السياح والمواطنين .

ثالثاً : غرفة المنشآت السياحية (المحال العامة السياحية) :

وتشمل المحال العامة التي تستقبل السياح والمواطنين كالمطاعم والكازينوهات والملاهي والكباريهات والبوفيهات والحانات والمقاهي وغيرها من المحال التي تقدم المأكولات والمشروبات بقصد إستهلاكها في ذات المحل .

رابعاً : غرفة محال العاديات والسلع السياحية^(١) :

وتشمل المنتجات النحاسية والمصنوعات الجلدية والخشبية والأشغال اليدوية وغير ذلك من التحف والمصنوعات التذكارية .

(١) صدر أول قانون لترخيص بإنشاء محال بيع العاديات والسلع السياحية برقم ١ / ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية صدرت بموجب قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٦ / ١٩٩٢ .

هذا ولكل غرفة من الغرف السياحية المتقدم ذكرها جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتتكون **الجمعية العمومية للغرفة** من جميع أعضائها ^(١) ويرأسها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه ، وعند غيابهما يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة يختاره المجلس .
وتعقد الجمعية العمومية العادية للغرفة في النصف الأول من السنة المالية المنتهية ، وتختص بالشئون الآتية :

١ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مندوبى الغرفة في الجمعية العمومية للاتحاد .

٢ - اعتماد اللائحة الداخلية والمالية للغرفة وتعديلاتها .

٣ - النظر في التقرير السنوى لمجلس الإدارة .

٤ - اعتماد تعيين وتحديد مكافأة مراجع أو أكثر للحسابات .

٥ - الموافقة على الميزانية والحساب الختامي .

وتعقد الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة من مجلس إدارة الغرفة أو من رئيسه أو بناء على طلب مراجع الحسابات أو إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم .

وفي جميع الأحوال يجوز لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية لإجتماعات غير عادية .

ومن حيث تكامل نصاب حضور اجتماع الجمعية العمومية ، فقد حددته المادة ٢٨ من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٩٠/٢١٦ بنصف عدد الأعضاء المكونين لقانونا للجمعية العمومية ، فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر ^(٢) .

(١) يختار الممثل القانوني للمنشأة المنضمة إلى عضوية الغرفة من يمثلها لدى الغرفة . ويلتزم الممثل بتقديم خطاب

محمد يبين صفته (م ٤ من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٩٠/٢١٦) .

(٢) تترك ضرورة تعديل نص المادة ٢٨ المشار إليها بحيث تصبح كما يلي .

« لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره أعضاء يمثلون نصف عدد الأعضاء المكونين قانوناً لها . فإذا لم يتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول ، ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني . » .

ويكون الاجتماع الثاني صحيحا بحضور أى عدد من هؤلاء الأعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين إلا إذا كان القرار متعلقا بطلب فصل عضو مجلس الإدارة ، فيجب - حينئذ - موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين .

وتنص المادة ٢٩ من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بعدم جواز المشاركة في حضور اجتماعات الجمعية العمومية أو في الترشيح لعضوية مجلس إدارة الغرفة أو الإشتراك في الانتخابات التي تجرىها الغرفة والإدلاء فيها بالأصوات سوى ممثل المنشأة المعتمد وبشرط أن تكون المنشأة قد أدت جميع الإشتراكات المستحقة للغرفة قبل أربع وعشرين ساعة من الاجتماع ولا يجوز للمضو أن يتوب عن أكثر من عضو واحد ممن لهم حق الحضور والمشاركة وعلى أن تعتمد الإنابة من أمين عام الغرفة قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويكون لكل عضو عدد من الأصوات يتناسب مع حجم طاقته ورقم أعماله وقيمة إشتراكه في الغرفة بعد أدنى صوت واحد وحد أقصى عشرة أصوات ^(١) .

هذا وترسل خطابات الدعوة لإجتماعات الجمعية مرفقا بها جدول الأعمال وقيل التاريخ المحدد لإنعقادها بأسبوع على الأقل بالبريد أو بالتلکس أو الفاكس أو تسلم بواسطة مندوب بالسركى أو يعلن عنها بالنشر فى صحيفتين يوميتين متتاليتين ، ويجوز فى حالة الضرورة أن تتم الدعوة سلكيا أو لاسلكيا .

أما مجلس إدارة الغرفة فيتكون من إثني عشر عضوا تنتخب الجمعية العمومية للغرفة ثمانية منهم من بين المرشحين من أعضائها بطريق الاقتراع السرى ، ويعين وزير السياحة الأربعة الباقين من بين ممثلى المنشآت السياحية المنضمة .

ويراعى عند الانتخاب أو التعيين تمثيل المنشآت المنتسبة إلى الغرفة أو المجموعات منها المتماثلة النشاط ^(٢) أو المستوى ^(٣) بعضو على الأقل ^(٤) .

(١) وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك والتي يصدر بها قرار من وزير السياحة بناء على عرض مجلس إدارة الغرفة .

(٢) المطاعم الشرقية ... المطاعم الإفريقية ... الكافريات .

(٣) خمسة نجوم ... أربعة نجوم إلخ .

(٤) ويصدر وزير السياحة قراراً يحدد عدد من يمثل المنشآت الأعضاء أو المجموعات المشار إليها فى مجلس إدارة كل غرفة سياحية . وذلك بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية (م ٢/٨ من القرار رقم ٢١٦ / ١٩٩٠)

ويتشكل أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين^(١) الجمعية العمومية للإتحاد المصرى للغرف السياحية ، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة ومندوب عن الشركة القابضة للسياحة^(٢) من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها .

ومدة العضوية فى مجلس إدارة الغرفة **ثلاث سنوات** .

ولا يجوز الإنتخاب أو التعيين لأكثر من دورتين متتاليتين وهو نص مستحدث الهدف منه تجديد شباب مجالس إدارة الغرف السياحية إذ تبين أن رؤساء مجالس إدارة بعض الغرف السياحية إستمر فى موقعه منذ عام ١٩٦٩ وحتى صدور قرار وزير السياحة المشار إليه عام ١٩٩٠ .

وتجرى إنتخابات مجالس إدارة الغرف قبل إنتخاب مجلس إدارة الإتحاد المصرى للغرف السياحية بشهرين على الأقل .

هذا ويختار مجلس الإدارة بطريق الإقتراع السرى من بين أعضائه المنتخبين والمعينين رئيسا ونائبا للرئيس يحل محله أثناء غيابه وله كافة سلطاته .

كما يختار مجلس الإدارة هيئة مكتب يتولى رئاستها رئيس المجلس أو نائبه عند غيابه ويحدد المجلس إختصاصات هيئة المكتب ومدتها .

وفى حالة غياب الرئيس ونائبه ، يختار الأعضاء الحاضرون رئيسا للجلسة من بينهم ، ويجوز لمجلس الإدارة إختيار أحد أعضائه أمينا للصندوق للإشراف على النواحي المالية .

وفى حالة خلو مكان أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين لأى سبب من الأسباب ، حل محله التالى فى عدد الأصوات لآخر من إنتخب من الأعضاء الثمانية مع مراعاة شرط التماثل فى النشاط أو المستوى . كما يعين وزير السياحة من يحل محل العضو المعين . وفى الحالتين يستكمل العضو البديل المدة الباقية من العضوية .

(١) دون المعينين .

(٢) حلت الشركة القابضة للسياحة محل هيئة القطاع العام السياحي بموجب القانون رقم ٢٠٢/١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

هذا ولا يجوز لعضو مجلس إدارة الغرفة توكيل غيره في حضور إجتماعات المجلس . بيد أنه يجوز له - وبعد الحصول على الموافقة المسبقة لرئيس المجلس - أن يصطحب معه إلى الإجتماع أحد معاونيه من العاملين بالمنشأة التي يمثلها وذلك للإشتراك في مداوالات المجلس دون أن يكون له حق التصويت بشرط أخذ موافقة رئيس المجلس مسبقاً .

ويجب أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة عشر مرات على الأقل كل سنة بشرط أن لا يجاوز الفترة بين أى إجتماعين ثلاثة أشهر .

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب كتابي من ثلث أعضاء المجلس ويكون الإجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد الأعضاء ، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني للإجتماع ، يدعى المجلس للإجتماع بعد أسبوع على الأقل من تاريخ الإجتماع الأول لنظر جدول الأعمال المؤجل ويكون إنعقاد المجلس في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتنقضى المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بوجوب إرسال خطابات الدعوة لإجتماعات مجلس إدارة الغرفة مرفقاً بها جدول الأعمال بالبريد أو بالتلكس أو الفاكس أو تسلمه بواسطة مندوب عن الغرفة ، وذلك قبل تاريخ الإجتماع بسبعة أيام على الأقل ، ويجوز في حالات الضرورة توجيه الدعوة سلكياً أو لاسلكياً أو تسليمها باليد قبل تاريخ الإجتماع بوقت أقصر .

هذا ويكون لوزير السياحة مندوب أو أكثر لدى الغرفة ، ويجب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة أن يدعى المندوب إلى كل إجتماع ، وله أن يشترك في المداوالات دون أن يكون له صوت معدود .

ومن حيث إختصاصات مجلس إدارة الغرفة^(١) - فهو يختص بوضع السياسة العامة

(١) بالإضافة إلى هذه الإختصاصات - فقد تضمنت المادة ٩ مكرر من القانون رقم ١٩٦٨/٨٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/ ١٢٤ عدداً من الإختصاصات من بينها توقيع جواز وقف نشاط المنشأة السياحية لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر وكذا سحب الترخيص السياحي لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة وكذا شطب المنشأة من عضوية الغرفة .

للغرفة وتحديد الخطة اللازمة لتنمية النشاط السياحي ومعالجة مشاكله والإتصال بالسلطات المستولة
وله في سبيل ذلك ١

١ - إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون الداخلية والإدارية والمالية والفنية وشئون
العاملين بالغرفة ، وذلك في حدود اللائحة الداخلية والمالية للغرفة التي تعتمد عليها الجمعية
العمومية .

٢ - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .

٣ - النظر في كل ما ترى السلطات المستولة عرضه من مسائل تتعلق بأعمال الغرفة .

وللغرفة أمين عام مقفول يعينه مجلس إدارتها ويحدد إختصاصاته ومكافآته السنوية ويختار
المجلس من يحل محله في غيابه .

ويحضر الأمين العام إجتماعات هيئة المكتب ومجلس الإدارة دون أن يكون له صوت معدود .

يتولى الأمين العام للغرفة - تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة - تصريف شئونها
وعلى الأخص ١

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على أعمال العاملين في الغرفة .

٣ - إعداد مشروع ميزانية الغرفة وحسابها الختامي .

٤ - اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالغرفة وذلك في حدود المبالغ التي يقرها مجلس الإدارة .

٥ - التفتيش دورياً على العاملين وموظفي الضمب والفروع وتقديم تقارير بوقائع التفتيش
على أعمالهم .

ويلتزم مجلس إدارة الغرفة بإبلاغ قراراته مصحوبة بحضر الجلسة إلى وزير السياحة خلال
عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها .

ولوزير السياحة أن يعترض على قرارات مجلس إدارة الغرفة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه

بها ، فإذا انقضت هذه المدة دون إعتراض أعتبرت نافذة ، ولا ينفذ القرار المعترض عليه إلا إذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

يحدد المادة ٢١ من اللائحة حالات إسقاط عضوية مجلس الإدارة عن العضو على النحو التالي :

١ - إذا تخلف العضو عن حضور إجتماع المجلس ثلاث مرات متتالية أو ست مرات خلال السنة دون عذر يقبله المجلس، ويمد الإنسحاب من إجتماع المجلس غيابا بدون إذن أو عذر مقبول .

٢ - إذا إتصل غياب العضو عن إجتماعات المجلس ست مرات متتالية ولو كان ذلك بعذر مقبول .

٣ - إذا زال عن العضو النشاط الذى أُنْتُخِبَ أو عين من أجله أو على أساسه .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة أن يطلب من الجمعية العمومية للغرفة فصل عضو مجلس الإدارة المنتخب الذى يتكرر منه صدور تصرفات أو أفعال يمتعبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل بالغرفة .

٤ - وبالنسبة إلى الأعضاء المهيئين ، يعرض على وزير السياحة طلب فصلهم لأحد الأسباب الثلاثة السابقة .

وللغرفة ميزانية مستقلة وتبدأ سنتها المالية فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

ويجب عرض مشروع الموازنة التقديرية على مجلس الإدارة قبل شهر من تاريخ العمل بها لإقرارها .

هذا وتضع الغرفة حسابها الختامى عن السنة المالية المنتهية ، بعد مراجعته من مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة مرفقا به تقريراً منه يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة والجمعية العمومية العادية ، على أن يعرض على وزير السياحة لإعتماده خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

ومن حيث إنشاء شعب الفرع - فقد خوّل المشرع مجلس إدارة الغرفة ، بعد موافقة وزير السياحة ، في إنشاء شعب لها وذلك للمنشآت المتماثلة النشاط وفي إنشاء فروع لها في الجهات أو المناطق السياحية المختلفة .

ويشكل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع ويحدد ميزانيته بقرار من مجلس إدارة الغرفة .

وللمجلس إدارة الشعبة أو الفرع ، بقرار يصدر بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين ، أن يطلب من مجلس إدارة الغرفة فصل عضو مجلس إدارة الشعبة أو الفرع الذي تصدر منه تصرفات أو أفعال يمتدحها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل في الغرفة .

كما أجاز المشرع لمجلس إدارة الغرفة إصدار قرار بحل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح أو لقرارات مجلس إدارة الغرفة ، وذلك إذا لم يتم بإزالة المخالفة رغم إنذاره بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

ويعين مجلس إدارة جديد خلال أسبوعين من صدور قرار الحل .

كما أنه لمجلس إدارة الغرفة إلغاء الشعبة أو الفرع إذا قامت أسباب توجب ذلك .

وفيما يتعلق بأموال الغرفة - فهي تتكون من :

١ - الاشتراكات التي تقرضها الغرفة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر من مجلس الإدارة

وذلك بمراعاة رأس مال المنشأة وعدد العاملين فيها .

٢ - إعانات الحكومة .

٣ - الهبات والوصايا بشرط أن يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - الإيرادات التي تحصل عليها الغرفة من أملاكها .

أما من طريقة توزيع إيرادات الغرفة - لتجربى كما يلى :

١٠ ٪ لتكوين احتياطي .

٣٠ ٪ من الإشتراكات لإشتراك الغرفة في الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٦٠ ٪ لنفقات الغرفة لتحقيق أهدافها .

وقد منح المشرع وزير السياحة الحق في حل مجلس إدارة الغرفة بقرار يصدره - وبعد أخذ رأى الإتحاد - إذا ولعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم بإزالتها رغم إنذاره بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال شهرين على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق . ونصن لا نرى سببا للتفرقة في مدة تكوين المجلس الجديد بين الغرفة وبين الاتحاد ، لذا نرى توحيد الفترة الممنوحة لتكوين المجلس الجديد في الغرفة والاتحاد ، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن قرار الوزير بالحل قرارا بتشكيل مجلس إدارة جديد معين يستمر باقى مدة دورة المجلس المنحل أو باقى مدة السنة المالية التى صدر خلالها قرار الحل ، وعلى أن يكون من إختصاصات المجلس المعين دعوة الجمعية العمومية للغرفة لإنتخاب مجلسا جديدا .

وجدير بالذكر - فإن المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٦٨/٨٥ لم تتضمن حكما كالذى تضمنته المادة ٣٥ منه فيمن يتولى إدارة الغرفة خلال فترة الحل ولحين تشكيل مجلسا جديدا ، الأمر الذى نرى معه ضرورة تعديلها كي تتلام مع الأصول التشريعية .

وغنى عن البيان - أن المادة ١٧ فإن القانون ١٦٦٨/٨٥ تضمنت حكما بالحل الذاتي للغرفة بقرار يصدر بموافقة أربعة أخماس أعضائها على أن يعتمد القرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

وعند حل الغرفة نهائيا فإن أموالها تزول إلى الغرفة الأقرب غرضا لها ويتم ذلك بقرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٤٦ - صندوق التنشيط السياحي (١) :

إعتباراً من النصف الثانى من عام ١٩٩٠ تعدلت تسمية الصندوق الخاص بحصول مساهمات قطاع الأعمال السياحي لى دعم ميزانية التسويق السياحي القومى إلى صندوق التنشيط السياحي .

ويعتبر صندوق التنشيط السياحي أحد الاجهزة التابعة للإتحاد المصرى للفرف السياحية ، وهو ، من ثم ، لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية (٢) المستقلة كالفرف السياحية على الرغم من تفويضه فى التعاقد مع المكاتب الإستشارية المتخصصة فى السياحة للقيام بالدراسات (٣) وفى التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للسائحين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لمصر (٤) .

وصندوق التنشيط السياحي يعمل على تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والداخلية بها وتمييزها بصورة متوازنة معاوناً لوزير السياحة والإتحاد المصرى للفرف السياحية وكذا الفرف السياحية فى العمل نحو تنمية السياحة وتنشيطها فى إطار الخطة السياحية للدولة .

كما يقوم الصندوق بالتمويل الكلى أو الجزئى للأنشطة والأعمال التنشيطية والتسويقية السياحية الداخلية والخارجية وفقاً للسياسات التى يضعها مجلس إدارة الصندوق والخطط وبرامج العمل التى يرسمها لتحقيق أغراضه .

ويباشر الصندوق أعماله وإختصاصاته ويجتمع مجلس إدارته ولجنته التنفيذية فى مقر الإتحاد

(١) Egyptian Tourism Marketing Fund

(٢) بالشخص الاعتبارى ، طالما كان أم خاص ، يتمتع بجميع الحقوق ، إلا ما كان منها ملازماً لصفة الشخص الطبيعي ، وذلك فى الحدود التى يقرها القانون ، فيكون للشخص الاعتبارى :

١ - ذمة مالية مستقلة . ٢ - أهلية فى الحدود التى يعيها سند إنشائه أو التى يقرها القانون ٣٠ - حق التقاضى .

٤ - موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته . ٥ - نائب ، ممثل قانونى ، يعبر عن إرادته .

فإذا تخلف شرط أو أكثر من هذه الشروط إنتفى عن النشاط نصف الشخص الاعتبارى .

(٣) مادة ٣ بند ٥ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

(٤) مادة ٣ بند ٦ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

المصري للخزف السياحية . ويجوز أن يجتمع مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية في أى مكان آخر خارج هذا المقر كلما إتضت الحاجة لذلك .

أما من أهداف صندوق التنشيط السياحى - فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ - تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والترويج لها بشتى الوسائل العلمية والعملية والمعمل على زيادة معدل نموها سنوياً بصورة تتفق مع المستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٢ - تشجيع السياحة الداخلية والمعمل على زيادة معدل نموها سنوياً وفق ما هو مستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٣ - رفع مستوى الوعى السياحى بين المواطنين وزيادةته بصورة تجعل السياحة عملاً قومياً لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبئية وحضارية .

ولمما يتعلق بوسائل تحقيق الصندوق لأهدافه - فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ - الدراسة العلمية والعملية لأسواق السياحة الدولية بهدف وضع إستراتيجية تسويقية عامة فعالة لزيادة نصيب مصر من هذه الأسواق السياحية الدولية المصدرة أو من بعضها بطريق الأولوية .

٢ - الإشتراك فى المؤتمرات والمعارض الدولية للسياحة والفنادق وتكثيف الجهود لإبراز الصورة الحقيقية للمنتج السياحى المصرى فى هذه المناسبات .

٣ - إيفاد وفود متخصصة إلى الأسواق السياحية القائمة أو المستهدفة لدعم وتعزيز جهود تنمية حركة السياحة الدولية لمصر وتشجيعها .

٤ - التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للسائحين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لصالح مصر والمعمل على زيادة حركة السياحة الدولية إليها .

يتكون مصادر تمويل الصندوق من :

١ - المساهمات والإشتراكات الإضافية التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية على أعضائها لتمويل الصندوق والتي يلتزمون بها وفقاً للأسس التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية .

٢ - الموارد المالية التي تسدها الدولة لدعم ميزانية الصندوق ومشروعاته .

٣ - الهبات والتبرعات وما في حكمها التي يوافق مجلس إدارة الصندوق على قبولها .

٤ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

٥ - أية رسوم قرض أو تخصص حساب الصندوق .

هذا وتودع أموال الصندوق في حساب خاص بإسم صندوق التنشيط السياحي في أحد البنوك المعتمدة^(١) ويتم استثمارها والتصرف فيها وفقاً للقواعد المالية السليمة وفي إطار اللائحة المالية للصندوق .

كما يتم الصرف من حسابات الصندوق لدى جميع البنوك بموجب شيكات يوقع عليها المدير التنفيذي كتوقيع أول والمسئول المالي كتوقيع ثان أو من يحل محلها أثناء غيابهما أو غياب أيهما ، وتبلغ توقيعاتهما إلى البنك المحقق من خلال رئيس مجلس إدارة الصندوق .

هذا ويتحدد فائض إيرادات الصندوق في نهاية السنة المالية بقيمة الزيادة في مصادر تمويل الصندوق على مصروفاته عن تلك السنة . ويتم ترحيل فائض إيرادات السنة المالية إلى السنة المالية التالية .

والسنة المالية للصندوق إثنا عشر شهراً تتفق مع السنة المالية للإتحاد المصري للغرف السياحية .

(١) دون البنوك المسجلة .

أنظر بالتفصيل التفرد بين البنوك المعتمدة والبنوك المسجلة في مؤلفنا (التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية - جرائم النقد السياحي) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، البند ٤١ وما بعده ، ص ١١٢ وما بعدها .

ويتولى إعداد الحساب الختامي للصندوق المدير التنفيذي للصندوق وكذا الميزانية ومشروع تقرير مجلس الإدارة عنها لإقراره وذلك في خلال شهرين من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

وتعرض الحسابات الختامية للصندوق والميزانية بعد إقرارها من اللجنة التنفيذية على مجلس إدارة الصندوق لإعتمادها ثم يجرى عرضها على مجلس إدارة الاتحاد المصرى للفرف السياحية للمصادقة عليها وإعتمادها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للصندوق على أن تحاط الغرف السياحية بها فوراً لكي يتسنى تضمينها تقريرها السنوى .

ويكون للصندوق مراقبا للحسابات أو أكثر يمينه سنوياً مجلس إدارة الإتحاد المصرى للفرف السياحية ويقدر أتعابه . ويقدم مراقب الحسابات تقريره السنوى إلى مجلس إدارة الصندوق .

كما يكون للصندوق جهاز إدارى ومالى مستقل يرأسه المدير التنفيذى للصندوق وعكمه اللوائح الداخلية والإدارية والمالية للصندوق التى يضمها مجلس إدارته .

أما عن إدارة صندوق التنشيط السياحى فيتولاها مجلس ادارة مكون من أحد عشر عضواً على النحو الآتى :

- | | |
|---|---|
| رئيساً | ١ - رئيس الإتحاد المصرى للفرف السياحية |
| عضواً | ٢ - رئيس الهيئة العامة للتنشيط السياحى |
| عضواً | ٣ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية |
| عضواً | ٤ - رئيس غرفة شركات السياحة |
| عضواً | ٥ - رئيس غرفة المنشآت السياحية |
| عضواً | ٦ - رئيس غرفة المعاديات والسلع السياحية |
| عضواً | ٧ - المدير التنفيذى للصندوق |
| ٨ - أربعة من الخبراء فى مجال السياحة يرشحهم الإتحاد المصرى للفرف السياحية ويصدر | |

بتصميمهم قرار من وزير السياحة والطيران المدني ، وتكون مدة عضويتهم في المجلس ثلاث سنوات مع جواز ترشيح وتعيين كل أو بعض هؤلاء الخبراء لمدد أخرى .

ويختبم مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس يحل محل الرئيس عند غيابه .

ويجتمع مجلس الإدارة ^(١) مرة على الأقل كل شهرين بناء على دعوة من الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس ، أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه على الأقل .

هذا ويرأس إجتماع المجلس رئيس المجلس ، وفي حالة غيابه نائب الرئيس ، وفي حالة غيابهما المدير التنفيذي .

وللمجلس الإدارة أن يدعو لإجتماعاته وأن يستعين بمن يراه من أهل الخبرة للاستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة ، ولا يكون لمن يستعان به صوت معدود في التصويت .

وفيما يتعلق بإختصاصات مجلس إدارة الصندوق ، فللمجلس جميع الصلاحيات والسلطات المتعلقة بإدارة الصندوق والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه ، ويختص بالأمور الآتية :

١ - إقرار السياسة العامة للصندوق والخطة اللازمة لتحقيق أهدافه وبرامج التنفيذ وذلك في ضوء ما يصل الصندوق من مقترحات من الفرقة المعنية ومن الهيئة العامة للتنشيط السياحي .

٢ - إقرار ميزانية الصندوق وحساباته الختامية في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المالية .

٣ - وضع تقرير سنوي عن نشاط الصندوق خلال السنة المالية ، وعن مركزه المالي في نهاية تلك السنة .

(١) ترى أن واضعي لائحة الصندوق قد خالفوا التوافق حينما نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة على أن تصاب صحة الإجتماع هو حضور نصف عدد الأعضاء زائداً ربعم الإجتماع على الأقل - وكان من الأفضل صياغة النص على أن (لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره ستة أعضاء على الأقل ...)

٤ - الموافقة على المشروع الذى يعده المدير التنفيذى للصندوق وتعتمده اللجنة التنفيذية للموازنة التخطيطية السنوية للصندوق قبل بدء السنة المالية الجديدة بشهرين على الأقل .

٥ - متابعة تنفيذ خطة الصندوق وبرامج التنفيذ .

٦ - إقرار اللوائح الداخلية والمالية للصندوق .

٧ - إقتراح أية تعديلات قد يرى إدخالها على اللائحة الأساسية للصندوق .

٨ - الموافقة على الصرف وإعتماده بشهر حدود - وللمجلس بالإضافة إلى ذلك ،

أ - إعتداد قرارات اللجنة التنفيذية للصندوق بالمصروفات التى لا تتجاوز فى مجملتها مائة ألف جنيه .

ب - إعتداد الصرف بالنسبة لما يقرره المدير التنفيذى للصندوق من مدفوعات لا تتجاوز مجملتها عشرين ألف جنيه .

ورئيس مجلس الإدارة يشرف إشرافاً كاملاً على أنشطة الصندوق وفقاً للخطة التى يشتملها مجلس الإدارة . كما يرأس اجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية .
كما يمثل رئيس المجلس الصندوق أمام القضاء وغيره .

هذا ويجرى تسجيل محاضر جلسات مجلس الإدارة فى سجل مرقم الصفحات مختموم بخاتم الاتحاد المصرى للغرف السياحية ، ويوقع على كل صفحة من صفحاته رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية والمدير التنفيذى للصندوق .

وتعرض قرارات مجلس إدارة الصندوق على وزير السياحة ومجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية للإحاطة (١) .

(١) نص المادة ١٤ من اللائحة محل نظر . فوزير السياحة يملك حق الاعتراض على قرارات الاتحاد والغرف السياحية فكيف يسلب منه هذا الحق ؟ الأمر الذى يؤكد وجهة نظرنا من فقدان الصندوق للصحة الاعتبارية المستقلة ويؤيد كونه أحد الأجهزة الداخلية للصندوق .

والصندوق لجنة تنفيذية تشكل من خمسة أعضاهم :

- ١ - رئيس مجلس إدارة الصندوق رئيساً
- ٢ - نائب رئيس مجلس الإدارة نائباً للرئيس
- ٣ - المدير التنفيذي عضواً
- ٤ - إثنين من أعضاء مجلس الإدارة يختارهم المجلس أعضاء

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المختارين يتم إختيار عضو آخر يحل محله في أول إجتماع لمجلس إدارة الصندوق .

وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة على الأقل كل شهر بناء على طلب الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب إثنين من أعضاء اللجنة .

وللجنة أن تدعو لإجتماعاتها من ترى الاستعانة به من أهل الخبرة للإستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة .

وتختص اللجنة التنفيذية بالشئون الآتية :

١ - إقرار التصرفات المالية المطلوبة ، وبرامج العمل التنفيذية في حدود مبلغ مائة ألف جنيه مدامت داخل إطار خطة العمل التي يضمها المجلس والموازنة التي أقرها . على أن يتم العرض على مجلس الإدارة في أول إجتماع لاحق للتصرف لإقرار هذه التصرفات .

٢ - إقرار الخطة السنوية والموازنة التقديرية للصندوق التي يحددها المدير التنفيذي تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة والإعتماد .

٣ - التدارس فيما يقدمه إليها المدير التنفيذي للصندوق من تقارير وموضوعات تمهيداً لعرض ما يجب عرضه منها على مجلس الإدارة .

والمدير التنفيذي للصندوق يتولى تعيينه مجلس الإدارة ، وتستلزم اللائحة كونه مقترفاً للعمل بالصندوق بالإضافة إلى شطه عضوية مجلس الإدارة الذي يحدد مرتبه ومكافاته .

وفي حالة غياب المدير التنفيذي ، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه من يحل محله ، ويكون

للعضو المختار فى هذه الحالة كافة سلطات المدير التنفيذى وإختصاصاته .

ويختص المدير التنفيذى بالشئون الآتية :

١ - إعداد مشروع خطة السنوية للصندوق ، والموازنة التقديرية لتنفيذ الخطة ، وذلك بالتنسيق مع خطة الهيئة العامة للتنشيط السياحى لمرضاها على اللجنة التنفيذية للصندوق لاقرارها ..

٢ - تنفيذ الخطة العامة والموازنة الخاصة بالصندوق والسابق اعتمادها من مجلس الإدارة فى اطار البرامج الهادفة الى تحقيق أهداف الصندوق واللوائح المنظمة للعمل .

٣ - اعداد ودراسة التقارير والموضوعات الخاصة بنشاط الصندوق والتي يطلب مجلس الإدارة منه بحثها ، وكذا التقارير التي يتلقاها من مختلف الجهات المعنية وابداء الرأى فى مدى مساهمة الصندوق فى تمويل أى مشروع ترويجى أو تسويقى قبل اقرار المساهمة فى تمويله .

٤ - اقتراح شكل وحجم المشاركة المصرية فى المناسبات السياحية الدولية والمحلية وكذلك البرامج والحملة التنشيطية والترويجية والتي يساهم فيها قطاع السياحة المصرى ، وما يتطلبه من أعباء مالية مع تقديم موازنة تقديرية لكل حالة موضحا بها توزيع التكاليف على الأطراف المشاركة .

٥ - دراسة الموضوعات التي تعرض على مجلس الادارة والاتصال بالجهات المختصة فى هذا الصدد واعداد البيانات الخاصة بها واعداد جداول أعمال الاجتماعات .

٦ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٧ - تنفيذ ما يكلفه به مجلس ادارة الصندوق أو اللجنة التنفيذية أو رئيس المجلس فى اطار تحقيق أهداف الصندوق .

٨ - القيام بمهام مقرر اللجنة التنفيذية للصندوق .

٩ - تنفيذ أوامر وأذونات الصرف الخاصة بالصندوق الصادرة بقرار من مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية كما يكون له سلطة القرار التصرفات المالية المطلوبة بما لا يجاوز جملتها ٢٠.٠٠٠ جنيه في إطار خطة للعمل يضعها المجلس والموازنة التقديرية السابق إقرارها وذلك لحين المضي على مجلس الإدارة .. وذلك كله بتوقيع مشترك مع المدير المالي للصندوق .

١٠ - الإشراف على جميع الأعمال الإدارية بالصندوق .

١١ - إعداد الحساب الختامي والميزانية السنوية والموازنة التقديرية وتقارير المتابعة الدورية .

٤٧ - نقابة المرشدين السياحيين ^(١) :

لم تكن مهنة الإرشاد السياحي يحكمها قانون حتى عام ١٩٥٥ ، وإنما كانت تنظمها لائحة وقرارات يصدرها المحافظون في شكل رخص تراجمة تصرف من قلم الرخص بالمحافظة شأنها في ذلك شأن رخص الباعة الجائلين ^(٢) والمصوطة وغيرهم ؛ إلا أنه تمشيا مع مقتضيات السياحة رأت مصلحة السياحة ^(٣) أن تتدخل في أمر هذه الطائفة باعتبار أن لها أهميتها الكبيرة فهم الذين يصبحون السائح في تنقلاته ويقومون بإستعراضه للمعالم الجغرافية والأثار التاريخية والظواهر الإجتماعية والتقدم العمراني .. إلى غير ذلك ؛ الأمر الذي دعا مصلحة السياحة إلى إعداد مشروع قانون وافق عليه مجلس الأمة وصدر برقم ١٩٦٥/٢٧ منظمًا لمهنة الأدلاء والمرشدين ولاعبياً القانون رقم ١٩٥٥/٦١٨ بشأن المرشدين والأدلاء .

وكان من أهم القواعد التي استهدفها القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ ضرورة أن يكون المرشد السياحي مثقفاً واسع الإدراك ، ملماً بتاريخ البلاد وأحوالها عارفاً بمصالحها وأثارها حتى يستطيع إعطاء الصورة الحقيقية للبلاد لزائريها الأجانب لذلك إشتراط توافر المؤهل العلمي فضلاً عن إجادة اللغات .

(١) انظر مؤلفنا : «التظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر» ، الطبعة الأولى . ١٩٩١ ، بند ٥٢ وما بعده ، ص ٧٨ ومابعدها .

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٦٥/٢٧ - الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٦/٩ - العدد ١٢٦ .

(٣) الهيئة المسؤولة عن السياحة في مصر آنذاك عند صدور القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ بشأن المرشدين السياحيين . وكانت تتبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

وفيما يتعلق بالطائفة التي كانت تعمل في هذه المهنة قبل صدور القانون رقم ٢٧/١٩٦٥ ورتبت حياتها ومعيشتها على هذا العمل ولا تتوفر فيها الشروط الواجبة بالنسبة للإرشاد السياحي فقد رُوي الإبقاء عليهم على أن يقتصر عمل أفرادها في مرافقة السائح في تنقلاته دون أن يكون لهم حق تولي شرح المعالم التاريخية والعلمية والأماكن الأثرية وهم فئة الإدلاء السياحيين - أسوة بما أتبع بالنسبة للتشريعات المنظمة لباقي المهن لما لهم من حق مكتسب وأوقف صرف ترخيص أدلاء حتى تتم تصفيتهم بالإلغاء ويشمل الإلغاء التنازل أو الوفاة والسحب أو عدم التجديد في الميعاد القانوني .

ومنذ عام ١٩٦٥ أوقف صرف ترخيص مرشدين سياحيين لغير المؤهلين .

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٢٧/١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين ألغى بالقانون رقم ٢١/١٩٨٣ في شأن المرشدين السياحيين وتقايتهم .

ولنقابة المرشدين السياحيين الشخصية الاعتبارية مقرر جديدة يقع المقر الرئيسي للنقابة بمدينة القاهرة .

وأجاز القانون لمجلس إدارة النقابة العامة إنهاء نقابات فرعية بالمحافظات .

وقد تضمنت المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١/١٩٨٣ مجموعة من الأهداف حاصلها الدفاع عن مصالح المرشدين السياحيين ورفع مستواهم العملي وتطوير مهنة الإرشاد السياحي بما يكفل الصالح العام والعمل على تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التي تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الجهات التي يعملون بها وتوفير العمل للمرشدين السياحيين وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وإقتراح تحديد الحد الأدنى للآجور المناسبة للمرشد السياحي .

وقد حددت المادة ١٨ من القانون شرطاً وحيداً لقبول المضيوية بالنقابة وهو أن يكون صاحب الشأن حاصلًا على ترخيص بمزاولة مهنة الإرشاد السياحي من وزارة السياحة .

وبينت المادة ٢٩ من القانون لجنة قيد المرشحين السياحيين التي يجرى تشكيلها من :

١- وكيل النقابة

ورئيساً

٢ - عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس

أعضاء

وفي حالة رفض طلب القيد بقرار مسبب من اللجنة المشكلة بموجب المادة ٢٩ من القانون فإنه يجب إخطار صاحب الشأن بذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار بخطاب موسى عليه بعلم الوصول .

ويقوم مقام الإخطار تسلم صاحب الشأن ، الصادر ضده القرار ، بإيصال يوقع عليه (١) منه .

هذا وقد اعتبرت المادة ٢٩ المشار إليها فوات ستين يوماً (٢) دون رد النقابة على طلب القيد بمثابة قراراً بقبوله .

أما من حيث إجراءات التظلم من قرار رفض طلب القيد فقد أجازته المادة ٣١ من القانون وبُينت إجراءاته على النحو التالي :

١ - أن يقدم التظلم إلى مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المتظلم به .

٢ - أن يفصل مجلس النقابة في التظلم بمد تكليف المتظلم بالحضور إلى النقابة بخطاب موسى عليه لسماع أقواله .

٣ - يحظر على لجنة القيد التي أصدرت قرار الرفض حضور جلسة سماع أقوال المتظلم .

٤ - وجوب صدور القرار في التظلم بأغلبية ثلاثة أعضاء من مجلس النقابة على الأقل (٣) .

وقد أجاز المشرع بمقتضى المادة ٣٢ من القانون إعداد جداول لقيد الأعضاء العاملين

(١) شرطاً أن يكون التوقيع من صاحب الشأن الصادر ضده القرار شخصياً .

(٢) من تاريخ تقديم الطلب إلى النقابة .

(٣) يشكل مجلس النقابة العامة من الطبيب وثمانية أعضاء تختبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها . ويتم الانتخاب بالإقتراع السري (٥١/م) ؛ أما مجلس النقابة الفرعية فيؤلف من رئيس وأربعة أعضاء تختبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالإقتراع السري (٦٢/م) .

وجداول أخرى لنيد الأعضاء غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة للعضو العامل أن يطلب ، في حالة تركه العمل بالإرشاد السياحي ، نقل إسمه إلى جداول غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة لوزارة السياحة ، وهي إجازة محل نقد ولا توى محلاً لها بإعتبارها تدخل في صميم العمل التنظيمي للثقافة أن تطلب نقل إسم العضو العامل إلى جداول الأعضاء غير العاملين في حالة عدم تجديد الترخيص بمزاولة المهنة أو عند إنفائه لسبب من الأسباب المنصوص عليها قانوناً .

وإعمالاً للقواعد العامة في طرق الطعن في القرارات الإدارية ، أناط المشرع الإختصاص للقضاء الإداري بالطعن أمامه في صحة إنقضاء جلسات الجمعية العمومية ^(١) وفي القرارات الصادرة منها خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها ^(٢) .

أما الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون ^(٣) فيكون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان العضو الصادر ضده بالقرار التأديبي أمام محكمة القضاء الإداري ^(٤) .

٤٨ - مكاتب السياحة الداخلية :

إنشئت مكاتب السياحة الداخلية بموجب قرار وزير السياحة رقم ٢١٢ / ١٩٧٠ (٥)

والمكتب السياحي الداخلي هو الجهاز الذي يمثل وزارة السياحة في المحافظات المختلفة .

(١) لم تتضمن المادة ٤٦ من القانون أجلاً يكون من حق العضو الطاعن (أو الأعضاء الطاعنين) خلاله قيد الطعن .

(٢) م ٤٧ من القانون .

(٣) التنبيه أو الإنذار أو الطلب من جداول الثقافة دون المساس بالمعاش المستحق .

(٤) لجهاز القانون - أيضاً - للثقافة أن يطعن في قرار مجلس التأديب أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وهو التفسير الأصح الذي توى الأخذ به لأن التقيد لا يعطى بالقرار التأديبي بصفة كونه الرئيس الإداري للثقافة .

(٥) الواقع المصرية ، العدد ٩٩ في ١٩٧١/٥/٢ .

وينشأ مكتب السياحة الداخلي بقرار من وزير السياحة يختص بالعمل أساساً في نطاق الإقليم الذي أنشئ فيه .

ويجوز بقرار من وزير السياحة مد نشاط المكتب إلى مناطق أخرى بالإضافة إلى منطقة العمل الأصلية .

هذا ويختص مكتب السياحة الداخلي بتنفيذ السياسة العامة لوزارة السياحة في منطقة عمله بالتعاون المباشر مع جميع الأجهزة الموجودة بالمحافظات والإشتراك فيما تقوم به من خدمات ومشروعات النهوض بالإقليم من كافة النواحي السياحية .

وحددت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢١٢ / ١٩٧٠ وأجبات مكتب السياحة الداخلي على النحو التالي :

١ - تقديم كافة المساعدات للسائح الأجانب والمواطنين وتذليل ما قد يعترض زيارتهم للإقليم من صواب ومشكلات فور حدوثها مع الاتصال عند الحاجة بالجهات المعنية وبصفة عامة اتخاذ كافة ما يلزم لرفع كفاءة الخدمة السياحية في الإقليم وتنشيط حركة السياحة به سواء بالنسبة للأجانب أو المواطنين .

٢ - خلق وتنمية الوعي السياحي بين المواطنين وتنشيط السياحة الداخلية بين مختلف الأقاليم لكافة قطاعات الشعب وتنظيماته المختلفة وحثها على تنظيم الرحلات بتقديم التسهيلات والتخفيضات المناسبة . وكل ذلك بالتعاون مع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة .

٣ - تمثيل الوزارة في مجلس الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بما يحقق رقابة الوزارة ومتابعتها لأعمال تلك المجالس وقراراتها بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته .

٤ - تحقيق الإشراف والرقابة على المحال العامة السياحية والفنادق وشركات السياحة والمرشدين السياحيين بهدف رفع مستوى الخدمة السياحية ، على أن يتم ذلك بأشراف وكالة الوزارة للشؤون الفنية في إطار السياسة العامة التي تضعها وكالة الوزارة لشؤون الرقابة السياحية .

٥ - تحقيق التناسق بين كافة الأجهزة العامة في الحقل السياحي بالانقليم بما يكفل تضافر الجهود ويلوغ الاهداف المرسومة .

٦ - الحفاوة بضيوف الوزارة الأجانب وكبار الشخصيات والإشراف على تنفيذ البرامج المعدة لزيارتهم ومرافقتهم اذ دعت لذلك الحاجة .

٧ - تقديم كافة البيانات عما يطلبه السالحن وتزويدهم بالخرائط والتنشرات والمطبوعات والعناية بمواطن شكاواهم والعمل على رفع أسبابها واحالتها الى الجهات المختصة اذا لزم الامر مع ملاحقة ما يتخذ حيالها من تصرفات .

أما عن رئاسة مكتب السياحة الداخلي فيتولاها مدير يختاره وزير السياحة من بين من ترشحهم لجنة مكونة من وكيل وزارة السياحة المختص وكل من مدير عام السياحة الداخلية ومراقب عام المكاتب الداخلية ، ويعاونه عدد من العاملين يختارهم وكيل وزارة السياحة المختص من بين من يرشحهم مدير الإدارة المختص .

وحسب المادة الرابعة من قرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مديراً لمكتب السياحة الداخلي كما يلي :

- ١ - أن يكون من لهم خبرة في الشؤون السياحية .
- ٢ - أن يكون على قدر كاف من المعرفة بالمعلومات العامة .
- ٣ - أن يجيد إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية .
- ٤ - أن يتمتع بشخصية قوية ومظهر لائق وسلوك يجمع بين اللياقة وقوة الإقناع مع الحلق الإجتماعي وحسن التصرف حيال الأوساط المختلفة .
- ٥ - أن تتوافر لديه العناية الكافية بالتواحي المالية والإدارية .

أما باقي العاملين بالمكتب فيشترط فيهم توافر الخبرة في شؤون السياحة كل في مجال تخصصه في العمل المنوط به فضلاً عن التمتع بحسن المظهر والتصرف وحسن السلوك . هذا فضلاً عن إجادة

إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بالنسبة للعاملين في مجالات العلاقات العامة والإستعلامات .

وحدة المادة الخامسة من قرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية وأجهات مدير المكتب على النحو التالي :

- ١ - تنفيذ خطة العامة لوزارة السياحة في نطاق الإقليم الذى أنشئ فيه .
 - ٢ - الإشراف الكامل على جميع العاملين معه وفي المكاتب الفرعية التابعة لوزارة السياحة في دائرة الإقليم السياحي ويتولى توزيع العمل فيما بين العاملين كل حسب تخصصه مع توجيههم إلى ما يحقق صالح العمل .
 - ٣ - مراجعة أعمال المكتب من النواحي الفنية والمالية والإدارية ومتابعتها ويقوم المدير بدور ضابط الإتصال بين الإدارات العامة بالوزارة وبين من يتبعها من العاملين معه بالمكتب .
 - ٤ - تمثيل الوزارة في مجالس المحافظة والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة واللجان المتعلقة بالسياحة المؤقتة منها والدائمة .
 - ٥ - البت في الأمور والمشاكل العاجلة التي تخطر المكتب ولا يحتمل التأجيل مع إخطار وزارة السياحة بما أتخذ في شأنها من إجراءات .
- أما عن مدة العمل في المكتب فتكون حسب ظروف كل إقليم .

*

*

*

المبحث الثاني

تحديد المنفآت السياحية والفندقية^(١)

٤٩ - تمهيد :

قد يسود الاعتقاد أنه بصدر التشريعات المنظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر ، فإنه لا يوجد ما يطلق عليه بالفندق السياحي والفندق غير السياحي أو المطعم السياحي والمطعم غير السياحي ، بيد أن هذا التصور يجافي الحقيقة . فإنه وإن كان قانون المحال العامة رقم ١٩٥٦/٣٧١ وقانون الملاهي رقم ١٩٥٦/٣٧٢ لم يفرقا بين المحال العامة السياحية والمحال العامة غير السياحية ، كما لم يفرقا بين الملاهي السياحية والملاهي غير السياحية إلا أنه بصدر القانون رقم ١٩٧٣/١ - المحتر الشريعة العامة للمنشآت السياحية والفندقية والقوانين والقرارات اللاحقة له تأكدت تلك التفرقة وتبلورت في قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ الذي فوض المحافظين كل في اختصاصه بالإختصاصات الآتية :

(الإختصاص الأول)

تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والبيوتيات وغيرها من المحال العامة غير المقهية سياحياً لمدة لبيع المأكولات والمشروبات .

(الإختصاص الثاني)

تحديد أجور المبيت في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقهية سياحياً .

(الإختصاص الثالث)

الإلزام بالإعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات وأجور المبيت المشار إليها في الإختصاص الأول والإختصاص الثاني .

(١) أنظر مؤلفنا (التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية) ، سبقت الإشارة إليه .
يعد ٢٥ وما بعده . ص ٩٧ .

(الإختصاص الرابع)

إستصدار أو تجديد تراخيص الفنادق والبسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً وكذا المطاعم والمقاهي وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

ويرتّب على التفرقة المتقدمة أن (**شرطة السياحة والاثار**) أصبحت مختصة (**تومياً ومكانياً**) - دون غيرها من إدارات الشرطة النوعية الأخرى كشرطة الآداب وشرطة المصنفات الفنية وشرطة البلدية - بالبحث عن الجرائم التي تقع في المنشآت السياحية والفندقية ومرتكبيها وجمع الإستدلالات التي تلمز التحقيق والدعوى .

ومن ثم فإن (**شرطة السياحة والاثار**) تباشر الضبطية القضائية ذو الإختصاص الخاص ، وبمباراة أخرى فإن ضباط شرطة السياحة والآثار ، بمقتضى حكم المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ ، أصبحوا يقومون بوظيفة الضبطية في الجرائم السياحية دون غيرهم .

ونحن نرى أنه وإن كان من حق الشرطة دخول المنشآت السياحية والفندقية لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها^(١) ، فإن هذا الحق قاصر ، لطبيعة المنشآت السياحية ، على ضباط شرطة السياحة بإعتبارهم أكثر قرساً واحتكاً بالأنشطة السياحي .

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تأخذ حكم المساكن في الأوقات التي لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، والعبرة بالواقع بصرف النظر عن فتح الباب أو غلقه .

(١) حكم بأنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء الخفيفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقيل التعرض لها كمتة ما فيها من مواد مخطورة مما يجعل جرعة إحراقها في حالة تلبس فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على ما للضابط من حق في إرثاء المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح فيها (نكض ١٩٥٣ / ٧/١٩ و ١٩٦٥ / ١٢/٢٨) .

كما أن دخولها قاصر على المكان الذى يسمح للجمهور بالدخول فيه ، فلا يجوز تجاوزه إلى محل السكن أو المكتب^(١) .

كما أن دخولها مقيد بالغرض الذى قصد تحقيقه ، وهو مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها ، فلا يتجاوزها إلى التفتيش عن مخدر مثلاً ، وإلا كان الضبط باطلاً ، وسيان أجرى التفتيش فى الفندق أو على شخص وجد به^(٢) .

وتنص المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بجرى سياحته كما يلي :

يحظر فى المنشآت الفندقية والسياحية إرتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التفاضى عنها ، كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام وفى حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

٥٠ - المحال العامة غير السياحية . إجماليات :

سبقت الإشارة إلى أنه يصدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ فوض المحافظين كل فى دائرة اختصاصه بالإشراف على الفنادق والبسيونات والمطاعم والمقاهى والبيوتيات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

فالمحال العامة غير السياحية تخضع للقانون رقم ١٩٥٦/٣٧١^(٣) بإعتباره الخيرية العامة لها .

(١) العميد د. محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، المراجع السابق ، بند ١٦٨ ، ص ٢٢٢ . هامش (١) .

(٢) لسان نطق جنائى ١٩٣٥/٣/٤ مجموعة الفوائد القانونية ج ٣ رقم ٣٤٢ ص ٢٤٤ ونقض جنائى ١٩٣٧/١٢/٢٣ ج ٤ رقم ١٢٦ ص ١١٨ .

(٣) الوقائع للشرطة - العدد ٨٨ مكرر (ج) فى ١٩٥٦/١١/٣ .

ونصت المادة الأولى من القانون المشار إليه على أن تسرى أحكامه على نوعين من المحال العامة .

فالنوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات المحل .

أما النوع الثاني فيشمل الفنادق والوكائل والبنيوتات والبيوت المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لإيواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

٥١ - المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية :

صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ محدداً المنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

لأصبحت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ المنشآت الفندقية :

الفنادق والبنيوتات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الإستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة (١) .

وقد أصدر وزير السياحة مجموعة من القرارات الوزارية خاصة بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية (٢) وقواعد تصنيف الفنادق السياحية (٣) وقواعد توصيف قرى

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٧٦/٩٥ بشأن تحديد الشقق المفروشة التي تعتبر منشآت فندقية وإجراءات الترخيص بها .

الوقائع المصرية - المجلد ١٥٥ في ١٩٧٦/٧/٥ .

أنظر مؤلفنا (موسوعة قوانين السياحة) ، الطبعة الأولى . ١٩٨٤ ، ص ٨٢ . وتدخل أيضاً تحت العدد المتقدم ، بإحتباره قد جاء مقالاً لا حصراً ، الفنادق المتنقلة وعطارات النوم .

(٢) القرار رقم ١٨١ / ١٩٧٣ .

(٣) القرار رقم ٢٦ / ١٩٨٢ .

الأجزاء الشاعلية^(١) ومواصفات تقييم الفنادق العائمة^(٢) ومواصفات تقييم المخيمات الشاعلية^(٣) .

واعتبرت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذات القانون **المنشأة السياحية** :

الأماكن المعدة أساساً لتقديم المأكولات والمشروبات لإستهلاكها في ذات المكان كالملاهي الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة .

ومن ثمة أن تعبير (المطاعم) يتسع مدلوله بحيث يشمل المطاعم الثابتة والمطاعم العائمة والمطاعم المتنقلة ؛ وتندرج أيضاً تحت العائمة المطاعم العائمة الثابتة والمطاعم العائمة المتنقلة كذلك التي تقدم وجباتها في رحلات نيلية أو بحرية .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٤٣ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفات كافتريات المطارات وفنادق الغوص^(٤) .

والمرجع أضاف الفئة الثالثة من الشركات السياحية (شركات النقل السياحي) إلى المنشآت

(١) القرار رقم ٨٠ / ١٩٨٩ .

(٢) القرار رقم ٨٠ / ١٩٩٠ .

(٣) القرار رقم ٨٣ / ١٩٩٠ .

(٤) تخضع المطاعم السياحية في فرنسا للقرار الصادر في ٨ / ١٠ / ١٩٦٥ الذي حدد فئاتها من (نجمة واحدة) إلى (أربع نجوم ممتازة) .

أما الفنادق في فرنسا فيعظمها القرار الصادر في ١٦ / ٩ / ١٩٧٦ .

كما يرجع في فرنسا (Les Restoroutes) التي تقدم لعملائها جميع أنواع الخدمات ، وتتضمن مطاعم وحانات وفنادق كخدمات متكاملة .

أنظر :

Cristini (Elisabeth) , Code des Hôtels , Restaurants et Débits de Boissons , Paris , 1986 :

(Les autoroutes actuelles offrent à leurs usagers toutes sortes de services au fil des étapes , et notamment des restaurants bars et hôtels sont installés sur les autoroutes)

السياحية ينتصه في نهاية الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها على أن **تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو ليلية أو بحرية والتي يصدر بتعميدها قرار من وزير السياحة .**

أما **الشركات السياحية** فقد نظمها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨^(١) وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

فالبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تتضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى** التي تقوم بتنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر السياحية** ، فاعتبرها البند الثاني من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** ، وهي التي تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الائمة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة من شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحي** وهي من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** وهي تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

وفوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتصل بسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها في البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإنه وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاءً مماثلًا باستثناء وسائل النقل السياحي التي اعتبرها (**منشآت سياحية قائمة بذاتها**) ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حجب عنها الإعفاء الضريبي ولم يحجب عن وسائل نقل السائحين التي تمتلكها - الأمر الذي نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً إلا وهو النشاط السياحي .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٢ (تابع) في ١١/٨/١٩٨٣ .

٥٢ - المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية :

أدخل المشرع فى قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ (النشاط السياحى) واعتبره من الأنشطة الإستثمارية التى تخضع لنظام الإستثمار الداخلى (١) .

وقد نصت المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ بشأن اللائحة التنفيذية على إعتبار الأنشطة السياحية المختلفة وجميع الأنشطة المكتملة والمتعمة والمرتبطة بها من الأنشطة الإستثمارية الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ .

ويعتبر النشاط السياحى نشاطاً استثمارياً ، بداهة ، إذا خضع المشروع القائم بالنشاط لقانون الإستثمار وفقاً لموافقة الهيئة العامة للإستثمار الصادرة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وتأسيساً على ذلك ، فالمنشآت الفندقية والمنشآت السياحية والشركات السياحية الواردة فى القانون رقم ١٩٧٣/١ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ بشأن الشركات السياحية ، تعتبر من المجالات التى يجوز الإستثمار فيها والتمتع ، من ثم ، بالمزايا والإعفاءات الواردة فى قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ولائحته التنفيذية التى نذكر منها ما يلى :

١- لا يجوز تأمين المشروعات الإستثمارية أو مصادرتها . كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التمتع أو غرض الحراسة عليها إلا بحكم من القضاء .

٢ - تمنى أرباح المشروعات الإستثمارية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال .

(١) وإن كنا نرى إمكانية إقامة المشروعات السياحية الإستثمارية فى المناطق الحرة وفقاً لنظام الإستثمار فى المناطق الحرة الذى تغطيه أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ وأحكام الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الصادر بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ .

٣ - تعفى الأرباح التي توزعها المشروعات الخاضعة لقانون الإستثمار من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة ، ومن الضريبة العامة على الدخل ^(١) .

٤ - تعفى رؤوس أموال المشروعات الإستثمارية أياً كان شكلها القانوني من ضريبة الدفعة النسبية .

٥ - تعفى من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث أو المستحق في رأس المال المستثمر في شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم في المشروعات الإستثمارية .

٦ - تعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس المشروعات الإستثمارية . وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .

وفيما يتعلق بمدة الإعفاء فهي - كقاعدة عامة - خمس سنوات ^(٢) تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

بيد أنه يجوز أن تمتد مدة الإعفاء المشار إليها لمدة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناءً على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لمجال عمل المشروع الإستثماري وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وفي تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

وفي جميع الأحوال ^(٣) يزداد الإعفاء المقرر للمشروعات الإستثمارية مدة سنتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪ (ستين في المائة) . ولا يدخل في حساب هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني . وتكون هيئة الإستثمار هي الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة .

(١) ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يتربط على ذلك خضوع الدخل لضريبة ماثلة في دول المستثمر الأجنبي أو الدول التي يحول إليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

Reciprocity Principle

وهو تطبيق دقيق لمبدأ المعاملة بالمثل

(٢) شأنها شأن المشروعات السياحية غير الإستثمارية . مع مراعاة عدم فتح الشركات السياحية غير الإستثمارية للإعفاء الضريبي إلا ما اعتبر منها (لمحيرة متشابهة سياحية قائمة بذاتها) .

(٣) **نلاحظ** أنه من سياق الفقرة السابقة من المادة الحادية عشر من قانون الإستثمار أن إمتداد الإعفاء لمدة سنتين إضافيتين وجوبى سواء بعد مرور الخمس سنوات الأولى للإعفاء أو بعد مرور العشر سنوات الأولى للإعفاء في حالة مد الإعفاء خمس سنوات جديدة من خلال الرخصة الممنوحة لمجلس الوزراء في الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشر من القانون .

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار أخضع التوسعات في المشروعات الإستثمارية للإعفاءات الضريبية السابق الإشارة إليها وبذات المدد والشروط .

والمقصود بالتوسع الزيادة في رأس المال التي تستخدم في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع كما كان يستورده أو يقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة (١) .

وقد تضمنت المادة السادسة عشر من قانون الاستثمار إعفاءً إضافياً بنصها على أن تمتنى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التي يوزعها المشروع الإستثمارى وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية (٢) . حصة الممول في رأس مال المشروع الإستثمارى وذلك بعد إنتضاء مدد الإعفاء السابق الإشارة إليها .

أما إذا كان المشروع الإستثمارى إتخذ شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام ويتم الإكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها ، فإن نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها في المادة السابقة تزداد إلى ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الإستثمارى .

وأخيراً فإن للخبراء والمعاملين من غير المصريين القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات الإستثمارية أن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجر والمرتبات والمكافآت التي يحصلون

(١) ويسرى حكم الفقرة ذاتها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون الإستثمار (١٩٨٩/٧/٢١) وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم في تصويب الهيكل التصويلى للمشروعات القائمة - عند نفاذ القانون - وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة هيئة الإستثمار .

(٢) المشروع خاتمة التوفيق في السهافة في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون إذ عبر بلفظ (القيمة الأصلية لحصة الممول) - فالصحيح تبهماً هو (القيمة الاسمية لحصة الممول) وهو ما عبر عنه في النقرة الثانية من ذات المادة بقوله (القيمة الاسمية لحصة المساهم) - وإن كنا نرى أن المساهم في شركة المساهمة لا يملك حصة Quota وإنما سهماً Share .

عليها من مصر في حدود ٥٠٪ من مجموع ما يتقاضونه . ويجوز لمجلس إدارة هيئة الإستثمار - لإعتبارات يقدرها - أن يأذن في تجاوز هذه النسبة في حالات معينة .

وتعفى من الضريبة العامة على الدخل - المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤدّيها المشروعات الإستثمارية للعاملين بها من غير المصريين ، إذا لم يتجاوز مدة عملهم في مصر سنة متصلة .

هذا وقد إستثنت المادة ١٨ من قانون الإستثمار المشروعات الخاضعة له ، ومنها المشروعات السياحية بداهة ، من الخنوع لبعض أحكام القانون رقم ١٩٧/١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي حيث نصت على أنه إستثناءً من أحكام القانون رقم ١٩٧/١٩٧٦ يكون للمشروع الحق في فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي وفي البنوك المسجلة ^(١) لدى البنك المركزي وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون موارد وإستخدامات هذه الحسابات .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى هيئة الإستثمار في نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الإستخدام قد إنتزم بالأغراض المقررة في قانون الإستثمار .

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٥٣١/١٩٨٩ الأحكام العامة لحساب المشروع الأجنبي في الفصل الأول من الباب السادس من اللائحة .

(١) نجد الإشارة إلى أن الخنوع في القانون رقم ١٩٧/١٩٧٦ ولائحته التنفيذية الجديدة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٧/١٩٩١ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٤٩١/١٩٩١ استخدم تعبير المصارف المعتمدة التي يكون من حقها وحدها إصدار الإستثمارات المصرفية . أما (البنوك المسجلة) لمحظور عليها إصدار تلك الإستثمارات وهو أمر أدى إلى إدانة بعض مديري الشركات السياحية والمنشآت الفندقية والإستثمارية بأحكام قضائية نظراً لإستخدامهم البنوك المسجلة في إيداع حصيلة النقد الأجنبي المتحصل من الخدمات الفندقية والسياحية التي يقدمونها . **ولدى ضرورة رفع هذا التناقض بتوحيد التعبيرات والألفاظ المستخدمة لحماية المستثمرين سواء أكانوا مصريين أم عرب أم أجانب .**

٥٢ - الشركات السياحية غير الإستثمارية :

سبقت الإشارة (١) إلى أن القانون رقم ١٩٧٣/١ حدد للمنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

كما سبقت الإشارة إلى أن الشركات السياحية نظمها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حيث حدد لثباتها وما تقوم به من نشاط .

والشركات السياحية غير الإستثمارية لا تتمتع بإعفاء ضريبي ، وإنما يمنح المشروع إعفاء ضريبياً لوسائل النقل التي تمتلكها هذه الشركات لمدة خمس سنوات ، من تاريخ بدء مزاولة نشاطها .

والمقصود بوسائل النقل - تلك المخصصة لنقل السائحين كسيارات الليموزين والميكروباصات والأتوبيسات (٢) وفقاً للشروط والمواصفات التي تضعها وزارة السياحة .

هذا وقد رخصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي للمنشآت السياحية بقبول النقد الاجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات (٣) .

وتلتزم الشركات السياحية غير الإستثمارية ، شأنها شأن جميع المنشآت السياحية غير الإستثمارية ، بإسترداد كافة ما يؤول إليها من نقد اجنبي يمثل قيمة خدمات سياحية أدت في مصر وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأدية الخدمة السياحية (٤) ، وذلك وفقاً لشروط وأوضاع التجنيد المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي (٥) .

٥٤ - الشركات السياحية الإستثمارية :

سبقت الإشارة إلى المزايا والضمانات والإعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الإستثمارية ، والتي من بينها الشركات السياحية ، حيث نص المشرع على اعتبار قطاع السياحة من مجالات الإستثمار وفقاً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية .

(١) أنظر البند (٥١) من الكتاب .

(٢) ويندرج تحت وسائل النقل أيضاً الأتوبيسات النهرية والطائرات .

(٣) أنظر هامش (١) من البند (٥١) من الكتاب .

(٤) م ٨٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .

(٥) المواد من ١٢٥ إلى ١٢٤ من اللائحة .

وإنه وإن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٩١/١١٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٩٩١/٤٩١ قد أعفت شركات السياحة والنقل السياحي الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ من تجنب متحصلاتها بالنقد الأجنبي في (حساب تجنب / سياحة) ومنحتها الحق في الإحتفاظ بكامل حصيلتها من النقد الأجنبي في حساباتها المفتوحة طبقاً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية ، إلا أنها تلتزم بمحاسبة كافة الأجانب عن الخدمات المؤداة لهم بوسيلة دفع مقبولة بالعملة الأجنبية ، كما أنها تلتزم بمتابعة إسترداد متحصلاتها بالنقد الأجنبي وتحرير إستمارة مصرفية (س) حصيلة الخدمات السياحية بقيمة ما يستحق لها مباشرة بالنقد الأجنبي عن كافة الخدمات السياحية المؤداة للأجانب في مصر خلال الأسبوع الأول من كل شهر عن الخدمات المؤداة خلال الشهر السابق (١) .



(١) م ١٢٤ و م ١٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

الفصل الثاني
أركان النشاط السياحي

المتنشاء الفندقية	وكالة السفر والسياحة	السائح
-------------------	----------------------	--------

٥٥ - تمهيد :

تنمو الحركة السياحية ، المحلية والدولية ، بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية ، فأنشئت منظمة السياحة العالمية وانتشرت المنظمات السياحية المحلية .

وقد سبقت الإشارة إلى الهيئات والمنظمات السياحية المحلية في المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني من هذا المؤلف .

وقد سبق لنا إصدار مؤلفنا (**الجهن في المنظمات الدولية ومنظمات السياحة الدولية الحكومية وغير الحكومية**) إيماناً منا بأهمية صناعة السياحة وأهميتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

وتأسيساً على ذلك - فقد أصبح من الأهمية بمكان تحديد أركان النشاط السياحي .

فالنشاط السياحي ، محلياً كان أم دولي ، يستلزم لقيامه توافر ثلاثة أركان هي ، السائح ، والوكيل السياحي ، والمنشأ الفندقية .

وستخصص لكل ركن مبحثاً مستقلاً .

ولما كانت العلاقة بين الأركان المتقدمة « علاقة محورية » ، لذلك رأينا تخصيص مبحثاً مستقلاً « للحجوزات الفندقية » .

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض
أستاذ التشريعات السأحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقرص
محكم دولي معتمد



إصدار المبدأ الاتفاقي للتحكيم

قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥

قانونات المشتاقين في الأوراق المالية

الدكتور عادل محمد خيسر

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى

محكم دولى معتمد

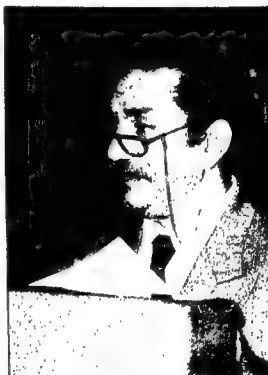
مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى

التابع للجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى UNCTRAL

رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص

عضو مجلس إدارة جمعية المحكمين العرب والآفاق

مظاهر الاتفاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجارى المحلى والدولى



**دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم فى
مصر - سلطنة عمان - تونس**

الطبعة الاولى - أكتوبر ١٩٩٧

توزيع

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق شروت

القاهرة

ت : ٣٩٢٦٩٣١

المبحث الأول

السائح

٥٦ - تعريف السائح :

السائح تعريفاً هو الشخص الطبيعي^(١) الذي ينتقل براً أو بحراً أو جواً من الدولة التي يحمل جنسيتها أو الدولة التي يقيم فيها عادة إلى دولة أو دول أخرى بمقابل مادي ، لمدة مؤقتة متفق عليها مسبقاً بهدف زيارة معالم هذه الدولة أو الدول أو المشاركة في المؤتمرات المنعقدة بها أو للعلاج أو الاستشفاء في مراكزها الطبية والصحية أو ممارسة الرياضة أو مشاهدة المهرجانات أو الدورات أو المسابقات المقامة فيها^(٢) .

ويستفاد من التعريف المتقدم أن السائح لا يتمتع بجنسية البلد المضيف أي أنه أجنبي الأمر الذي يستلزم معه تحديد مركزه القانوني دولياً ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ، ومحلياً ، وفقاً لأحكام القانون المصري في شأن دخول وإقامة الأجانب بها .

وقد سبقت الإشارة إلى أن السائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة تمتع الأجانب بالحقوق مقتضى القانون الدولي العام بإلتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع في تحديدها لحقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة تقتضي مآلها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تقتيد بإلتزامات دولية تمهدت بها في إتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول ، وبعبارة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم ((الحد الأدنى لامتتع الأجانب بالحقوق))^(٣) أو ((الحد الأدنى لمعاملة الأجانب))^(٤) الذي يكفله القانون الدولي والإتخضت للمسؤولية الدولية .

(١) فالشخص الإختياري لا يصلح أن يكون سائحاً .

(٢) تارن تعريفنا للسائح بالتعريف الذي إنتهى إليه المؤتمر العالمي للسياحة الذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة والمنعقد في روما من ١٩٦٣/٨/١٩ إلى ١٩٦٣/٩/٩ حيث عرف السائح بأنه (أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيها على وجه الإعتياد ، لأي سبب من الأسباب غير لبلول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها ، ولعدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على إثني عشر شهراً) سلسلة دراسات المجالس القومية للتخصصات ، السياحة في مصر دراسات وتوصيات ، طبعة ١٩٨٢ ، ص ٣٩ و ٤٤ .

Le minimum de droit des étrangers .

(٣)

Le traitement minimum de l'étranger .

(٤)

كما يستفاد من التعريف المتقدم ، أن السائح يتنقله من دولة إلى أخرى للزيارة أو للملاج أو لمشاهدة المهرجانات يكون بمقابل مادي ، فهو يتحمل نفقات سفره بحراً أو جواً أو براً ، وكذلك نفقات إقامته في فنادق البلد المضيف ، وكذلك نفقات إستقباله داخل البلد ، وغير ذلك من الإلتزامات المالية المرتبطة برحلته وتدور معها وجوداً وعدمياً بصرف النظر عن العملة التي يتعامل بها خلال رحلته .

كما يستفاد ، أخيراً ، من ذات التعريف ، أن رحلة السائح دائماً متفق عليها ومخطط لها مسبقاً من ناحية ، وأن إقامته في البلد المضيف مؤقتة من ناحية أخرى .

ولما كان القانون الدولي يوجب على كل عضو في المجتمع العالمي أن يساهم في ترويج التعامل الدولي ، وتمكين الأفراد من مختلف الجنسيات من تبادل المنافع والمصالح ، مع التوفيق بين الصالح القومي وإعتبارات الأمن لكل عضو وبين مراعاة حد أدنى من الحقوق للأجانب المقيمين ، إقامة دائمة أو مؤقتة ، بإقليمه ، فقد رأينا من المناسب أن نفرّد مطلباً خاصاً لكل من (١) مركز الأجانب في القانون الدولي ، و(٢) مركز الأجانب في القانون المصري .

المطلب الأول

مركز الأجانب في القانون الدولي (١)

٥٧ - المقصود بالأجنبي :

الأجنبي هو كل شخص لا تتوفر فيه الشروط اللازمة للمتمتع بجنسية الدولة .

فالجنسية ، إذن ، رابطة سياسية (٢) وقانونية (٣) بين الشخص والدولة تترتب عليها آثار

(١) د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ .

د . همام الدين الوكيل ، الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ .

د . فؤاد رياض ود . سامية راشد ، الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ١٩٧١ .

د . علي صادق أبو صيف ، القانون الدولي العام ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٧٥ .

م . محض عبد النواب ، الوسيط في شرح قوانين الجنسية والأجانب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

د . هز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٨٦ .

د . محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، ١٩٩٠ .

د . نصيب عطية ، المنع من السفر ، موضوعة حقوق الإنسان ، الحريات العامة ، ١٩٩١ .

(٢) لأنها تربط الفرد بوحدة سياسية هي الدولة ، ولأن أساسها سيطرة الدولة وسيادتها في تحديد ركن من أركانها وهو شعبها .

(٣) طبعة ١٩٤٧ ،قرة ٨ ، Niboyet Cours , (lien de puissance et de souverainete)

(٢) لأنها تحكمها قاعدة قانونية وتترتب عليها آثار قانونية .

قانونية . ويسمى من يتمتع بهذه الرابطة وطنياً ويقابله من لا يتمتع بها وهو الاجنبي .

والدولة هي الشخص الوحيد بين أشخاص القانون الدولي الذى يتمتع الجنسية .

والرأى السائد فى الفقه الفرنسى والفقه المصرى هو إعتبار الجنسية من أنظمة القانون العام .

وقد جرى القضاء فى مصر على أن قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة بالقانون العام (١) .

وإعتبار الجنسية من المسائل التى ينظمها القانون العام ، يجعل الدولة حرة فى مسائل جنسيتها ، بيد أن تلك الحرية مقيدة بقواعد القانون الدولى وبالمعاهدات الدولية، وهو ما قرره محكمة العدل الدولية فى ٦ إبريل عام ١٩٥٥ فى قضية (نوتيبوم NOTTEBOHM) ، حيث خلصت فيه إلى :

أولاً : أن الجنسية تدخل فى الإختصاص الوطنى للدولة ، أى فى المجال الخاص بها ، وأنه يحق للدولة أن تنظم جنسيتها بتشريعاتها الداخلى ، ولا محل فى المجال الداخلى للبحث عن قيود يفرضها القانون الدولى .

ثانياً: أن الأثر الدولى لممارسة الدولة حريتها فى مادة الجنسية وتقسيمها بتمتع شخص بجنسيتها إزاء الدول الأخرى ، هو أمرهم النظام الدولى ، ويكون من المحقول إذن وجوب أن تتسم الجنسية التى يحتج بها فى المجال الدولى بطابع معترف به فى هذا النظام . ويبين من تقصى ما أخذت به محاكم التحكيم الدولية ومحاكم الدولة الغير (٢)، وما يؤيده الفقه ، أن الجنسية التى يمتد بها قس المجال الدولى هى تلك التى تمبر عن واقع الحال ، مما يسمى **((بالجنسية الفعلية))** (٣) . بمعنى أنه ينبغى أن تكون الجنسية القانونية (٤) متفقة مع الصلات الواقعية التى

(١) بمجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإدارى س ٥ ، ص ٨٤ ، حكم ٤ نوفمبر ١٩٥٠ .

نفس المعنى بذاات المجموعة ، ص ٣١٨ و ٣١٠ ، حكم ٣٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

نفس المعنى بذاات المجموعة ، ص ٦ ، ص ٤١٤ ، حكم ٥ فبراير ١٩٥٢ .

(٢) أية دولة غير الدولتين المتنازعتين .

la nationalité effective ou active

(٣)

(٤) وهى الجنسية التى تمنحها الدولة بتشريعاتها .

ترتبط الفرد بجماعة الدولة ، أى بضمعها . ذلك لأنه وإن كانت الجنسية رابطة قانونية بين الفرد والدولة ، إلا أنها تقوم فى أساسها على رابطة إجتماعية وعلى تضامن فعلى فى المعيشة والمصالح والمضامير . وتحديد الجنسية التى يمتد بها فى المجال الدولى على وجه لا يتعارض مع ما يقره القانون الدولى من حرية كل دولة فى تنظيم جنسيتها . لأنه ما دام من شأن هذه الحرية واختلاف الظروف السكانية والمصالح فى دولة عنها فى الأخرى ، إختلاف قواعد الجنسية من دولة إلى أخرى ، وما دامت الجنسية تهم العلاقات الدولية ، فإنه يمتنع وجود طابع دولى للجنسية يمتد به فى مجال هذه العلاقات . والقول بغير ذلك يجعل المحكمة الدولية أو محكمة دولة الغير تقف أمام جنسيتين تستند كل منهما إلى سيادة دولة وحررتها فى مادة جنسيتها ، مما لا تستطيع إزاءه حلاً ، وبما يحوق العلاقات الدولية) .

٥٨ - الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب :

لئن كان القانون الدولى لا يقيد أصلاً سلطان الدولة على رعاياها ، إلا أنه يقيد سلطانها على الأجانب المقيمين على إقليمها ، فعلى الدولة أن تحترم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق^(١) الذى يكفله القانون الدولى وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية .

كما أنه وإن كان المجتمع الدولى كفل حداً أدنى لتمتع الأجانب بالحقوق ، إلا أن مضمون هذا " الحد " ما زال غير منضبط المعالم ، وإختلافات التى تكوّن حوله تتصدى المفاوضات الدبلوماسية ومحاكم التحكيم الدولية ومحكمة العدل الدولية للفصل فيها^(٢) .

Le minimum de droit des étrangers

(١)

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية فى تطوير معاملة الأجانب والإحتراف لهم بمركز قانونى منظم ، ما أوردته الشريعة الإسلامية الفراء من أحكام تفصيلية فى هذا الشأن . وللمتنع لتصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة يرى حقائق واضحة تسود معاملة المسلمين لغيرهم من الذميين والمستأمنين . وتلك الحقائق خمس هى - العدالة ، والمعاملة بالمثل ، والوفاء بالعهود ، والأخلاق ، وبصورة الضعيف من غير ظفر إلى جنسه أو نونه أو دينه . ويدخل فى هذه الحقائق حماية الحريات الإنسانية خاصة حرية الاعتقاد Liberté de confession ومنع الفتنة فى الدين .

بيد أن الفقه دأب على العناية ببيان ما يكفله القانون الدولي للجاناب من حقوق ، إنطلاقاً من وجوب إحترام الشخصية الإنسانية والإعتراف للبحص بالشخصية القانونية أينما كان . وقد رأى الفقه تفسير أحكام القانون الدولي العام وبيان تلك الحقوق على هدى المبادئ القانونية المعترف بها في الشعوب المتعدنية ، بمعنى ^(١) أنه يتعين في بيان كل مسألة من مسائل مركز الأجانب البحث عن مستوى الإنحاء العام الدول المتعدنية في معاملة الأجنبي ، وذلك تطبيقاً للمبدأ السائد في القضاء الدولي وهو مبدأ " **المستوى العادي للشعوب المتعدنية** " ^(٢) .

وخلاصة القول ، فإنه من المجمع عليه أن الحقوق التي يتضمنها " الحد الأدنى " ترجع إلى الأصول الخمسة التالية -

- ١ - الإعتراف للأجنبي بالشخصية القانونية .
- ٢ - الإعتراف للأجنبي بحقوقه المكتسبة .
- ٣ - الإعتراف للأجنبي بالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية .
- ٤ - الإعتراف للأجنبي بحق التقاضي .
- ٥ - الإعتراف للأجنبي بحقه في الحماية الإدارية للدولة .

وقد تضمن أحدث ميثاق لحقوق الإنسان ، وهو **الميثاق الإقليمي لحقوق الإنسان والشعوب** ، الذي وقعت عليه مصر بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ والصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، للزوج السابق ، بند ١٧٧ ، ص ٦٦٦ .

(٢) Standard ordinaire des états civilisés
Verdross Règles international concernant le Traitement des étrangers, Recueil des cours 1931

وقد قسم (VERDROSS) الحقوق التي لا غنى عنها للشخصية الإنسانية إلى خمس مجموعات هي -

- ١ - الشخصية القانونية والأهلية القانونية العادية كالحق في التملك والحق في الزواج .
- ٢ - الإعتراف للأجنبي بالحقوق الخاصة التي اكتسبها في دولته أو في دولة أجنبية أخرى وفقاً لقوانينها .
- ٣ - الإعتراف للأجنبي بالحرية الشخصية كحرية العقيدة والديانة وحرية التنقل .
- ٤ - الإعتراف للأجنبي بحق التقاضي .
- ٥ - حماية الأجنبي حماية إدارية ضد عدوان الغير .

رقم ٧٧/١٩٨٤^(١) بالموافقة عليه ، الأصول الخمسة المشار إليها ، حيث نصت المادة الثالثة من الميثاق على أن الناس سواسية أمام القانون وأن لكل فرد الحق في حماية متساوية أمام القانون .

كما نصت المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز إنتهاك حرمة الإنسان ومن حقه إحترام حياته وسلامة شخصه البدنية واللعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفاً .

كما إعترفت المادة الخامسة منه صراحة بالشخصية القانونية لكل فرد حيث نصت على أنه لكل فرد الحق في إحترام كرامته والإعتراف بشخصيته القانونية وتحظر كافة أشكال إستغلاله وإستعباده وإستعباده خاصة الإستغلال والتعذيب بكافة أنواعه والمقبويات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المخللة .

كما تضمنت المادة السابعة على كفالة حق التقاضي الذي يشمل الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يشكل خرقاً للحقوق الأساسية المعترف له بها والتي تضمنتها الإتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد .

وقد تضمنت المادة الثامنة من الميثاق النص صراحة على الحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية حيث تترت حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام^(٢) .

وتضمنت المادة الثانية عشرة من الميثاق مجموعة من الحريات كحرية التنقل ، وحرية إختيار محل إقامته داخل دولة ما بشرط الإلتزام بأحكام القانون ، وحرية مفادرة أى بلد ما في ذلك بلده .

كما تضمنت ذات المادة حظر طرد الأجنبي الذي دخل البلاد بصفة قانونية إلى أراضي دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون .

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٧ في ٢٣/٤/١٩٩٢ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن مصر وافقت على الميثاق بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المثن بشرط التصديق مع تحفظين أحدهما خاص بالمادة الثامنة حيث لست بأن يكون تطبيقها في ضوء أحكام الصيغة الإسلامية وعدم التعارض معها .

كحما حرمت المادة المذكورة الطرد الجماعي للأجانب الذي يستهدف مجموعات عنصرية أو عرقية أو دينية .

ومن جماع ما تقدم - فإن الاعتراف بالشخصية الإنسانية للشخص يستتبع الاعتراف له بحق التمتع بالحقوق ^(١) ، فالدولة تلزم بمقتضى أحكام القانون الدولي العام بأن تحترم في الأجانب كرامة الشخصية الإنسانية وبالإعتراف لهم بالحقوق التي تكفل تحقيق هذه الغاية . والحقوق التي تعتبر مقومات الشخصية الإنسانية هي ما أصرّح على تسميته بالحقوق العامة ^(٢) أو الحريات العامة ^(٣) أو الحريات العامة للشخص الإنسان ^(٤) أو حقوق الإنسان ^(٥) أو حقوق الشخصية ^(٦) .

ومادام المجتمع الدولي قد اعترف للأجنبي بحد أدنى من الحقوق ، الأمر الذي يعين معه تناول مسائل ثلاث بالدراسة هي -

أولاً : حق الأجنبي في دخول إقليم الدولة .

ثانياً : القبول المفروضة على الدولة في معاملة الأجنبي في إقليمها .

ثالثاً : الخروج الاختياري والإجباري للأجنبي من إقليم الدولة .

٥٩ - حق الأجنبي في دخول إقليم الدولة :

إنه وإن كان للدولة أن تمنع دخول الأجانب ، بيد أنه ليس لها أن تمنع دخول الأجانب من جميع

(١) Anzilotti, D.- Cours de Droit International, trad. G. Gidel . Paris . 1929 :

(tout état est tenu envers les autres états de reconnaître à leurs nationaux respectifs la qualité de personnes, De sujet de droit , avec les conséquences de droit public et de droit privé que en découlent et de leur octroyer la protection juridique voulue par la reconnaissance de cette qualité).

droits publics (٢)

libertés publiques (٣)

libertés générales de personne humaine (٤)

droits de l'homme (٥)

droits de la personnalité (٦)

الدول متناً عاماً^(١) بإعتبارها عضواً في المجتمع الدولي ، كما أنه ليس لها أن تمنع الأجانب من الدخول في إقليمها على أساس الجنسية فتتلف رعايا دولة أجنبية معينة إذ أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين الدول ، مع مراعاة حقها في منع دخول الأجنبي إذا كان في دخوله خطر عليها من الناحية السياسية أو الأمنية أو الأدبية أو الصحية .

وللدولة أن تقيد دخول من تتبلهم سئواً من الأجانب المتتبعين بجنسية واحدة^(٢) .

وللدولة أيضاً أن تضع قيوداً في قانونها الداخلي أو تتفق عليها في معاهدات دولية^(٣) .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى بدأت الدول في الأخذ بنظام جوازات السفر^(٤) وتأشيرات الدخول^(٥)

وتتعدد أنواع جوازات السفر ، فهناك الجوازات الدبلوماسية ، وتعطى لرجال السلك السياسي والدبلوماسي كالسفراء والوزراء المفوضون وأفراد البعثة الدبلوماسية^(٦) ، والجوازات الخاصة ، تعطى لمن يولدون في مهمات رسمية كمندوبى الدولة في مؤتمر دولي ، وجوازات عادية ، ثم لتذاكر المرور^(٧) التي تمنح عادة للأشخاص الذين ليست لهم جنسية ثابتة .

أما تأشيرة الدخول فهي تتضمن إذناً للأجنبي بدخول إقليم الدولة ، ويشرط أن يكون جواز

prohibition générale (١)

(٢) مقال ذلك ، القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩/٥/١٩٢١ الذي يقضى بالآ تجاوز عدد الأجانب الذين يدخلون الولايات المتحدة سنوياً على ٢٪ من عدد الأجانب من ذات الجنسية المتتبعين بها .

Traité de commerce (٣) لا تكون المعاهدة تجارية

Traité d'établissement أو معاهدة إقامة

Traité d'émigration ou d'immigration أو معاهدة هجرة من الدولة أو هجرة إليها

Passeports (٤)

Visa d'entrée (٥)

(٦) أنظر الاتفاقية الخاصة بالملات الدبلوماسية والبروتوكول الخاص بإكتساب الجنسية للملق بها الواقعة في ليبيا في ١٨/٤/١٩٦١ وإنضمت إليها مصر بقتضى القرار الجمهوري رقم ١٩٦٤/٤٦٩ المنشور بالعدد رقم ٢٧١ في ٢٥/١١/١٩٦٤ من الجريدة الرسمية .

Laisser passer (٧)

سفر سارياً وصحياً صادراً من الدولة التي يتبعها ، التي يرغب في القدوم إليها من إحدى تنصلياتها في الخارج ، وفقاً للآحكام المختلفة التي تضعها كل دولة في هذا الصدد .

وتتباين تأشيرات الدخول من حيث الفرض منها ، فمنها للعمل ، ومنها للسياحة .

ويجوز للدولة الدخول في معاهدة دولية الفرض منها إعفاء الأجنبي من الحصول على جواز سفر إكتفاءً بالبطاقة العادية لإثبات الشخصية أو من الحصول على تأشيرة دخول أو منهما جميعاً .

وللدولة أن تفرض مقابلاً مالياً للحصول على تأشيرة دخول في إقليمها بشرط ألا تفالئ في قدره بحيث يمكن اعتباره قهراً على دخول الأجنبي في إقليمها .

٦٠ - القيود المفروضة على الدولة في معاملة الأجنبي في إقليمها :

بعد حصول الأجنبي على تأشيرة الدخول في إقليم الدولة ، فإن المجتمع الدولي يكفل له حداً أدنى للتمتع بالحقوق خلال فترة إقامته في إقليم الدولة التي تلتزم في مواجهة المجتمع الدولي بالإعتراف بالشخصية القانونية للأجانب ، وفي ذلك تأكيد لما قرره المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن " لكل إنسان حق الإعتراف بشخصيته القانونية في كل مكان " .

وقد سبقت الإشارة^(١) إلى أن الحقوق التي يتضمنها الحد الأدنى ترجع إلى أصول خمسة حاصلها الإعتراف للأجنبي بالشخصية القانونية وبحقوقه المكتسبة وبالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية وبحقه في التقاضي وبحقه في الحماية الإدارية للدولة .

فمن حيث الإعتراف بحق الأجنبي المقيم في إقليم الدولة بالشخصية القانونية ، فإن ذلك يعني الإعتراف له بإجراء جميع الأعمال القانونية اللازمة للحياة الفردية ، حيث يكون من حقه إبرام العقود التي تندرج في دائرة القانون الخاص ، ويكون من حقه الزواج وفي التصرف في أمواله عن طريق الية أو الوصية ، وينشأ له الحق في الميراث والتوارث .

ومن حيث الإعتراف للأجنبي بحقوقه المكتسبة ، فإن ذلك يعني الإعتراف له بتملك

(١) انظر بند (٥٨) من الكتاب .

المنقولات والمقارنات إلا أنه للدولة ، محافظة منها على كيانها الإقتصادي والاجتماعي ، أن تحد من حقه في تلك بعض أنواع المنقولات والمقارنات ^(١) ، ما لم تكن قد أقرت بهذا الحق في معاهدة دولية .

والدولة ، وهي تمنح الأجنبي حق التملك ، تلك سلطة الاستيلاء ^(٢) على ما تملكه أو نزع الملكية ^(٣) للمنفعة العامة أو تأمين ملكيته . بيد أن الدولة ، وهي تمارس هذه الإجراءات ، تلزم بتعويض الأجنبي عن الاستيلاء أو نزع الملكية أو التأمين تعويضاً عادلاً ولو كانت لا تقوم بدفع أى تعويض مقابل إتخاذ هذا الإجراءات قبل رعاياها .

ومن حيث الإعراف للأجنبي بالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية ، فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة بالحرريات الأساسية لجميع الأفراد ، إلا أنه لم يحددها ، ولم يبين وسيلة حمايتها عند الإعتداء عليها ؛ فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " ^(٤) الذي تضمن ثلاثين مادة تقرر حقوق الإنسان تأسيساً على فكرة مثالية مشعركة تهدف إليها جميع الشعوب وتستقر في الضمير العالمي . وتضمن الإعلان فيما تضمنه من حقوق ، حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته ^(٥) ، وحقه في الحرية بما تقتضيه من حصانة شخصية ^(٦) ، وحرية العقيدة والفكر ^(٧) ، وحرية الرأي ^(٨)

(١) الرأي الغالب في الفقه الدولي أن للدولة حظر منح الأجانب حق تلك المقارنات . وقد جاء في رسالة أرسلها وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير خارجية المكسيك منشورة في جريدة القانون الدولي ، جزء ٥٥ ، سنة ١٩٢٨ ، ص ٥٦٩ جاء فيها

"Chaque état a le droit absolu dans sa propre Jurisdiction de promulguer les lois sur l'acquisition des propriétés. si le Mexique désire empêcher l'acquisition par des étrangers de droits de propriétés, de quelque nature que ce soit dans sa jurisdiction, ce gouvernement n'a aucune opinion à émettre à cet égard "

Réquisition (٢)

Expropriation (٣)

La déclaration universelle des droits de l'homme (٤)

(٥) المادة ١٢

(٦) المادة ٤

(٧) المادة ١٨

(٨) المادة ١٩

وحقه في المصالح الأدبية والمادية المتولدة من كل إنتاج علمي أو أدبي أو فني له .

وقد قرر الإعلان هذه الحقوق للفرد من حيث هو " إنسان " ، دون التفرقة بين الوطني والأجنبي .

وتبج هذا الإعلان ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ (١) الصادر في ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦ بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمنت ثلاث وخمسون مادة تعترف جميعها بحقوق الإنسان ، التي من أهمها حق الإنسان في الحياة (٢) ، وحقه في الحرية والأمن على شخصه (٣) ، وحرية كل إنسان موجود داخل إقليم أية دولة بصورة قانونية في التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته به ، وحرية في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده (٤) .

ومن حيث الاعتراف للأجنبي بحق التفاضل ، فقد أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت المادة الثامنة منه على حقه في الالتجاء إلى المحاكم الوطنية المختصة لاستعداد حماية القضاء إذا ما اعتدى على أي حق من الحقوق المقررة له في هذا الإعلان . كما أقرت بذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت المادة الرابعة عشر بحقه في المساواة أمام القضاء (٥) ، وحقه في المساواة أمام القانون (٦) .

ولا تعتبر الدولة قد أوفت بالتزامها الدولي بالنسبة للأجانب بمجرد السماح لهم بالالتجاء إلى قضائها ، إذ يقتضي على الدولة بالإضافة إلى ذلك ، توفير كافة الضمانات لحصول الأجنبي على حقه .

(١) الدورة ٢١

(٢) المواد ٦ و٧ و٨

(٣) المواد ٩ و١٠ و١١

(٤) المادة ١٢

(٥) أنظر بالتفصيل مؤلفنا (حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

(٦) المادة ٢٦ .

ويتمتعون على الدولة القيام بتنفيذ الحكم الصادر لصالح الأجنبي ، فإذا تراخست سلطات الدولة في تنفيذ الحكم قامت مسئوليتها الدولية .

وبالإضافة إلى ما تقدم من حقوق للأجنبي ، فللأجنبي حق الإنتفاع بالمرافق العامة ^(١) التي تحقق منفعة عامة ^(٢) كالمساكن والمواصلات والإضاءة ومياه الشرب ، ويكون حرمانيه من الإنتفاع بها اعتداءً وإنكاراً لمخصصاته القانونية ، إلا أنه ليس للأجنبي حق التعلم في مدارس الدولة فهو حق قاصر على الوطنيين ما لم توجد معاهدة دولية تقضى بغير ذلك .

ومن المجمع عليه - عدم تمتع الأجنبي بالحقوق السياسية كحق الفرد في الإنتخاب وحق الترشح للهيئات النهائية المحلية كمجلس الشعب والمجالس المحلية . كذلك ليس للأجنبي حق تولي الوظائف العامة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة .

بيد أن الأجنبي - وفقاً للرأى الراجح - يخضع لمعبه التكاليف العامة ^(٣) التي تفرضها الدولة فيخضع ، من ثم ، للضرائب التي تفرض بالنظر إلى إقامة الفرد في الدولة ، بصرف النظر عن جنسيته ، وما يملكه من أموال أو قيامه بعمل قانوني بها بمقابل .

٦١ - الخروج الإختياري والإجباري من إقليم الدولة :

سبقت الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته .

كما سبقت الإشارة إلى ما تضمنته الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية من حرية كل إنسان في مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده .

لمجوز للأجنبي المقیم على إقليم دولة أخرى أن يشادر ذلك الإقليم في أى وقت يشاء ، وبمغادرة أخرى - يجوز له الخروج من إقليم الدولة بإختياره ، وهو ما يطلق عليه

bénéfice des services publics

(١)

Intérêt collectif

(٢)

charges publiques

(٣)

" **الخروج الاختياري** " ، بيد أن بعض الدول تشترط على الأجنبي ، الذي يرغب في مغادرة إقليمها ، أن يحصل من سلطات الدولة المضيفة على " **إذن خروج** " ^(١) ، ولا يمتنع هذا الإذن عادة إلا بعد أن تتحقق السلطات من أنه غير مطلوب لتنفيذ حكم قضائي مدني أو جنائي ، ومن أنه قام بدفع الضرائب والديون المستحقة عليه .

وغنى عن البيان - أن إذن الخروج يعتبر من الموقوفات التي تعترض الرحلات السياحية ، وتؤدي بالتالي إلى إستبعاد الدولة أو الدول التي تأخذ به من السوق السياحي الدولي ^(٢) ، بصرف النظر عن المزايا أو التسهيلات التي تمنحها للسائحين .

وإنه وإن كان يجوز للأجنبي الخروج بإختياره من إقليم الدولة ، إلا أنه من الممكن إكراهه على الخروج منها ، سواء أكان موجوداً على إقليمها في زيارة مؤقتة ، أم كان قد استقر عليه واتخذ منه محل إقامته ، وهو ما يطلق عليه " **الخروج الإجباري** " الذي قد يتخذ صورة (**الإبعاد**) ^(٣) ، كما قد يتخذ صورة (تسليم الدولة للأجنبي المقيم على إقليمها إلى دولة أخرى) من أجل جريمة يكون قد ارتكبها في إقليم تلك الدولة التي تطلب تسليمه ، أو تنفيذ عقوبة صادرة عليه من محاكمها ^(٤) .

ولهما ما يتعلق بالإبعاد ^(٥) ، فإن المبدأ العام في القانون الدولي يخول الدولة الحق في إبعاد من

Exit Visa

(١)

(٢) في حقبة السبعينات - صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٦٠/٢٩ في شأن حصول الأجانب على إذن لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة حيث نصت مادته الأولى على أنه : لا يجوز لأحد من الأجانب أن يخاطر أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا إذا كان حاصلأ على إذن خاص بذلك (تأشيرة) .
وله ألفت المادة الثالثة من ذات القرار الأجانب للتأشيرات دخول إذا لم تزد مدة إقامتهم في الجمهورية على ستة أشهر من تاريخ وصولهم إليها ، من الحصول على إذن الخروج .

الجرمعة الرسمية - المصد ١٩٦٠/٧/٢ في ١١٥٢ .

Expulsion

(٣)

(٤) يجر نظام تسليم المجرمين *Livraison des criminels* من أبرز صور التعاون التي تمثقت للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الجريمة ، وتظم شروطه وأحكامه الإتفاقيات الدولية المبصرة في هذا الشأن . وتلعب منظمة الإنتربول دوراً هاماً في مجال ضبط المجرمين وتسليمهم التي تضم في عضويتها عدد مائة وستة وعشرون دولة ، والمتخذة من مدينة باريس بفرنسا مقراً لها إختياراً من ١٩٥٦/٦/١٣ وفقاً لما تكفي به المادة ٥٠ من دستور منظمة الشرطة الدولية (إنتربول) .

أنظر مؤلفنا (التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية) ، سابق الإشارة إليه ، بند ٣٠ ، ص ٧٤ .

(٥) يعرف الفقه الإبعاد بأنه (عمل بمقتضاء تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب للمقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإكتفاء) .

تري إبعاداً من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبي للمبعد من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التي يقيم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيفة ، وللمضيف أن يبعد الضيف الذي لم يعد يربط في ضيافته .

وقرار الإبعاد قد يكون قراراً فردياً موقفاً على أجنبي أو عدة أجانب معينين ، كما قد يكون صادراً ضد طائفة من الأجانب وهو ما يطلق عليه (**الإبعاد الجماعي**)^(١) وذلك عند نشوب حرب أو حدوث إضطرابات داخل الدولة^(٢) ، وعلة ذلك أنه قد يكون في وجود الأجنبي ، أو في وجود طائفة معينة من الأجانب على إقليم الدولة ، خطر يمس أمن الدولة في الداخل أو في الخارج أو يهدد نظامها الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي .

وإنه وإن كان للدولة السلطة التقديرية^(٣) في إبعاد الأجانب ، إلا أن ذلك مشروطاً بالآ تعسف في إستخدام هذه السلطة ، فإن تعسفت كان للأجنبي أو للأجانب اللجوء إلى القضاء الوطني لظعن في قرار الإبعاد . كما يكون للدولة التابع لها الأجنبي أو الأجانب الحق في التدخل لحمايتهم سواء بالإحتجاج بالطريق الدبلوماسي ، ولها أن تطالب بالتمريض عن هذا الإجراء التعسفي بواسطة القضاء الدولي^(٤) .

أما من تسليم المجرمين الأجانب ، فحاصل أحكام القانون الدولي أن لكل دولة الحق في تسليم أو عدم تسليم المجرمين الأجانب مهما يكن نوع الجرائم المرتكبة ، ما لم تكن ملتزمة بالتسليم وفقاً لأحكام معاهدة دولية .

ونجد الإشارة إلى أن العرف الدولي تواتر على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية^(٥) .

Expulsion en masse

(١)

(٢) ومن أمثلة ذلك إبعاد تركيا لجميع الإيطاليين سنة ١٩١٢ عند نشوب حرب بينها وبين إيطاليا .

Pouvoir discrétionnaire

(٣)

(٤) يرى فقهاء القانون الدولي - أن حق الدولة في إبعاد الأجنبي في حالة الحرب يجب إطلاقه من كل قيد ويجب أن تترك لها الحرية الكاملة في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين أمنها ، فلا تمتد مسؤوليتها الدولية ولا تكون مطالبة بتعويض .

(٥) أنظر (إتفاقية انتماون القضائي في المواد الجنائية بين مصر وفرنسا) في مؤلفنا (حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية) ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٨٠ وما بعدها .
والدساتير المصرية المتعاقبة تحظر تسليم اللاجئين السياسيين .

المطلب الثاني

مركز الأجانب في التشريع المصري

٦٢ - الإمتيازات الأجنبية في مصر . إجماليات :

أصبحت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٥١٧ ميلادية ، فامتد تطبيق معاهدات الإمتيازات التي عقدها الباب العالي إلى مصر ، شأنها في ذلك شأن البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية أو تلك المعتبرة جزء منها ، ثم إتسع نطاق الإمتيازات المقررة للأجانب في مصر نتيجة لزيادة عدد الجاليات الأجنبية فيها ، بسبب موقعها الجغرافي المتميز .

وأدى ضعف الحكومات المصرية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، بسبب من ولاية (عباس) مرزاً بـ (سعيد) و (إسماعيل) حتى بداية حكم (ثوفاقي) ، إلى التهاون مع الأجانب فمنحوا إمتيازات وإعفاءات جديدة بالإضافة إلى معاهدات الإمتيازات المبرمة مع الباب العالي .

وقد تميز نظام الإمتيازات الأجنبية في مصر بإعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصري الوطني فأدخلت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ التي فقدت بها مصر كيائها وسلطانها ووجودها إلى أن تقر إلغاء الإمتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة بمقتضى (إتفاق مونتري) المعمول به في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ .

ولم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على إعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصري الوطني ، بل إمتد لفتح الأجانب في مصر سلطة مراقبة التشريع ، وبيان الحدود التي ينطبق فيها . فالقانون الذي تصدره السلطة التفسيرية المصرية يكون واجب النفاذ على المصريين ، ولكنه لا يسرى على الأجانب إلا بموافقتهم وموافقة دولهم ^(١) ، الأمر الذي أصبح معه السيادة التشريعية المصرية معقدة حتى بعد ثبوت الشخصية الدولية لمصر إلى أن تم توقيع إتفاق مونترو بسويسرا في ١٩٣٧/٤/١٢ ^(٢) .

(١) المادة الثانية عشرة من القانون المدني المخطط .

(٢) د. لطيفة محمد سالم ، النظام القضائي المصري الحديث ، الجزء الأول ، طبعة ١٩٨٤ .

كما لم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على فقدان مصر لسيادتها التشريعية قبل الأجانب ، بل تجاوز إلى الحد الذى أصبحت معه لوائح البوليس والأمن لا تسرى عليهم إلا إذا وافقت عليها الجمعية العمومية العادية لحكمة الاستئناف المختلطة . وكانت حصانتهم هذه غير مقصورة على أشخاصهم بل كانت تلحق مساكنهم ^(١) . بل وفقدت مصر حقها فى إبعاد الأجانب الذى يعتبر وجوده خطراً على الأمن والنظام ^(٢) .

خلاصة القول - فإن مركز الأجانب فى مصر قبل إلغاء الإمتيازات الأجنبية - بمقتضى إتفاق مونتريو - كان يلقى مركز المصريين ^(٣) ، إلى أن نصت المادة الأولى من الإتفاق على إعلان الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الإمتيازات فى القطر المصرى إلغاء تاماً من جميع الوجوه .

وهكذا إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه ، لا يرد على حريته هذه سوى قيد (الحد الأدنى لامتتع الأجانب بالحقوق) الذى يكفله القانون الدولى ، أو القواعد الإتفاقية ^(٤) المنصوص عليها فى المعاهدات الدولية التى تمتعها مصر مع غيرها من الدول .

٦٢ - حقوق الأجانب فى التشريع المصرى المعاصر :

بعد أن إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه أصدر

(١) كان لا يميز لرجال السلطة المحلية دخول مسكن أحد الأجانب إلا بحضور مندوب القنصلية إلا فى أحوال إستثنائية .

هذا والدول الأوروبية التى كانت تتمتع بنظام الإمتيازات هى -

- ١ - ألمانيا ، ٢ - النمسا ، ٣ - المجر ، ٤ - بولندا ، ٥ - رومانيا ، ٦ - سويسرا ، ٧ - تشيكوسلوفاكيا ، ٨ - يوغوسلافيا .

(٢) كانت مصر لا تملك سوى طلب إبعاد الأجانب الخطرين من القناصل الذين كانوا يملكون الحق فى رفض طلب الحكومة المصرية التى كانت لا تملك سوى إحالة الأمر إلى لجنة تحكم مكونة من تسعة قناصل للبت فى الإبعاد .

(٣) وقد حير عن ذلك الأستاذ الدكتور حامد سلطان ، صيد نقباء القانون الدولى العام فى مصر ، بقوله : (وقد كان لهذا المركز الشاذ نتائج وخيمة إذ إحتقد الأجانب أن مصر قد سخرت لنفهم ، وأن المصريين قوم أذى منهم حضارة ووطنية وكرامة) ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، المرجع السابق ، بند ٥٠٤ ، ص ٤٢٢ .

Restrictions conventionnelles

(٤)

المديد من التشريعات المنظمة لمركز الأجانب مراعيًا أحد الأذى لمتعمهم بالحقوقي الذي يكفله القانون الدولي أو القيدود الإتفاكية المنصوص عليها فى المعاهدات الدولية التى تعقدها مصر مع غيرها من الدول (١).

ويجدر الإشارة إلى أن المرجع التشريعى فى شأن دخول وإقامة الأجانب فى مصر واخراج منها هو القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ (٢) ، المعدل بالقانون رقم ٤٩ / ١٩٦٨ (٣) والقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨٠ (٤) ، الذى تضمن ثمانية أبواب ، أولها فى (قواعد عامة) ، وثانيها فى (تسجيل الأجانب) ، وثالثها فى (تراخيص الإقامة) ، ورابعها فى (الإبعاد) ، وخامسها فى (أنواع التأشيرات) وسادسها فى (وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب واللجئين) ، وسابعها فى (إعفاءات) ، وثامنها فى (المقويات) التى تكفل تنفيذ أحكام القانون .

هذا وصدرت لتنفيذ أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل مجموعة من القرارات الوزارية (٥).

وفى نطاق الحد الأدنى للتمتع بالحقوقي - يتمتع الأجانب فى مصر بالحقوقي الخاصة والحقوقي

(١) من المقرر أن قواعد القانون الدولي - ومصر عضو من المجتمع الدولي - تحترق بقيامه - تعد مبدئية فى القانون الداخلى دون حاجة إلى إجراء تشريعى ليلزم القانونى المصرى بأعمالها فيما يمرض عليه من مسائل تتناولها تلك القواعد ولم يتعرض لها القانون الداخلى طالما أنه لا يعرّض على هذا التطبيق إخلال بمصومه . فلف ، الطمان ولما . ٢٩٥ / ٥١ ق ٢١١ و ٥١ / ٥١ ، جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٨٢ ، ص ٢٢ ، ص ٢٢٠ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٧١ فى ٢٤ / ٣ / ١٩٦٠ .

(٣) الجريدة الرسمية فى ٢ / ١٠ / ١٩٦٨ .

(٤) الجريدة الرسمية فى ١٨ / ٧ / ١٩٨٠ .

(٥) جميع هذه القرارات منشورة فى الجريدة الرسمية العدد ١٤٦ الصادر فى ٢ / ٧ / ١٩٦٠ وهى -

١- القرار رقم ٢١ / ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة واخراج منها .

٢- القرار رقم ٢٢ / ١٩٦٠ فى شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة واخراج منها .

٣ - القرار رقم ٢٣ / ١٩٦٠ فى شأن إعفاء التأشيرات بالنسبة لطلاب جامعات الدول العربية .

٤ - القرار رقم ٢٧ / ١٩٦٠ فى شأن وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب (تذاكر مرور) .

٥ - القرار رقم ٢٩ / ١٩٦٠ فى شأن الحصول على إذن لمغادرة أراضى الجمهورية العربية المتحدة الذى ألقى بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ / ١٩٧٤ .

٦ - القرار رقم ٣٠ / ١٩٦٠ فى شأن لجان المصوحين .

٧- القرار رقم ٣١ / ١٩٦٠ فى شأن التأشيرات المعدل بالقرار رقم ٢٢ / ١٩٦٧ للمغير فى ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ .

العامة دون الحقوق السياسية .

فالأجنبي في مصر يتمتع بحرية العقيدة وحرية ممارسة الديانة علناً في حدود النظام العام والأداب العامة ، والحرية الفردية ، وحرية المسكن ، وحرية التنقل في حدود الصالح العام والنظام العام والأداب العامة والصحة العامة والضرورات الأمنية .

وللأجنبي حق التقاضي أمام القضاء في مصر كمدعى ومدعى عليه ، وهو حق لا يرد عليه قيد أو شرط ، كما يتمتع بحقه في حماية الدولة لأمواله .

وقد اعترف المشرع المصري للأجنبي بالشخصية القانونية ، فله الحق في إبرام العقود المختلفة المدنية والتجارية ، وله الحق في تأسيس الشركات التجارية سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال ، وسواء أكانت الشركات استثمارية أو غير استثمارية .

كما له حق العمل في مصر وفقاً للإطار المحدد في قانون العمل المصري ، وله حق تلك الأموال المنقولة والمقارنات وفقاً للضوابط والأحكام المقررة في قانون تلك الأجانب للمقارنات أو في قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي أو في قانون الاستثمار .

٦٤ - تعريف الأجنبي في القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل :

عرّفت المادة الأولى من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل الأجنبي بأنه (كل من لا يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية) وهو تعريف يتفق مع القواعد العامة ، ويجعل إصطلاح الأجنبي ينصرف إلى كل من لا يتمتع بهذه الجنسية سواء أكانت له جنسية معينة أم كان عديم الجنسية أو مجهول الجنسية .

٦٥ - القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر :

حظرت المادة الثانية من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل على الأجنبي دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلاً على جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلاده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخلية أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر وتكون صادرة من إحدى السلطات المذكورة ، ويشترط فيها أن تُحْمَل حاملاًها العودة إلى البلد الصادرة من

سلطاته .

كما أوجب المشرع المصري أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشراً عليه من وزارة الداخلية المصرية أو من إحدى السلطات السياسية أو القنصلية المصرية أو أية هيئة تندبها الحكومة المصرية لهذا الغرض .

فالاجنبي القادم إلى مصر يلزم - كقاعدة عامة - أن يكون حاصلاً على تأشيرة دخول مسبقة تمتح من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية في الخارج أو من ديوان مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (قسم التأشيرات الفخول) ويقدم الطلب في هذه الحالة من خلال صديق أو قريب أو أي مواطن أو اجنبي مقیم في مصر ^(١) .

بيد أنه تيسيراً على السافحين والزائرين والقادمين لأي غرض آخر ، فإنه يمكن للاجنبي الحضور إلى مصر مباشرة دون تأشيرة دخول مسبقة ويمتخ تأشيرة دخول إضطرابية ^(٢) فور وصوله إلى الموانئ والمطارات المصرية ، وإقامة لمدة شهر .

أما رعايا الدول العربية وغينيا ومالطة ، فإنهم لا يكفلون بالحصول على تأشيرات دخول مسبقة أو تأشيرات دخول إضطرابية ، ويسمح لهم بالدخول لمصر مباشرة دون تأشيرات .

يحظر منح التأشيرات الفخول الإضطرابية للفئات الآتية :

١ - الأجانب القادمون من عبر منافذ سيناء ، فإنه يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ولا يمتخون تأشيرات إضطرابية عند الوصول .

٢ - القادمون عبر منافذ جنوب سيناء لزيارة منطقة ساحل خليج العقبة فقط وسانت كاترين ، فإنه يحظر دخولهم بدون تأشيرات مسبقة لزيارة هذه المنطقة - دون سواها - لمدة أقصاها أسبوع واحد فقط . وهذه المنافذ هي ->

(١) منفذ طابا البري .

(١) دليل التعامل مع مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، طبعة ١٩٨٩ ، ص ٢٢ .

Emergency visa

(٢)

(ب) مطار سانت كاترين .

(ج) مطار رأس نصراني (شرم الشيخ) الجوي .

(د) ميناء شرم الشيخ البحري .

(هـ) مرسى قابوس (ذوبيج) للمؤقت .

وتختتم جوازات سفر هذه الفئة بالخاتم الدال على السماح بإرتياد هذه المنطقة فقط ، الأمر الذي يحظر معه على هذه الفئة إرتياد باقي مناطق الجمهورية ، إلا أنها معفاة من التسجيل خلال سبعة أيام من تاريخ الوصول .

٣ - رهايا بعض الدول الذين يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ويحظر منحهم تأشيرات دخول إضطرابية بموانئ الوصول مثل إسرائيل والهند وسيريلانكا وتايلاند وماليزيا وبنجلاديش والفلبين وباكستان وغيرها .

٤ - الأجانب الحاصلون على إقامة في مصر لغرض السياحة ، فإنهم لا يطالبون بالحصول على تأشيرات دخول إذا سافروا وعادوا خلال مدة الإقامة أو خلال ستة شهور أيهما أقل .
هذا ويشترط أن يكون جواز سفر الأجنبي ساريا لمدة شهرين على الأقل لمنح تأشيرة الدخول .

٦٦ - تأشيرات الدخول الدبلوماسية :

ولمعا لقرار وزير الداخلية رقم ٣١/ ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٢٢/ ١٩٦٧ في شأن التأشيرات ، تختص وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية في الخارج بمنح **التأشيرات الدبلوماسية والخاصة ولمحة وللمعاملة** .

وتنتج إدارة المراسم بوزارة الخارجية تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمحة وللمعاملة ؛
وتنتج الهيئات الدبلوماسية في الخارج تأشيرات الدخول والمروء الدبلوماسية والخاصة ولمحة وللمعاملة .

وفيما يتعلق بالتأشيرات الدبلوماسية فإنها تمنح للفئات الآتية :-

١ - حاملو جوازات السفر الدبلوماسية الأجنبية .

٢ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من الشخصيات ذوى المكانة الذين يمنح نظراؤهم في مصر جوازات سفر دبلوماسية .

أما التفويضات الخاصة فتمنح للنفقات الآتية -

- ١ - حاملو جوازات السفر الخاصة الأجنبية وما في حكمها .
- ٢ - حاملو تذاكر المرور التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة .
- ٣ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من ذوى المكانة الذين يمنح نظراؤهم في مصر جوازات سفر خاصة .

أما التفويضات المهمة فتمنح حاملي جوازات السفر الأجنبية المهمة .

أما تفويضات المجاملة^(١) فتمنح للنفقات الآتية -

- ١ - موظفو الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة ومندوبو الدول في المؤتمرات الذين يحملون جوازات سفر عادية ومن إليهم ، ومن يرى معاملتهم كذلك نظراً لمراكزهم .
- ٢ - الموظفون الإداريون والكتابيون التابعون للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية الذين يحملون جوازات سفر عادية .
- ٣ - أتباع أعضاء السلك السياسى والقنصلى الوطنى والأجنبى .

وقد فرقَ القرار الوزارى بين تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة وبين تأشيرات الدخول والمرور المهمة أو للمجاملة .

ففيما يتعلق بتفويضات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة^(٢) حدد صلاحيتها المصروع بستة أشهر على الأكثر وبمصرط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز مع عدم تجديد مدة الإقامة .

وفيما يتعلق بتفويضات الدخول والمرور المهمة و للمجاملة^(٣) فإن المصروع حدد

Courtoisie

(١)

(٢) الملّوشر بها على جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة .

(٣) الملّوشر بها على جوازات سفر عادية

صلاحيتها بستة أشهر مع تحديد مدة الإقامة في مصر بحيث لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر في حالة الدخول وسبعة أيام في حالة المرور ، وبشرط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز .

وقد أجاز المشرع أن تكون جميع التأشيرات السابقة صالحة لمدة سفرات .

أما التأشيرات العودية الدبلوماسية والخاصة ولهمة والمجاملة ، فإن المشرع حدد صلاحيتها بستة أشهر من تاريخ منحها مع جواز صلاحيتها لمدة سفرات خلال هذه المدة .

بيد أنه بالنسبة إلى الحاصلين على تأشيرات لهمة وللمجاملة وكذلك الحاصلون على تأشيرات خاصة على جوازات سفر عادية ، فإنه يتعين ألا تتجاوز صلاحية تأشيرة العودية مدة الإقامة المرخص بها .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمتنع الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم^(١) أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح أى تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

٦٧ - تأشيرات الدخول العادية :

وفقاً لقرار وزير الداخلية المشار إليه ، فإن التأشيرات العادية نوعان ، (١) للدخول ، (٢) للمرور .

وهذه التأشيرات صالحة لدخول مصر أو المرور منها لسفرة واحدة مالم يخص فيها على جعل صلاحيتها لأكثر من سفرة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها ويجوز لظروف إستثنائية جعل صلاحيتها لمدة ستة .

هذا ويجوز بإذن من وزارة الداخلية - في غير الحالات المنصوص عليها في القرار الوزاري - أن تجعل تأشيرة الدخول أو المرور صالحة لمدة سفرات أو لمدة تزيد على ستة .

(١) قوائم المنوعين من السفر والدخول والمرور .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

٦٨ - التأشيرات السياحية القربية :

فوض القرار الوزاري المشار إليه للتصليات المصرية فى منح تأشيرات دخول بفرض السياحة والزيرة بصرف النظر عن جنسية الطالب أو دياتته دون الرجوع إلى وزارة الداخلية .

بهد أنه اشتراط ألا يكون إسم الطالب مدرج على القوائم وألا يكون من الفئات التى تضمنتها منشورات وزارة الخارجية .

هذا وتكون التأشيرة صالحة للإستعمال خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها وصالحة للإقامة فى مصر مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أشهر .

وللتصلية رفض منح التأشيرة وإحالة الطلب إلى وزارة الداخلية مرفقاً به الأسباب التى دعتها إلى عدم منح التأشيرة .

٦٩ - التأشيرات السياحية الجماعية :

أجاز القرار الوزاري المشار إليه للتصليات المصرية أن تمنح تأشيرات جماعية لكل مجموعة من السافحين يتقدمون إليها من طريق :

١ - مندوب عن المجموعة الطالبة ، (أ)

٢ - شركة السياحة المنظمة للرحلة ، (أ)

٣ - شركات الطيران أو الملاحة .

كما أجاز القرار منح التأشيرة للمجموعة من خلال جواز سفر جماعى واحد صادر من سلطات بلدهم المختصة وعليه صورهم الفوتوغرافية .

واعتبر القرار المذكور **الكشوف التي تعدها شركات السياحة** وتعتمدها السلطات الرسمية المختصة بمثابة جواز سفر جماعي بشرط وجود الصور الفوتوغرافية عليها .

ولم يشترط القرار الوزاري في الحالتين السابقتين حمل كل فرد من أعضاء الرحلة لجواز سفر فردي .

وفي حالة تعلق إصدار جواز سفر جماعي وفقاً لما تقدم ، جاز منح التأشيرة السياحية الجماعية وفقاً لما يأتي :

١ - إما على **الكشوف التي تعدها شركات السياحة والمعتمدة منها** . ولا يشترط في هذه الحالة ضرورة إحتواء هذه **الكشوف على الصور الفوتوغرافية** لأعضاء الرحلة ، وإنما يشترط أن يحمل عضو الرحلة جواز سفره الفردي الخاص لمراجعة ومطابقة البيانات المدونة **بالكشوف على الجواز** .

٢ - وإما على جواز السفر الجماعي الصادر من السلطات المختصة والذي لا يحمل الصور الفوتوغرافية بشرط حمل أعضاء الرحلة بطاقات إثبات الشخصية صادرة من السلطات المختصة .

هذا ويمتنع ركاب **السياحة** التي تمر بأكثر من دولة عند رغبتهم في زيارة مصر تأشيرات دخول سياحية .

٧٠ - **ريانة السفن والطائرات . إلزام خاص :**

أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل على ريانة السفن والطائرات عند وصولها إلى الأراضي المصرية أو مغادرتها أن يقدموا إلى الموظف المختص بالميناء كشفاً بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم ، وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات غير صحيحة أو سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها .

هذا وقد نصت المادة ٤١ من القانون على عقاب الريان المخالف لأحكام المادة السابعة

المجاز إليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر^(١) وبضرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً ولا تزيد عن مائتي جنيه .

٧١ - تسجيل الأجانب :

توجب المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩^(٢) على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال **سبعة أيام** من اليوم التالي لوصوله لأرض مصر بتأشيرة دخول أو تأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكون فيها ، وأن يحرر إقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته العادية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الشخص الأوراق المثبتة لشخصيته .

هذا وقد أضافت المادة التاسعة **الأجانب ثور الإقامة الخاصة**^(٣) عند عودتهم إلى مصر بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر .

كما أوجبت المادة العاشرة من القانون المذكور على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقيم في دائرته بموانئه الجديد فإن كان إنتقاله إلى بلد آخر وجب عليه أيضاً أن يتقدم **خلال يومين** من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد بإقرار إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص في البلد الذي إنتقل إليه .

وقد أضافت المادة العاشرة المذكورة في فقرتها الثانية **الأجانب الذين قِيمُوا بتأشيرات سياحية خلال الشهر الأول لوصولهم البلاد** .

(١) عقوبة الحبس وفقاً للمادة المذكورة وجوبية وليست جزائية .

(٢) المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٨/٤٩ للمنفور: ١٩٦٨/١٠/٣ .

(٣) أنظر لاحقاً الأجانب ثور الإقامة الخاصة المنصوص عليهم في المادة ١٨ من القانون .

وتدأجازت المادة الحادية عشرة^(١) من القانون إعفاء الاجنبي من شرط الحضور شخصياً إلى مكتب تسجيل الاجانب أو مقر الشرطة^(٢) لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية أو لأعذار مقبولة ، بيد أنه يلتزم بتحرير الإقرار كتابة على النموذج المعد لذلك على أن يقوم بتسليمه من يتوب عنه إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال سبعة أيام من اليوم التالى لوصوله للقراضى المصرية .

٧٢ - منهى المنشآت الفندقية . إلزام خاص :

أوجبت المادة الثانية عشر من القانون على مفهى الفندق أو التزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أوى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى إبلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع فى دائرته محل سكن الاجنبي من إسم هذا الاجنبى ومحل سكنه خلال ٤٨ ساعة من وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ كذلك عند مفادرة الاجنبى خلال ٤٨ ساعة .

ويجدر الإشارة إلى أن المنشأة الفندقية تلزم بتسجيل النزلاء الاجانب والمصريين على السواء . كما تلزم المنشأة الفندقية بإستلام جوازات سفر النزلاء الاجانب وإرسالها للقيده بمكاتب الجوازات المختصة مكانها خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ وصول النزىل الاجنبى .

كما تلزم المنشأة الفندقية^(٣) بتسجيل النزلاء أىأ كانت جنسيتهم فى السجل المعد لذلك مبيهاً فيه الإسم ... الجنسية ... رقم جواز السفر أو البطاقة الشخصية أو العائلية فى حالة كونه مصرياً ... تاريخ الوصول ... الجهة القادم منها ... تاريخ المفادرة ... الجهة المسافر إليها . وقد نصت المادة ٢٨ من قانون المحال العامة بأنه على كل مستغل لمحل هام من النوع الثانى (الفنادق ... البنىسونهات ... إلخ ..) أن يمسك دفترأ مطابقاً للنموذج الذى تمتدده وزارة الداخلية وأن تستخم كل صحيفة بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع المحل فى دائرتها . وعليه أن يدرج فيه إسم

(١) للمدلة بالقانون رقم ١٩٦٨/٤٩ .

(٢) المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون .

(٣) أنظر مولفتنا (الجرائم السخاية فى التشريع المصرى) ، سابق الإشارة إليه ، بند ٤١ هامش (٢) و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ .

ولقب كل شخص يأوى إلى محله يوم حضوره مع بيان جنسيته وصناعته وموطنه في مصر أو في الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل . ويجب أن يكون الدفتر خالياً من أى فراغ أو كتابة في الحواشى أو كشط أو تحشير فيما تَوْنُ فيه . وعلى مستغل المحل أن يقدم للشرطة كل صباح بياناً مطابقاً لما هو مدوّن بالدفتر سالف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا في المحل أو غادروه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة .

هذا وتعايب المادة ٤١ من القانون ١٩٦٠/٨٩ المعدل كل من يخالف حكم المادة الثانية عشرة المشار إليها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً ولا تزيد على مائتي جنيه ، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى . **وتلك هي العقوبة المقررة للجريمة في صورتها البسيطة .**

أما من عقوبة هذه الجريمة في صورتها المشددة ، فقد جعلها المشرع الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مصري إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع مصر أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .

بيد أن المادة الخامسة عشرة من القانون المذكور أجازت لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وبإذن خاص منه وإعذار يقبلها أن يتجاوز عن عدم مراعاة حكم المادة الثانية عشرة ، وله أن يتصالح ^(١) فيها مقابل دفع المخالف خمسة جنيهات .

٧٣ - واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر :

مع عدم الإخلال بحظر تواجد الأجنبي في بعض المناطق المصرية المقررة في القوانين والقرارات

(١) التصالح تعبير عن إرادة فردية ، تكتفاه وتؤكد صحته السلطة الإدارية المختصة ، ويمضي تخلي الرد عن الضمانات التضامنية التي تقررهما المشرع بسدد الجريمة التي ارتكبتها ، محققاً بذلك أيضاً تخلي الدولة عن حقها في العقاب وتنقضي بذلك الجريمة .

د. عبد الحميد الهولاني ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ ، ص ٤٦ و ٤٧ .

والأوامر العسكرية^(١) ، يلتزم الأجانب خلال مدة إقامتهم في مصر بأن يقدموا متى طلب منهم جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يدلوا بما يسألون عنه من بيانات وأن يتقدموا عند الطلب إلى وزارة الداخلية أو فروعها أو مقر الشرطة المختص في المهعاد الذي يحدد لهم .

كما أوجبت الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة على الأجانب في حالة فقد أو تلف جواز السفر أو الوثيقة إبلاغ مقر الشرطة خلال **ثلاثة أيام** من تاريخ الفقد أو التلف .

٧٤ - أصحاب الأعمال . إلزام خاص :

تضمنت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ١٦٠/٨٩ المعدل إلزاماً خاصاً بأصحاب الأعمال المصريين فأوجبت على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب ، أو مقر الشرطة الذي يقع محل العمل في دائرته إقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت إلحاق الأجنبي بخدمته ، وعلى صاحب العمل عند إستهاء خدمة الأجنبي أن يقدم إقراراً بذلك إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة خلال ٤٨ ساعة من إنتطاع علاقته به .

٧٥ - السلطات المختصة لتغيير عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة :

منح المشرع منح عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة إصدار الإذن ، ولاعذار يقبلها ، بالتجاوز عن عدم مراعاة الأحكام الخاصة^(٢) بتسجيل الأجانب أو تغيير محل إقامتهم والإلتزام الخاص بمديري المنشآت الفندقية وأصحاب الأعمال وتراخيص الإقامة .

كما له أن يتصالح في هذه المخالفات مقابل دفع المخالف مبلغ خمسة جنيهات .

(١) أمر رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ / ١٩٧٩ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجريدة الرسمية ، العدد ١٩ مكرر بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ .

أمر رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٤ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجريدة الرسمية ، العدد ٤٩ مكرر بتاريخ ٩/١٢/١٩٨١ .

(٢) المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٦ من القانون .

٧٦ - إقامة ^(١) الأجانب في مصر :

نظم الباب الثالث من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ الممدل ^(٢) تراخيص إقامة الأجانب في مصر ، وأوجب على كل أجنبي أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يفاذر الأراضي المصرية عند إنتهاء مدة إقامته ما لم يكون قد حصل قبل إنتهائها على ترخيص من وزارة الداخلية في مد ^(٣) إقامته .

وقد قسمت المادة السابعة عشرة الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات هي :-

١ - الأجانب ذوو الإقامة الخاصة ^(٤) .

٢ - الأجانب ذوو الإقامة العادية ^(٥) .

٣ - الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة ^(٦) .

٧٧ - الفئة الأولى ، الأجانب ذوو الإقامة الخاصة :

حددت المادة الثامنة عشرة الأجانب ذوو الإقامة الخاصة على النحو التالي :

١ - الأجانب الذين ولدوا في مصر قبل تاريخ المرسوم بقانون رقم ٧٤/١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤/١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٩/١٩٦٠

Residence	(١)
	(٢) المواد من ١٦ إلى ٢٤
L'extension	(٣)
Special residence	(٤)
Ordinary residence	(٥)
Temporary residence	(٦)

المعدل وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٣ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر أكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٩/١٩٦٠ وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٤ - الأجانب الذين همضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات يجرى تجديدهم بانتظام وبشرط دخولهم الأراضي المصرية بطريق مشروع (١) .

٥ - العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والإقتصاد وشبههم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد (٢) .

ومدة الإقامة الخاصة لهذه الفئة من الأجانب ~~سنوات~~ تتجدد عند الطلب إلا إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو إقتصادها القومي أو الصحة العامة أو كان عالة على الدولة فيكون لوزير الداخلية حيثئذ أن يصدر قراراً بإبعاد الأجنبي بعد عرض الأمر على لجنة الإبعاد المنصوص عليها في المادة ٢٩ وصدر موافقتها على الإبعاد .

كما أنه لوزير الداخلية أن يأمر بترحيل من يرى إبعاده مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالمودة إلى الأراضي المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

(١) ويلزم أن يكون الأجانب في الحالتين (٣ ، ٤) يقومون بأعمال مهيئة للإقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد .

وتعين هذه الأعمال والخدمات بقوائم من وزير الداخلية .

وقضت محكمة القضاء الإداري بأن (الأخيرة في شئون الجهاد ليست من الأعمال المهيئة للإقتصاد القومي أو نوع من الخدمات العلمية أو الثقافية أو الفنية التي تحوز البلاد) . حكم ١٩٥٦/٤/٤ ، مجموعة المحكمات ، ص ٨ ، ص ١١٤٠ .

(٢) ويصدر بشأنهم قرار من وزير الداخلية .

٧٨ - الفئة الثانية . الأجانب ذوو الإقامة العادية :

حددت المادة التاسعة عشرة الأجانب ذوو الإقامة العادية الذين مضى على إقامتهم في مصر خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٧٤ ولم تشطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦٠/٨٩ وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .
ومدة الإقامة الخاصة بهذه الفئة من الأجانب خمس سنوات يجوز تجديدها .

٧٩ - الفئة الثالثة . الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة :

الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر فيهم شروط الأجانب ذوو الإقامة الخاصة أو العادية .

وقد أجاز المشرع^(١) منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها ستة يجوز تجديدها .
كما أجاز المشرع منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات يجوز تجديدها وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية على التفصيل الآتي في البندين التاليين .

٨٠ - الإقامة الثلاثية^(٢) :

مدة الإقامة الثلاثية ، كما سبقت الإشارة ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتفتح للفئات الآتية من الأجانب المرتبطين بمصر بسبب العمل أو الإحتياجات المعاقلة أو الإنسانية أو السياسية ، وزوجاتهم وأولادهم ،

١ - زوجات وأرامل المصريين والأجانب الحاصلين على إقامة خاصة أو عادية .

٢ - من لقدوا حقهم في الإقامة الخاصة أو العادية .

٣ - أبناء المصريين .

٤ - الأبناء البالغين الذين منح أبائهم الجنسية المصرية ولم يشملهم قرار المنع .

(١) مادة ٢٠ من القانون .

٥ - المستثمرين .

٦ - نزلاء الملاهي من العجزة وكبار السن .

٧ - العاملين بالحكومة والقطاع العام .

٨ - الفلسطينيين العاملين بإدارة المحاكم العام لقطاع غزة والمعالين منهم للمعاش وأبنائهم الذين تجاوزوا سن الرشد .

٩ - الذين يتقاضون معاشات من الحكومة المصرية .

١٠ - الذين تكفي الإتفاقيات الدولية بمنحهم الإقامة الثلاثية .

١١ - أزواج المصريات الذين مضى على زواجهم أكثر من خمس سنوات ولديهم تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة أو كانوا يعملون من شرط الحصول على ترخيص العمل مثل العاملين بالحكومة والهيئات والمنظمات الحكومية .

١٢ - المصرية التي فقدت جنسيتها المصرية نتيجة زواج من أجنبي ودخلها في جنسيته .

١٣ - المصري الذي فقد جنسيته المصرية نتيجة تبنته بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك مع عدم احتفاظه بالجنسية المصرية وأولاده القصر متى شملهم الإذن بالجنس .

٨١ - الإقامة المؤقتة لغير السياحة (١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد ، وتمتع للفعات الآتية من الأجانب :

١ - الأجانب الذين يعملون بموجب ترخيص عمل من وزارة القوى العاملة للمعالين بالقطاعين العام والخاص ، كما تمتع لزوجاتهم وأولادهم .

٢ - الأجانب الذين يعملون في الحكومة والهيئات العامة كما تمتع لزوجاتهم وأولادهم .

٣ - الدارسين بالجامعات والمعاهد والمدارس بموجب تحويلات نقدية شهرية .

٤ - أزواج المصريات الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أنجب منها أولاداً - أيهما

أقرب - وأيضا أقارب الزوج حتى الدرجة الثانية يمنحون الإقامة لمدة سنة كاملة بكفالة الزوجة المصرية .

٥ - أزواج الأجانب المرحض لهم بالإقامة الخاصة - بصفتهم الشخصية الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أعجب منها - أيهما أقرب - يمنحون إقامة لمدة سنة بكفالة الزوجة .

٦ - الأبناء المعجوزين سن الرشد للأجانب المرحض لهم في الإقامة بموجب تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة ، بكفالة أبائهم .

٧ - والد ووالدة الأجنبي المستمر المرحض له في الإقامة المؤقتة لغیر السياحة (إقامة ثلاثية أو لمدة سنة) بكفالة المستمر وبموجب خطاب توصية من هيئة الإستثمار .

٨ - الأجانب الذين يحتفظون بودائع مالية سنوية بالبنوك المعتمدة بمصر ، بحيث لا يقل مبلغ الوديعة عن ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي (خمسین ألف) أو ما يعادله بالعملة الحرة ، ويرخص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر في الإقامة المؤقتة لغیر السياحة ^(١) .

٩ - الأجانب الذين يمتلكون عقارا سواء أكان سكنا أو أرض فضاء مخصصة لسكنهم أو مزاوله نشاطهم الخاص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر ، بشرط ألا تقل قيمة العقار عن ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي (خمسين ألف) أو ما يعادله بالعملة الحرة يتم تحويلها عن طريق أحد البنوك المصرية .

١٠ - الأجانب أصحاب المعاشات غير الحكومية الذين أقاموا بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات تتجدد بانتظام بحيث لا يقل مبلغ المعاش عن ١٨٠ دولار أمريكي أو ما يعادله شهريا ^(٢) .

هذا ولا يجوز لأفراد هذه الفئة الغياب إلى الخارج مدة تزيد على ستة أشهر أو مدة

(١) لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد .

(٢) هذا المبلغ غير ثابت وإنما يتغير وفقا لقرارات وتعليمات وزارة الداخلية في هذا الشأن .

ترخيص الإقامة ، أيهما أقل ، ما لم يحصل قبل سفره على تأشيرة عودة صالحة لمدة تزيد عن ستة أشهر ولا تتجاوز ستة أو مدة الإقامة ، أيهما أقل ، بشرط تقديم مبررات جدية لطلب هذه التأشيرة .

٨٢ - الإقامة المؤقتة للسياحة ^(١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد ، وتمنح للسياحة والزيارة والملاج وما شابه ذلك بموجب تحويل تقدي بإحدى العملات الحرة .

ويستثنى من التحويل التقدي الأجانب الذين يقدمون كفالة من إحدى السفارات الأجنبية أو المنظمات الدولية أو الوزارات والمصالح الحكومية المصرية أو شركات قطاع الأعمال العام المصرية ، وكذا من يقدمون كفالة شخصية من أحد الأقارب (مصري أو أجنبي مقيم) حتى الدرجة الرابعة .

ومجرد الإشارة إلى أن الأجانب المرخص لهم بالإقامة المؤقتة للسياحة يمكنهم الحصول على تأشيرات عودة لإمكان السفر ثم العودة لإستئناف إقامتهم دون مطالبتهم بتأشيرات دخول أو تحويلات نقدية جديدة ، بشرط عودتهم خلال مدة صلاحية تأشيرة العودة .

أما المرخص لهم بالإقامة المؤقتة لغير السياحة فإنهم معفون من الحصول على تأشيرة العودة .

هذا وعند إنتهاء إقامة الأجنبي فإنه يجوز له مغادرة البلاد خلال ١٥ يوماً أو التقدم لتجديد الإقامة وإلا اعتبر مخالفاً ^(٢) .

٨٣ - إذن التفتيب ^(٣) :

تقضى المادة الثانية والمصريين من القانون بعدم جواز التفتيب في الخارج لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية ^(٤) مدة تزيد على ستة أشهر مالم يحصل قبل سفره أو قبل إنتهاء هذه المدة على إذن

Tourist Temporary Residence

(١)

(٢) رعايا السودان معفون من الحصول على تصاريح الإقامة وإجراءات التسجيل أما رعايا الأردن معفون من الحصول على تصاريح الإقامة فقط .

Absence permit

(٣)

(٤) الأجانب ذوو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة العادية .

بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لا عذر يقبلها .

ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين .

ويعترب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتخبرون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك .

٨٤ - مخالفة الغرض من ترخيص الدخول أو الإقامة :

تتضمن المادة الثالثة والمضامين بأنه لا يجوز للأجنبي الذي رخص له في الدخول أو في الإقامة لغرض معين أن يخالف هذا الغرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

٨٥ - المتطعون بالإقامة الخاصة :

تتضمن المادة الرابعة والمضامين من القانون بأنه لا يتمتع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه حين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية في مصرستان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

٨٦ - الإبعاد :

سبقت الإشارة^(١) إلى أن الإبعاد يصرّف بأنه عمل بمقتضاء تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإقتضاء .

فالبدء العام في القانون الدولي يخول الدولة الحق في إبعاد من ترى إبعادهم من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبي المبعد من المقيمين إقامة مؤقتة على إقليم الدولة ، أو من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التي تقيم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيفة ، وللمضيف أن يتخذ الضيف الذي لم يعد يرغب في ضيافته .

(١) بند ٦٠ من الكتاب .

وقد قضت المحاكم الإدارية العليا ^(١) بأنه : (من الأصول المسلمة أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق في اتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للمحافظة على كيانها وأمنها في الداخل ومصالح ورايها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أم عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلا تلزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بمد إقامته بها إلا إذا كانت تضرعاتها ترتب له حقاً من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها . فإن لم يوجد وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأضرار التي يتحمل بها أو يتحمل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخس فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد إنباع الأوضاع المقررة إن وجدت) .

وفي حكم آخر للمحكمة الإدارية العليا ^(٢) قضت بأنه : (من المبادئ المقررة أن للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب غير المرغوب فيهم ^(٣) ولحقاً لقطرهم ، وتامياً لسلطاتها ، وصيانة لكيانها ، شعبياً ومجتمعياً من كل ما يضره . كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر ضاراً بشؤونها الداخلية والخارجية ، وما لا يعتبر كذلك ، ولها حق إتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الإنسانية وما تعارف عليه دولياً ، ولها سلطة تقديرية لمبررات الإبعاد ولا يرد هذا الحق إلا قيد حُسن إستعماله ، بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب جديرة بقبولها الصالح العام في حدود القانون) .

وغنى عن البيان ، فإن الإبعاد ليس عقوبة توقع على الأجنبي بل هي إجراء شيطاني يحد ^(٤)

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٨/٤ ، مجموعة المحكمة ، ص ١ ، ص ١٠٠٦ .

حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٤/٧ ، مجموعة المحكمة ، ص ١ ، ص ٦٥٧ .

د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، ص ٦٧٦ هامش ٢٢٠ .

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨/٢٤ أوق ٤٥٢/٢٨ بـ ١٩٦٤/٢ .

الموسوعة الإدارية الحديثة ، جزء أول ، ص ٥٠٥ .

Indésirables

(٣)

(٤) د. نصير عطيه ، الملغ من السفر ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

، تتخذ الدولة بما لها من ولاية في الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وعلى ذلك لا يجوز لحكمة جنائية أن توقع على أجنبي متهم أمامها جزاء الإبعاد كعقوبة أصلية أو تبعية ، بل إن الجهة التي تملك إتخاذ قرار الإبعاد وإعماله في حق الأجنبي غير المرغوب في بقائه هي السلطة الأمنية ممثلة في وزارة الداخلية ، وقد أكدت ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ بمنحها وزير الداخلية سلطة إصدار قرار إبعاد الأجنبي غير المرغوب فيه .

بل أن المادة ٢٦ من القانون المشار إليه ، منحت أيضاً وزير الداخلية سلطة الأمر بحجز من يرى إبعاده ، مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما أن المشرع فوض^(١) مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في إصدار قرار يفرض بمقتضاه على الأجنبي الذي صدر قرار بإبعاده وتعلن تنفيذه ، الإقامة في جهة معينة والتقدم إلى مقر الشرطة المختصة في المواعيد التي يحددها القرار وذلك إلى حين إمكان إبعاده .

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أنه لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالصعود إلى الأراضي المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

٨٧ - لجنة الإبعاد :

وفقاً لحكم المادة التاسعة والمصرين من القانون ، تشكل لجنة الإبعاد على الوجه الآتي -

- ١ - وكيل وزارة الداخلية رئيساً
- ٢ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة عضواً
- ٣ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بمجلس الدولة عضواً
- ٤ - مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عضواً
- ٥ - مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية عضواً
- ٦ - مندوب عن مصلحة الأمن العام عضواً

(١) مادة ٣٠ من القانون .

وتتخذ اللجنة بناء على طلب رئيسها .

ويشترط لصحة إنعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذي
منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من
يقوم مقامه .

وتبذل اللجنة رأيها في أمر الإبعاد على وجه السرعة .

والقرار الصادر بالإبعاد من وزير الداخلية قرار إداري ، فيطعن عليه ، من ثم ، أمام القضاء .
الإداري الذي إستقر في أحكامه على خضوع قرارات الإدارة الخاصة بالإبعاد لرقابة القضاء الإداري
شأنها في ذلك شأن سائر قرارات الإدارة ^(١) .

كما قضت محكمة القضاء الإداري بأن الأمر بحجز الأجنبي مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد
هو قرار إداري يخضع بدوره لرقابة القضاء الإداري ^(٢) .

كما إستقر أحكام محكمة القضاء الإداري على أن أخذ رأي لجنة الإبعاد هو
إجراء جوهري لا فيه من ضمان للشخص المراد إبعاده ، يترتب على إغفاله
بطلان قرار الإبعاد ^(٣) .

٨٨ - المعلنون من أحكام القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل :

أعفت المادة السابعة والثلاثين من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ للمدلل الفئات الآتية من الأجانب
من الخضوع لأحكامه ،

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، المراجع السابق ، ص ٦٩٠ ، هامش ٢٤٦ .

(٢) حكم ١٩٥٦/١٢/٢٥ ، مجموعة المجلس لأحكام ، ص ٦ ، ص ٢٢٠ .

(٣) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، المراجع السابق ، ص ٦٨٨ ، وهامش ٢٢٧ .

١ - أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي المعتمدين في مصر طالما كانوا في خدمة الدولة التي يمثلونها . أما أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي غير المعتمدين في مصر فيتبع في شأنهم مبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - رجال السفن والطائرات القادمة إلى مصر الذين يحملون تذاكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخول الأراضي المصرية . أو النزول فيها أو مغادرتها . ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة راسية في الميناء أو الطائرة في المطار .

٣ - ركاب السفن والطائرات التي ترسو أو تهبط في ميناء أو مطار من المطارات المصرية الذين ترخص لهم السلطات المختصة في النزول أو البقاء مؤقتاً في أراضيها مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار على ألا يجاوز ذلك مدة أسبوع . ويجب على ربان السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ سلطات مراقبة الجوازات عن تخلف أي راكب شادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم برقباً وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وفاق سفرهم من أول ميناء أو مطار يصلون إليه .

٤ - رعاية الدول المجاورة للأراضي المصرية فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بغير شرط الحصول على إجازة خاصة تدعى **إجازة الحدود** في نطاق الاحكام المنصوص عنها في الإتفاقيات الموقعة لهذا الشأن مع تلك الدول .

٥ - المعفون بموجب إتفاقات دولية تكون مصر طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الإتفاقات .

٦ - من يرى وزير الداخلية إعفاء بإذن خاص لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية .

٧ - المواطنون المختصون في حدود القواعد التي ينظمها وزير الداخلية بقرار يصدر منه .

٨٩ - منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية :

سبقت الإشارة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل حظرت على الأجنبي دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلاً على تأشيرة دخول إلى الأراضي المصرية صادراً من السلطات المختصة قانوناً .

والدولة وهي تلك الصلاحيات في منح تأشيرة الدخول للأجنبي ، فإنها أيضاً تملك ذات الصلاحيات في منع الأجنبي من دخول أراضيها وإدراج إسمه في قوائم المنوعين من الدخول .

وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥/١٩٨٣^(١) بشأن تنظيم قواعد المنوعين المعدل بالقرار رقم ١٢٨/١٩٨٦ حيث نص في مادته الأولى على أن يكون الإدراج على قوائم المنوعين بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين وبناء على طلب الجهات الآتية دون غيرها →

- ١ - المحاكم في أحكامها وأولائها وأجبة النفاذ .
- ٢ - المدعى العام الإشتراكي .
- ٣ - النائب العام .
- ٤ - رئيس المخابرات العامة .

٥ - مدير إدارة المخابرات الحربية ومدير إدارة الشؤون الشخصية والخدمة الإجتماعية للقوات المسلحة والمدعى العام العسكري .

٦ - مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام (قسم الأشخاص المطلوب البحث عنهم) .

٧ - رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

وقد نصت المادة الثانية من القرار على أنه عند صدور قرار بالإبعاد يدرج إسم الأجنبي بقائمة منع الدخول ويرفع بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الإبعاد .

وقد منحت المادة السابعة من القرار الوزاري المندرج إسمه بقوائم المنوعين من مغادرة البلاد أو الدخول إليها ، " **الحق في التظلم** " من إدراجه في القوائم^(٢) ، ويقدم التظلم إلى إدارة القوائم

(١) الواقع للمصرية ، العدد ١٩٩ في ٨/٣٠/١٩٨٣ .

(٢) ويكون لتقديم التظلم من المدرج إسمه شخصاً أو من يعوب عنه .

مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .

ويتنصل في التنظيم (لجنة التنظيمات) يرأسها مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، وعضوية كل من مستشار الدولة لإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ومدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومندوب عن الجهة التي طلبت الإدراج .

ويتولى سكرتارية هذه اللجنة مدير إدارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ويجتمع بمقر المصلحة في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء وعند تساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

٩٠ - تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب (١) :

١ - يجب على أعضاء النيابة العامة بتحقيق القضايا التي يتهم فيها الأجانب والتصرف فيها على

وجه السرعة ، ويراعى في هذا الشأن إتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية :

٢ - يتعين إحاطة المتهم الأجنبي المقبوض عليه ، بأن من حقه إخطار البعثة القنصلية لدولته ،

فإن رغب في ذلك ، ثمين الإستجابة إلى طلبه دون تأخير ، مع الإذن له بمقابلة قنصل

دولته أو التصريح للقنصل بزيارته في السجن وفق القواعد المقررة في هذا الخصوص ، وفي

حدود ما تسمح به ظروف التحقيق ومقتضيات الصالح العام وتثبت كل هذه الإجراءات في

محضر التحقيق .

٣ - يجب القصد في إحتجاز جوازات السفر الخاصة بالمتهمين الأجانب المقبوض عليهم وقصر

ذلك على الحالات التي تفرضها مصلحة التحقيق لأقل مدة ممكنة .

(١) التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الأول (التعليمات القضائية) ، القسم الأول (في المسائل الجنائية الصادرة في

١٩٨٠) ، الباب الرابع عشر (قضايا الأجانب) ، الفصل الأول (الأجانب المأدبون) ، المواد من ١٢٨٢ إلى

١٢٩٧ ، أما الفصل الثاني فهو خاص (برجال السلك السياسي والقنصل والاجنبي) ، المواد من ١٢٩٨ إلى

١٤٢٢ .

٤ - إذا اقتضت مصلحة التحقيق حبس المتهم الاجنبى احتياطياً ، فعلى عضو النيابة المحقق إرسال مذكرة عاجلة إلى المكتب الفنى للنائب العام ، يوضح فيها اسم المتهم مدوناً بالحروف العربية واللاتينية والدولة التى ينتمى إليها ووقائع الحادث ، والإتهام الموجه إليه حتى يتسنى إخطار وزارة الخارجية بذلك كى تتولى إبلاغه إلى قنصلية .

٥ - يجب على أعضاء النيابة إخطار قسم الأجانب بالإدارة القنصلية بوزارة الخارجية - من طريق المحامين العامين أو رؤساء النيابة الكلية - بكل ما يباشرونه من تحقيقات فى وقائع متسوية إلى الأجانب لا تقضى حبسهم احتياطياً ، وكذلك إخطار القسم المذكور بتصرفات النيابة فى هذا الشأن أولاً بأول .

٦ - يتعين على أعضاء النيابة مراعاة سرعة التحقيق فى الجرائم التى تقع من السافحين أو تركب فدمهم ، والحرص على التصرف فيها فى أقرب وقت مستطاع ، وذلك لمصلحة إجراءات التحقيق والمحاكمة نتيجة لقصر مدة إقامتهم بالبلاد .

٧ - تبغى العناية بدراسة معاضد مصلحة الهجرة والجزازات والجنسية الخاصة بالجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ، وتقديم المتهمين فيها ، فى حالة رفع الدعوى قبلهم ، إلى أقرب جلسة تلافياً من إلالتهم من تنفيذ ما يقضى به عليهم من عقوبات .

٨ - إذا روى فى الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة وظروف خاصة بالنسبة للأجانب بما فهم الفلسطينين ، حفظ الواقعة لمدم الأهمية ، يتعين على عضو النيابة أن يرسل الأوراق قبل التصرف ، مشفوعة بمذكرة الرأى ، إلى المكتب الفنى للنائب العام .

٩ - إذا إدعى أحد الأجانب لدى محاكمته فى إحدى الجرائم المشار إليها فى المادتين السابقتين أنه يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، إستناداً إلى أوراق لا تصلح قانوناً لإثبات مدعاء ، تعين على عضو النيابة الحرص على إعلان محرر محضر ضبط الواقعة فى القضية الخاصة شاهداً أمام المحكمة لإنهاء ما يعينها على صحة تقدير ما يقدم إليها من مستندات ضماناً لسلامة ما تصدره من حكم فيها .

١٠ - يجب الحرص على سرية إجراءات التحقيق مع الأجانب ، والتفويض التي تسفر عنها ، وعدم تسرب أنباء عنها إلى وسائل الإعلام ، تجنباً لإستياء بمفاتيح التمثيل القنصلي التي يتمتع إليها هؤلاء الأجانب .

١١ - يتمتع على أعضاء النيابة ، الذين يباشرون الدعوى أمام المحاكم إستعمال الفصل في القضايا الخاصة بالأجانب ، تلافياً لتصل سفرهم ، وتيسيراً لتنفيذ الأحكام التي تصدر عليهم .

١٢ - يراعى فيما يحرر بشأن الأجانب المحكوم عليهم أو المطلوب ضبطهم أن تكتب أسمائهم كاملة ببيان الإسم والأب والجد بالهجاتين العربى واللاتينى ، مع إيضاح جهة وتاريخ الميلاد والمهنة والأوصاف المميزة ، وإرفاق صور فوتوغرافية كلما أمكن ذلك .

١٣ - لا يجوز لأعضاء النيابة الإتصال مباشرة بمفاتيح التمثيل السياسى والقنصلى بمصر ، ويكون ذلك الإتصال عن طريق المكتب الفنى للنائب العام ، الذى يخاطر هذه الجهات بمعرفة وزارة الخارجية .

١٤ - يجب على النيابات الكلية إخطار " إدارة مكافحة المخدرات " بوزارة الداخلية شهرياً ببيان عن الأحكام التي تصدر ضد الأجانب في قضايا المخدرات .

١٥ - لا يجوز إعلان الأوراق القضائية جنائية كانت أو مدنية أو إدارية في دور السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية^(١) .

(١) مع مراعاة ما تلتزمه الفقرة التاسعة من المادة ١٣ مرقعات من أنه ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ويجوز أيضاً في هذه الحالة ويضبط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه كي تتولى توصيلها إليه .

المبحث الثاني

شركات وكالات السفر والسياحة^(١)

٩١ - تمهيد :

السياحة صناعة مركبة ، وهي ظاهرة القرن العشرين النموذجية .

والسياحة ، بلا مبالغة . تعتبر أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام خلق تكامل إجتماعي وحضاري على المستوى القومي والدولي ، وغرس دوح من التضام بين الدول وشعوبها .

كما أن السياحة تتضمن مجالات مختلفة للإستثمار مثل : الفنادق والمطاعم والملاهي ، ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويج ، والقرى السياحية والبواخر السياحية ، وسياحة المخيمات ، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة .

ومن مجالات السياحة أيضا شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي .

والوصول الحقيقية لوكالات السفر والسياحة ترجع إلى عام ١٨٤١ ، حيث قام **توماس كوك** بأول رحلة جماعية بإستخدام السكك الحديدية حيث كان يعتمد القطار من الإختراعات

^(١) * Py (pierre), Droit du tourisme, Dalloz , 1989

* Rapp (Lucien) . Le contrat de voyage , colloque sur la commercialisation des produits touristiques , " Tourisimes " Montpellier, 1989 .

* Thery (J.- F) , La responsabilité du transporteur, Tourisme, technique et organisation , 1970

* Wackermann (Gabriel) Les nouvelles relations entre les transports et le tourisme, Espaces , 1985

* Risman (Marc) , Tour Operator's Liability Disclaimer Clauses, IBA, Strasbourg conference, 2-6 October 1989 .

* Ignarski (Jonathan) , Insurance Aspects of the Tour Operators' Directive , IBA , Strasbourg Conference , 2-6 October 1989.

د . صلاح عبد الوهاب ، مسئولية وكالات السفر والسياحة عن أعمالها ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية . كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٦٧ .

م . محمد محمد خليل ، طرح التشريعات السياحية والفندبية . ١٩٧٧ .

د . رضا عبيد . القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ .

د . عبد الفضيل محمد أحمد ، وكالات السفر والسياحة ، دراسة مقارنة ، ١٩٨٦ .

مولفنا (مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية) الطبعة الثانية . ١٩٩٠ .

الحديثة ، ثم إستأجر سفينة وقام بتنظيم بعض الرحلات البحرية وأنشأ نظام التذاكر
الجماعية^(١)

وفي عام ١٨٤٥ قام بعبور المانش لأول مرة مع مجموعة من السافيين .

وفي عام ١٨٦٦ نظم رحلة بحرية من أوروبا إلى أمريكا وكندا . وفي عام ١٨٧١ توجج توماس
كوك نشاطه بتنظيم رحلة حول العالم بإستخدام إحدى السفن إسطبل فيها يدور المرشد^(٢) . وقد
تولى توماس كوك عام ١٨٩٢ بعد أن خلف وراءه مشروعه وكالة توماس كوك وولده ، لتكون أول
وكالة سفر وسياحة بالمعنى الفنى .

وفي مصر يمتجر القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤^(٣) أول قانون خاص بشركات ووكالات
السفر والسياحة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم إتحاد لها
وأعقبه قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١ بشأن إنشاء الغرف السياحية حيث نصت المادة الأولى
منه على إنشاء غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث إعتبرت الفقرة
الثانية من المادة الأولى منه وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو بحرية أو بحرية
منشأة سياحية .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١١٨
/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ .

وقد سبقت الإشارة^(٤) إلى المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية والإستثمارية
والشركات السياحية غير الإستثمارية والشركات السياحية الإستثمارية ، لذا نحيل القارئ إلى
البند الذى تناولتها بالتفصيل .

وسوف نعالج شركات ووكالات السفر والسياحة فى مطلبين ، أولهما خاص بالشركات
السياحية فى القانون المصرى ، وثانيهما خاص بالتكليف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر
والسياحة وعملاتها .

Tourist - Tickets (١)

Guide (٢)

(٣) اللوائح المصرية ، العدد ٩٠ مكر (تابع) فى ١١/١١/١٩٥٤ .

المطلب الأول

الشركات السياحية في القانون المصري

٩٢ - فكرة عامة :

الشركات السياحية في القانون المصري قد تكون شركات أشخاص^(١) ، كما قد تكون شركات أموال خاصة أو عامة^(٢) ، حيث إشتطرت المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ لمنح الترخيص أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة وفقا لأحكام القوانين المعمول بها .

كما أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من إخضاع الشركة السياحية إلى جانب التشريعات السياحية الأصلية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ وقراراته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، وللقانون رقم ١٩٨١/١٥٩^(٣) ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠^(٤) ولائحته التنفيذية وللقانون رقم ١٩٧٩/٥٩^(٥) .

هذا ويلاحظ تدخل التشريعات المنظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة^(٦) وقانون الملاهي^(٧) وقانون مكافحة الدعارة^(٨) وقانون مكافحة الفسح والتدليس^(٩) وقانون دخول وإقامة الأجانب والإخروج من مصر^(١٠) وقانون تنظيم مكاتب الوسطاء في إلحاق الممثلين والمحشلات وغيرهم بالعمل في مصر^(١١) وقانون اليانصيب^(١٢) وقانون الملاحة الداخلية^(١٣) وقانون المراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية^(١٤) وقانون إقامة وإدارة

(١) تضامن ، توصية بسيطة .

(٢) مساهمة ، مسئولية محدودة ، توصية بالاسهم .

(٣) بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التوصية بالاسهم .

(٤) بشأن الاستثمار (٥) بشأن المجمعات العمرانية الجديدة .

(٦) القرار بقانون رقم ١٩٥٦/٣٧١ . (٧) القرار بقانون رقم ١٩٥٦/٣٧٢ .

(٨) القانون رقم ١٩٦١/١٠ . (٩) القانون رقم ١٩٤١/٤٨ للمعدل بمجموعة قوانين متعاقبة .

(١٠) القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل . (١١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٨/٥٧ .

(١٢) القانون رقم ١٩٧٣/٩٣ . (١٣) القانون رقم ١٩٥٦/١٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٦٢/٥٧ .

(١٤) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٠ / ١٩٥٧ .

الآلات الحرارية والمراجل البخارية^(١) وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث^(٢) وقانون حماية الآثار^(٣) وقانون المصاعد الكهربائية^(٤) وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية^(٥) وقانون الجمارك^(٦) وقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي^(٧) والقرار المظم لإنشاء وتأسيس شركات الصرافة^(٨) الامر الذى يلزم معه - وتطالب به فى مؤلفاتنا الصابغة^(٩) - إصدار تشريعا جامعا مانعا منظما للنشاط السياحى والفندقى ومحددنا لحقوق وأعباء والتزامات المنشأة السياحية والفندقية سواء فى فترات ما قبل التصفيل أو خلالها أو عند تصفيتها وبدون تفرقة أو تمييز بين تلك التى تخضع لقانون الإستثمار وبين التى تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

٩٢ - تحديد الشركات السياحية فى القانون المصرى :

نظم القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ ، الشركات السياحية وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

والبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تضمن الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى التى تقوم بتنظيم رحلات جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها

(١) القانون رقم ١٩٧٧/٥٥ .

(٢) القانون رقم ١٩٨٣/٤٨ . (٣) القانون رقم ١٩٨٣/١١٧ .

(٤) القانون رقم ١٩٧٤/٧٨ .

(٥) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٨٦/١٨٦ .

(٦) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٣/٦٦ .

(٧) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ .

(٨) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٩١/١١٧ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم

التعامل فى النقد الاجنبى .

(٩) أنظر بالتفصيل :

مؤلفتنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

ومؤلفتنا (مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية) ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ .

ومؤلفتنا (التنظيم القانونى للإرشاد السياحى فى مصر) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

ومؤلفتنا (التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الاجنبى فى المنشآت السياحية مديلاً بجرائم النقد السياحى) ، الطبعة

الأولى ، ١٩٩٢ .

وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما وكالات السفر والسياحة ، فاعتبرها البند الثاني من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من الفئة الثانية ، وهي التي تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الاعمدة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها شركات النقل السياحي وهي من الشركات السياحية من الفئة الثالثة وهي تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية وبحرية لنقل السائحين .

ولغرضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها ، وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها في البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإنما وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاء مائلا (١) باستثناء وسائل النقل السياحي التي اعتبرها (منشآت سياحية قائمة بذاتها) ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حُجِبَ عنها الإعفاء الضريبي ولم يُخَصَّبَ عن وسائل نقل السائحين التي تملكها ، الأمر الذي نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً لا وهو النشاط السياحي .

٩٤ - شروط منح الترخيص للشركة السياحية المصرية :

أجمعت المادة الرابعة من القانون شروط منح الترخيص للشركة السياحية فيما يلي ،

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

(١) ما لم تكن الشركة السياحية تخضع لقانون الاستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ على هذه الحالة تتمتع بإعفاء ضريبي مدته خمس سنوات .

أما إذا كانت الشركة السياحية تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ، فإنها تتمتع بإعفاء ضريبي مدته عشر سنوات لأنشطتها داخل المدن الجديدة كالمعرض من رمضان والسادس من أكتوبر .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهر أغراضا تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقرا لها في جمهورية مصر العربية .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

٥ - ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية (١) :

* مائة ألف جنيه مصري لشركات السياحة (الفئة الأولى) يخص منها مبلغ عشرون ألف جنيه مصري كتأمين .

* أربعون ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة (الفئة الثانية) يخص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه مصري كتأمين .

* عشرون ألف جنيه مصري لشركات النقل السياحي (الفئة الثالثة) يخص منها مبلغ أربعة آلاف جنيه مصري كتأمين (٢) .

٩٥ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر :

أجازت المادة السادسة من القانون لوزير السياحة الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر .

(١) إعتبارا من ١/١/١٩٩٠ ، وفقا لتعليمات وزير السياحة ، أصبح الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية بلغاتها الثلاثة كما يلي :

* نصف مليون جنيه مصري لشركات السياحة العامة (الفئة الأولى) يخص منها مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

* ثلاثمائة ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة (الفئة الثانية) يخص منها مبلغ ستون ألف جنيه مصري كتأمين .

* نصف مليون جنيه مصري لشركات النقل السياحي (الفئة الثالثة) يخص منها مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

(٢) لشروط المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٢٢ / ١٩٨٢ بألا يقل رأس المال العامل للشركة عن ٦٠ ٪ من رأس المال الكلي .

هذا والشروط التي أجملتها المادة السادسة المشار إليها هي :

١ - أن تكون الشركة تابعة لإحدى الدول التي تعطي للشركات المصرية حق إنشاء فروع فيها (١) .

٢ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائة ألف جنيه (٢) إما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصري وغير قابل للإلغاء (٣) أو التحويلة أو التحويل .

٣ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال في مصر لا يقل عن مائتي ألف جنيه (٤) .

ويجدر الإشارة إلى ضرورة تعيين مديراً عاماً مصرياً للفرع الأجنبي في مصر ، إلا أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من تعيين مديراً أجنبياً أو أكثر لتولى مهام رئاسة الإدارات الداخلية للفرع .

٩٦ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالي الأجنبي :

يستفاد من حكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون إجازة مساهمة رأس المال الأجنبي في تكوين الشركة السياحية المصرية وفقاً للشروط الآتية :

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المظهر أغراضاً تجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقراً لها في مصر .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

(١) مبدأ للمعاملة بالمثل .

(٢) أصبح مائتي ألف جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة السارية اعتباراً من ١٠/١١/١٩٨٨

Irrevocable

(٣)

(٤) أصبح مليون جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة .

٥ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائتي جنيه إما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصرى وغير قابل للإلغاء أو التجزئة أو التحويل .

٦ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال فى مصر لا يقل عن مليون جنيه مصرى .

٩٧ - الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية :

أجازت المادة الخامسة من القانون الترخيص للشركات السياحية فى إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية على ألا تدخل لقيمة هذه المنشآت فى حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره طبقاً لأحكام القانون .

وحكم المادة الخامسة المشار إليها يقابل حكم المادة الخامسة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التى يجهز أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية والمحال الصناعية والتجارية الملحقة بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصيل^(١) .

٩٨ - فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها :

أجازت المادة التاسعة من القانون للشركات السياحية إنشاء فروع لها داخل أو خارج مصر بشرط الحصول على الموافقة المسبقة لوزير السياحة ، وعلى أن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الواجب توافرها فى مقر تلك الفروع وللمن يعزى إدارتها .

بيد أن اللائحة التنفيذية^(٢) عند صدورها بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٣/٢٢٢ سآوت بين الشروط الواجب توافرها فى المقر الرئيسى للشركة وبين فروعها وبدون تمييز بين الفروع المحلية والفروع الخارجية .

(١) انظر بالتفصيل مؤلفتنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، المرجع السابق ، بند ٢٤ ، ص ٢٥ .

(٢) م ٢ من اللائحة .

أما عن الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى إدارتها فقد اشترطت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية فيمن يعين مديراً لفرع الشركة ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذي تباشره الشركة عن سنتين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمس سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

٩٩ - إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحي :

حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨٣/٢٢٢ الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على ترخيص بمزاولة كل أو بعض الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون تنظيم الشركات السياحية ،

١ - التقدم بطلب مدموغ للإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة متضمناً الرغبة في مزاولة الأعمال السياحية وموضحاً به البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة .

(٢) نوع العمل السياحي .

(٣) أسماء الشركاء وعناوينهم وأرقام بطاقتهم .

(٤) إسم الشركة .

(٥) مقر الشركة .

(٦) رأس المال .

(٧) إسم المدير المسئول عن الشركة مع توضيح خبرته السياحية .

٢ - أحاد رسم الترخيص إما نقداً أو بشيك بإسم وزارة السياحة ومقداره :

٥٠٠ جنيه مصري لشركات السياحة العامة من الفئة الأولى .

٤٠٠ جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة من الفئة الثانية .

٣٠٠ جنيه مصري لشركات النقل السياحي من الفئة الثالثة .

٢ - تخضّر الإدارة العامة للشركات السياحية مقدّم الطلب بعد موافقة جهات الأمن لإستيفاء ما يلي ١

(١) صورة من عقد تكوين الشركة وملخصة السجل والمشهدر .

(٢) صورة من صحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى .

(٣) صورة من الصحيفة الناشرة .

(٤) ميزانية إفتتاحية موقعة من محاسب قانونى .

(٥) إيصال سداد التأمين .

(٦) صحائف الحالة الجنائية للشركاء المتضامنين والمدير المسعول والماولين بالشركة .

٤ - موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل وذلك بالنسبة للشركات التى ترغب فى تشغيل وسائل نقل سياحية .

ولوإزارة السياحة أن تستطلع رأى غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة بالإتحاد المصرى للفرف السياحية بشأن الطلب المقدم لها بإنشاء شركة سياحية .

١٠٠ - الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركة السياحية وقروعها المحلية :

تضطرط المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الآتية ١

١ - أن يكون فى منطقة مناسبة لنوع العمل الذى تباشرة الشركة (١) .

٢ - أن يكون فى شقة مستقلة أو محل مستقل عن أى نشاط آخر .

٣ - ألا يقل مساحة المقر فى مجموعها عن ٦٠ مترا مربعا .

(١) لوى أنه شرط تعديرى يمكن من خلاله الإدارة تقييد منح الترخيص فى حالة تسلفها فى إستخدامه .

٤ - ألا يقل مساحة الفرع عن ٣٠ متراً مربعاً .

ويستثنى من هذا الحكم مقار الشركات وفروعها التي تنشأ في الفنادق أو النوادي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .

٥ - إذا كان المكان مؤجراً مفروضاً فيجب ألا تقل مدة عقد الإيجار عن خمس سنوات متصلة وأن يكون المقد ثابت التاريخ بمصلحة الشهر القمري والتوثيق .

١٠١ - الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية :

تضمنت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية هي -

١ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **سنتين** إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، منها أربع سنوات على الأقل في عمل مسئول متناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٢ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **خمس سنوات** إذا كان من غير الحاصلين على مؤهل عال ، منها ست سنوات على الأقل في عمل مسئول متناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٣ - أما بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية (قسم الدراسات السياحية) ، فقد إكتفى القرار بفترة خبرة مدتها **سنتين** دون اشتراط الإضطلاع بعمل مسئول متناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٤ - أما بالنسبة للحاصلين على دبلوم الدراسات العليا في السياحة من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية ، فتخصص لهم **سنتان** من مدة الخبرة المطلوبة (أي المديتين أكبر) بالمقارنة بالحاصلين على بكالوريوس السياحة والفنادق على النحو المبين في (٣) يماليه (١) .

(١) **قوى خيرية** إعادة مياحة المدة الثالثة من هذا القرار كي تصبح أكثر وضوحاً وتحديدأ تقادياً لتسهيل التصدير .

٥ - أن يكون متفرغاً لا يعمل في أى جهة أخرى وأن يقتصر عمله على شركة واحدة .

وفي حالة خروج المدير المسئول أو وفاته تستمر الشركة في مباشرة أعمالها حين تعيين مدير جديد وذلك لفترة لا تزيد على ستة أشهر .

أما عن الشروط الواجب توافرها في مدير فرع الشركة السياحية ، فبالإضافة إلى شرط التفريغ ، فإنه يلزم ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذي تباشره الشركة عن سنتين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمسة سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

وفي جميع الأحوال ، سواء بالنسبة للمدير المسئول أو مدير الفرع ، يتعين أن يكون العمل المكتسب للخبرة قد تمت ممارسته بصفة أساسية منتظمة تنفى عنه وصف العرضية .

وقد أجاز القرار لمدير الشركة أن يكون أيضاً مديراً لفرعها الموجود بنفس المدينة التي بها المقر الرئيسي للشركة .

١٠٢ - التأمين المالي :

سبقت الإشارة إلى إلزام الشركات السياحية بسداد تأميناً مالياً وفقاً لفئاتها المختلفة التي حددتها المادة الأولى من القانون .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد طريقة سداد التأمين والجهة التي يودع بها .

وقد نصت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على أن يتم سداد مبلغ التأمين المالي بالعملة المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية المقبولة .

ويودع مبلغ التأمين المالي لدى وزارة السياحة قدماً أو بخطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية ، ويرد رصيد التأمين المالي ، في حالة إلغاء الترخيص ، بعد التحقق من تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالشركة في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الإلغاء . كما يرد في حالة تصفية أعمال الشركة بناء على طلب المصفي بعد موافقة لجنة فض المنازعات .

١٠٣ - الحد الأدنى لمعامل النقل لشركات النقل السياحي :

أوجبت المادة العاشرة من القانون على شركات النقل السياحي أن تحصل مقدماً على موافقة

وزارة السياحة على وسائل النقل المختلفة التي تستخدمها قبل التقدم للحصول على الترخيص بها من الجهات المختصة ، وتعتبر هذه الموافقة شرطاً من شروط الترخيص .

ولا تدخل قيمة وسائل النقل في حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره للشركة ، ويسرى هذا الحكم على الشركات التي ترغب في شراء وسائل نقل خاصة بها .

وقد ألزمت الفقرة قبل الأخيرة من المادة الرابعة من القانون شركات النقل السياحي أن تقدم ما يثبت ملكيتها للحد الأدنى لوسائل النقل .

كما فوضت الفقرة الأخيرة من ذات المادة اللائحة التنفيذية في تحديد الحد الأدنى لوسائل النقل وسنة صحتها ومواصفاتها .

وقد تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لوسائل النقل مميزة في ذلك بين النقل البري وبين النقل النهري والبحري وبين النقل الجوي على النحو التالي -

أولاً . النقل البري :

مجموعة من وحدات النقل السياحي البري لا تقل مقاعدها عن ١٥٠ مقعداً .

وأشترطت اللائحة بالآلا يكون قد مضى على تاريخ صنع السيارة أكثر من عام سابق على إستيرادها ، وبأن تكون ٧٥٪ من الوحدات مكيفة تكييفاً كاملاً (ساخناً وبارداً) .

ثانياً . النقل النهري والبحري :

عدد من الوحدات لا تقل حمولتها عن ١٠٠ راكب وأن تكون مجهزة تجهيزاً لائقاً ومكيفة .

وأشترطت اللائحة بأن تكون مستوفاة للضوابط الملاحية النهرية أو البحرية التي تقررها الجهة المختصة حسب نوعها .

ثالثاً . النقل الجوي :

لا يقل عن طائرتين .

أما من سنة الصنع فيتم تحديدها بمعرفة هيئة الطيران المدني .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من اللائحة على أن يقتصر إستخدام وسائل النقل البرية والنهرية والبحرية والجوية على نقل السافحين .

١٠٤ - التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسي للشركة :

حظرت المادة السابعة من القانون التنازل عن الترخيص الصادر للشركة أو التغيير في نوعية نشاطها المسجلة به أو شكلها القانوني أو في الشركاء المسجلين بالنسبة لشركات الأشخاص إلا بالموافقة المسبقة لوزير السياحة .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد قواعد وإجراءات تعديل الترخيص والتنازل عنه .

وقد أجازت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية تعديل الترخيص بناء على طلب يقدم للإدارة العامة للشركات السياحية موضحاً به نوع التعديل المطلوب ، سواء كان متعلقاً بنشاط الشركة أو شكلها القانوني أو بتغيير الشركاء المسجلين عنها وذلك بالنسبة لشركات الأشخاص ، أو بأى بيان آخر ، مع ذكر أسباب التعديل وتقديم المستندات المؤيدة له .

كما أجازت الفقرة الثانية من ذات المادة أن يتم التنازل عن الترخيص لشركة أخرى بناء على طلب الشركتين ويشتراط أن تتوفر في الشركة المتنازل إليها جميع الشروط التى يتطلبها القانون لمنح الترخيص .

١٠٥ - إلتزامات الشركات السياحية :

تضمنت المواد الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر من القانون والمواد العاشرة والحادية عشر والثالثة عشر من اللائحة التنفيذية مجموعة من الإلتزامات هى :

أولاً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية :

تلتزم الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية التى تنظمها قبل تنفيذها بخمسة عشر يوماً على الأقل وعلى أن يتضمن الإخطار :

١ - أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة ودرجتها وعناوينها التي ستقيم بها المجموعات التي أمدت بشأنها البرامج وسعر كل برنامج .

٢ - طريقة سداد الشركة لقيمة الخدمات التي ستقدمها ومصدر السداد ، على أن يكون السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وبالمعاملات المقبولة قانوناً .

٣ - البنك الذي سيتم عن طريقه السداد .

ولوزارة السياحة - من خلال الإدارة العامة للشركات السياحية - أن تعرض على البرامج التي ترى مخالفتها للأحكام الواردة في القانون أو لآلئحه التنفيذية ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المخالفة تعديل برامجها وتنفيذها وفقاً لما أبدى من اعتراض .

ثانياً . الإلتزام بأسعار الخدمات التي تضعها وزارة السياحة :

أجازت المادة الثانية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية لوزير السياحة أن يضع حداً أقصى أو أدنى لأسعار بعض الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية .

وللتحقق من إلتزام الشركات السياحية بمراعاة أسعار الخدمات المؤداة ، نصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون على إلتزام الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بمضروعات برامجها قبل بداية الموسم بوقت كافٍ للتحقق من إلتزامها بما يكون قد صدر من قرارات تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات .

ولوزارة السياحة أن تبدي إعتراضها إن رأت محلاً لذلك ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة ، موضوع الإعتراض ، تعديل مشروعاتها وفقاً للإعتراض .

ثالثاً . الإلتزام بإرسال كشوف الساتحين إلى وزارة السياحة شهرياً :

ألزم المشرع الشركات السياحية بأن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفاً بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها مرفقاً بها بيان بالقيمة النقدية للخدمات التي قدمتها الشركة لمعاملتها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر بأحد طرق الدفع المقبولة قانوناً

وتقديم ما يثبت ذلك .

رابعاً . الإلتزام بالحصول على الموافقة المسبقة لوزارة السياحة لطبع وتوزيع النشرات السياحية :

تلتزم الشركات السياحية بأن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد وخارجها على وزارة السياحة والحصول منها على إذن كتابي بالطبع والتوزيع .

ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك .

خامساً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية :

أوجبت المادة السادسة عشر من القانون على الشركات السياحية موافاة وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية في مهلة أقصا ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة ومراعاة إلتزام القواعد التي تضعها وزارة السياحة بالإتفاق مع وزارة المالية لإحكام الرقابة على إيراداتها ومصروفاتها .

هذا ويبنى التفرقة بين شركات الأشخاص الخاضعة للقانون التجاري وشركات الأموال التي ينظمها القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالسهم التي منحها المشرع ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة لتقديم وعرض الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر على الجمعية العامة للمساهمين أو الشركاء وإعتمادها . فطائفة شركات الأموال تخضع في مواعيد عرض وإعتماد ميزانياتها للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ وليس للقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بتنظيم الشركات السياحية . أما طائفة شركات قطاع الأعمال العام^(١) سواء القابضة أو التابعة لتخضع لنظام مماثل لشركات الأموال الخاضعة للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ من حيث مدة عرض الميزانية وإعتمادها^(٢) .

(١) المنظمة بالقانون رقم ١٩٩١/٢٠٣ - المجرىة الرسمية ، العدد ٢٤ مكر في ١٩/٦/١٩٩١ .

(٢) المادة ٢٢ من قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩١/١٥٩٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام

- المجرىة الرسمية ، العدد ٤٤ تابع في ٣١/١٠/١٩٩١ .

سادساً : الإلتزام بالنسبة المقررة لكل من السياحة الوافدة والسياحة الطارئة :

أوجبت المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية على الشركات السياحية ألا يجاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج سنوياً ٢٠٪ من حجم نشاطها الإجمالي السنوى شاملاً جميع الخدمات السياحية التي تقدمها للسائحين الوافدين وأعمال النقل السياحي إذا كان ذلك يدخل فيما تمارسه من أنشطة ، والسياحة الداخلية .

١٠٦ - سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة :

تقضى المادة الحادية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية بأن تعد وزارة السياحة سجلاً خاصاً للشركات السياحية تدون به البيانات الآتية :-

- ١ - إسم الشركة .
- ٢ - مقر الشركة .
- ٣ - المدير المسئول .
- ٤ - رقم الترخيص .
- ٥ - تاريخ منح الترخيص .
- ٦ - أسماء الشركاء .
- ٧ - أسماء الموظفين .
- ٨ - الفروع .
- ٩ - الجزاءات الموقعة على الشركة .

وقد أجاز القانون ولائحته التنفيذية إستخراج أو تعديل بيان أو أكثر من البيانات الواردة بالسجل أو إضافة بيانات جديدة أو إستخراج بدل فاقد أو صور من الترخيص مقابل رسوم حددتها المادة التاسعة من اللائحة كما يلي :

١ - رسم طلب إستخراج بيان أو أكثر من البيانات ١٠ جنيهات

٢ - رسم طلب تعديل أو إضافة بيان أو أكثر ١٥ جنيهه

٣ - رسم إستخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص ٣٠ جنيهه

وتعنى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من هذه الرسوم .

وفى أن سجل الشركات السياحية يتمتع بالعلانية ، فلا يجوز لوزارة السياحة ، من ثم ، الإمتناع أو رفض الطلب المقدم لها بإستخراج بيان أو أكثر من البيانات المدونة فى السجل حتى ولو لم يكن مقدماً بمن يمثل الشركة قانوناً . أما إذا تضمن الطلب تعديلاً أو إضافة بيان أو أكثر لبيانات الشركة فيلزم حينئذ أن يكون مقدماً من الممثل القانونى للشركة لإعتباره تعديلاً للترخيص .

١٠٧ - الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة :

منحت المادة ٣٠ من قانون تنظيم الشركات السياحية العاملين بوزارة السياحة الذين يتمتعون بصفة الضبط القضائى وفقاً للقواعد القانونية المقررة ، دخول مقر الشركات السياحية والإطلاع على السجلات والمستندات والدفاتر التجارية ، مع منحهم حق ضبط المخالفات الخاصة بقوانين النقد والدفاتر التجارية بالإضافة إلى ما يقع من مخالفات لإحكام قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية .

١٠٨ - لجنة نفض المنازعات وإختصاصاتها :

شكلت المادة الثامنة عشر من القانون لجنة نفض المنازعات من كل من :

١ - رئيس إدارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة .

٢ - وكيل الوزارة المختص .

٣ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة أو من يحل محله .

وتختص لجنة نفض المنازعات بالنظر فى الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة

أعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سواء كانت تلك الشكاوى مقدمة من السائحين أنفسهم أو من وزارة السياحة بإعتبارها نائبة ضمن يافان البلاد منهم ، ويقتصر إختصاص تلك اللجنة على المنازعات التي تدخل في حدود الإختصاص النومي للمحاكم الجزئية .

· بيد أنه لا يخل هذا الإختصاص بما للمحاكم الجزئية من إختصاص أصيل في هذا الصدد .

١٠٩ - إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها :

حددت المادة ١٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨٣/٢٢٢ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها على النحو التالي :

- ١ - تقدم الشكاوى إلى إدارة الشركات السياحية .
- ٢ - ترسل صورة من الشكاوى إلى الشركة المعنية مع إخطار شركة وكالات السفر والسياحة .
- ٣ - إذا لم يرد من الشركة المشكو ضدها خلال عشرة أيام من إخطارها بالشكاوى ، أو كان ردها غير مقنع ، عرضت الشكاوى على لجنة فض المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تنظيم الشركات السياحية .
- ٤ - تحدد اللجنة المذكورة ميعاد نظر الشكاوى خلال أسبوع من إحالتها إليها وتخطر أصحاب الشأن به ، ولها أن تطلب منهم تقديم ما تراه لازماً من مستندات .
- ٥ - تبت اللجنة في الشكاوى خلال أسبوعين من عرضها عليها بعد أن تستمع إلى أطراف الطرفين وتطلع على المستندات المقدمة منهم .
- ٦ - تصدر قرارات لجنة فض المنازعات بالأغلبية المطلقة .

٧ - يخطر أطراف الشكاوى بقرار لجنة فض المنازعات خلال أسبوع من صدوره ، كما تخطر به إحارة الشركات بوزارة السياحة لتنفيذه كذلك غرفة الشركات السياحية .

٨ - إذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكوى ، فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من إخطارها بقرار اللجنة .

ولم يحدد قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية طرق الطعن في قرار لجنة فض المنازعات في حالة صدوره بإدانة الشركة السياحية المصكو ضدها .

كذلك لم يتضمن القانون أو لائحته التنفيذية ما يفيد جواز تغليظ الغرامة في حالة تكرار المخالفة خلال مدة زمنية محددة (١) .

وتجدر الإشارة أن الغرامة المقررة بها من لجنة فض المنازعات هي (غرامة مدنية) وليست (غرامة جنائية) الأمر الذي يكون من حق الشركة السياحية الصادر ضدها قرار التفرير الطعن فيه أمام محكمة كلية بهيئة إستئنافية كدوائر الطعون في المحاكم الابتدائية ، ويكون حكمها ، من ثم قابلاً للطعن فيه أمام محكمة الإستئناف ، فقرار لجنة فض المنازعات ليس نهائياً .

وفي حالة صدور حكم نهائي بتأييد قرار التفرير ، فمن حق الصادر لصاحبه القرار إقامة دعوى تعويض ضد الشركة السياحية إذا توافرت أركانها وعناصرها القانونية .

١١ - **وقد نصت المادة ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حكماً جديداً منحتاً بمقتضاء النيابة العامة ورئيس المحكمة الابتدائية والقضاء :**

تضمنت المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حكماً جديداً منحتاً بمقتضاء النيابة العامة ورئيس المحكمة الابتدائية (١) وهو ما يصطلح عليه قانوناً بـ (العهد) فالمرجع الجنائي في الجلب الصليح من تائين العقوبات أفرد المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ متفقاً للحكم الموحى . واعتبر جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنماً مقابلة في العهد ، وكذلك إمتحار الإمانة والنصب والقتل جرائم متشابهة ، وهناك العديد من الجرائم المتشابهة عندما المصطلح الجنائي في المواد المذكورة .

سلطة إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة .

وقرار وزير السياحة بوقف نشاط الشركة ، لا خلاف على إعتباره (قراراً إدارياً) قابلاً للمطعن فيه أمام القضاء الإداري ، فالفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون المذكور نصت على أنه لوزير السياحة أن يصدر قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة إذا ثبت مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ذات القانون التي تنص - بدورها - على أنه لا يجوز لاية شركة سياحية مزاوله الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة .

أما قرار النيابة العامة والقضاء بوقف نشاط الشركة فالامر يحتاج إلى تفصيل لكل من قرار النيابة العامة والقرار الصادر من القضاء .

١١١ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة :

النيابة العامة ضعبة أصيلة من السلطة القضائية ، وهي تقوم بمباشرة سلطة التحقيق والإتهام وظهرها من الاختصاصات القضائية المنصوص عليها في القوانين ، بما في ذلك سلطات وإختصاصات قضاء التحقيق .

وقد ساوى الدستور عام ١٩٧١ في المادة ٤١ منه بين النيابة العامة والناقض المختص ، في سلطة القبض والتفتيش والحبس وتقييد الحرية ، فأضفى بذلك قيمة دستورية على الطبيعة القضائية للنيابة العامة ..

وقضاء النقض أكد أن النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية ، وأنها خصم عام تختص بمركز قانوني خاص ^(١) .

والنيابة العامة لها إختصاصات في إطار الخصومة الجنائية فهي :

- ١ - تقوم بوظيفة الإتهام من خلال تحريك الدعوى الجنائية ورفعها ومباشرتها أمام المحكمة .
- ٢ - تساهم في تشكيل المحكمة الجنائية ، سواء كانت النيابة العامة تقوم بمهمة قضاء الحكم أو

(١) نفس جنائي ، ١٩٧٧/٢/١٤ ، مجموعة الأحكام ، ص ٢٨ ، رقم ٥٧ ، ص ٣٦١ .

قضاء التحقيق أو الإحالة ، فإذا تخلف عضو النيابة عن حضور إحدى جلسات المحكمة الجنائية فإنه يترتب عليه بطلان الحكم الذى تصدره .

٢ - تباشر التحقيق الإبتدائى ، بإعتباره عملية إجرائية يقف فيها المحقق موقف الفصل فى النزاع المعروض عليه من أجل الكشف عن الحقيقة وتطبيق القانون .

٤ - تصدر الأوامر الجنائية .

٥ - تعرض قضايا الإعدام على محكمة النقض .

٦ - تشرف على تنفيذ الأحكام الجنائية .

والنيابة العامة تتمتع ببعض الإختصاصات فى مجال الضبط الإدارى الذى يعمل فى المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة ويهدف إلى منع وقوع الجرائم إبتداءً ، وهو من أعمال السلطة العامة ، وقرار الضبط الإدارى هو عمل إدارى بحث (١) .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بأن للنيابة العامة أن تصدر قراراً بوقف نشاط الشركة إذا رأت رفع الدعوى العمومية ضدها بتهمة ارتكاب أى عمل من شأنه المساس بأمن الدولة أو إقتصادها القومى .

ويجوز التظلم من هذا القرار أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

فقرار النيابة العامة وفقاً للنص المتقدم ليس قراراً إدارياً خلافاً لقرار الوقف الصادر من وزير السياحة بمقتضى حكم الفقرة الأولى من ذات المادة .

وينبى التفرقة بين الجرائم (٢) الماسة بأمن الدولة والجرائم الماسة بالإقتصاد القومى .

١١٢ - الجرائم الماسة بأمن الدولة :

الجرائم الماسة بأمن الدولة - وفقاً لحرفية نص المادة ٢٢ المشار إليها ، هى الجنايات المضرة

(١) د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨٢ ، ص ١٦٧ ، هامش ٢ .

(٢) حبر المخبر فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بلفظ (العمل) الماس بأمن الدولة وإقتصادها وهى صياغة غير دقيقة وتفضل عليه لفظ (الجريمة) .

بالمصلحة العمومية من جهة اخراج ومن جهة الداخل ، وهي الجرائم المضرة بأمن الدولة بالمعنى الدقيق ، المنصوص عليها في الابواب الأول والثاني مكرراً من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

نصت المواد ٧٧ إلى ٨٥ (١) على الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

ونصت المواد من ٨٧ إلى ١٠٢ مكرراً على الجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل .

ونصت المواد من ١٠٢ (٢) إلى ١٠٢ (و) على عقوبات هذه الجرائم إذا وقعت بإستخدام المقرعات .

وتختص محاكم أمن الدولة العليا بنظر تلك الجرائم بمقتضى نص المادة الثانية فقرة أولى من القانون رقم ١٠٥/١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة (١) .

وترفع الدعوى في الجنايات المشار إليها في الفقرات السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص النيابة العامة بالإتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويكون للنسابة العامة ، بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها ، سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

وأحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر (٢) (٣) .

(١) أحيلت الجرائم المشار إليها إلى محاكم أمن الدولة (طوارئ) بموجب أمر رئيس الجمهورية رقم ١/١٩٨١ الصادر في ١٠/١٠/١٩٨١ .

(٢) أما أحكام محكمة أمن الدولة الجزائية فلأنها قابلة للطعن فيها أمام محكمة متخصصة بمحكمة الجنايات المستألفة ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر .

(٣) أما الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) فإنه لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في تلك الأحكام - ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية (م ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢/١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ) .

وقد أصدر وزير العدل القرار رقم ١٢٧٠/١٩٧٢ المعدل بالقرار رقم ٢٩٦/١٩٧٩ بإختصاصات نيابة أمن الدولة العليا - حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار المذكور بإختصاص نيابة أمن الدولة الملحق بمكتب النائب العام بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكرر والثالث والحادى عشر والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٨/١٩٧٧ المعدل التعظم من قرار النيابة العامة بالوقف أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

وتنفيذاً لحرفية النص فيما يتعلق بالجرائم الماسة بأمن الدولة ، فإن التعظم يكون أمام محكمة أمن الدولة العليا أو أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ^(١) في حالة صدور قرار وقف النشاط من نيابة أمن الدولة العليا ^(٢) .

والمخرج - في قانون تنظيم شركات السياحة - لم ينظم إجراءات التعظم ومدة الفصل فيه ومن له حق الاعتراض أو الطعن في قرار المحكمة بإلغاء قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة .. هل هو وزير السياحة أم وزير الداخلية أم النائب العام ؟ الأمر الذى يجهد معه ضرورة تدخل المخرج لإعادة صياغة المادة الفالقة والمشرين من قانون تنظيم الشركات السياحية كى ينظم إجراءات التعظم من قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة السياحية .

١١٣ - الجرائم الماسة بالإقتصاد القومى :

الجريمة الاقتصادية - تعريفاً لها - هى كل عمل أو إمتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نص على تجريمه في هذا القانون أو في القوانين الخاصة ^(٣) .

(١) خلال إعلان حالة الطوارئ ويقرر من رئيس الجمهورية وفقاً لحكم المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٥٨/١٩٦٢ .

(٢) والتعظم وفقاً لنص م ٣ مكرر من القرار بقانون حالة الطوارئ رقم ١٩٥٨/١٩٦٢ يكون للمعتقل أو المقبوض عليه أو غيره من ذوى الشأن إذا إنتضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يشرج من المعتقل أو المقبوض عليه ... ويكون التعظم يطلب بدون رسوم يقدم إلى محكمة أمن الدولة العليا التى تفصل فيه بقرار مسبب خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم التعظم بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل وإلا تبين الإخراج عنه فوراً - مع حق وزير الداخلية في الطعن في قرار الإخراج أمام دائرة أخرى .

(٣) د. عبد الحميد الشواوى ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ - ص ١٤ .

فالجرائم الماسة بالإقتصاد القومى هى تلك الجرائم المالية والتجارية كجريمة التهريب الجمركى ، وجرائم قانون النقد ، وجرائم الشركات ، وجرائم الضرائب ، وجريمة الكسب غير المشروع ، وجرائم البنوك والإئتمان ، وجرائم إختلاس المال العام والمدوان عليه ^(١) .

وتختص محكمة أمن الدولة العليا بجرائم إختلاس المال العام والمدوان عليه ^(٢) .

وتختص نيابة الاموال العامة بالإتهام والتحقيق فى تلك الجرائم .

ويكون التظلم من قرار نيابة الاموال العامة بوقف نشاط الشركة أمام محكمة أمن الدولة العليا .

أما نيابة الشئون المالية والتجارية فإنها تختص بالإتهام والتحقيق فى :

١ - جرائم التهريب الجمركى ^(٣) .

٢ - جرائم قانون النقد ^(٤) .

٣ - جرائم الشركات ^(٥) .

٤ - جرائم الضرائب ^(٦) .

٥ - جريمة الكسب غير المشروع ^(٧) .

٦ - جرائم البنوك والإئتمان ^(٨) .

(١) جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

(٢) ومن ثم تختص الشركات السياحية المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو أية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الاموال العامة ،

لحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (نلواء من ١٢٢ إلى ١١٩) .

(٣) قانون المصارف رقم ١٩٦٣/٦٦ للمعدل بالقانون رقم ١٩٧٦/٨٨ والقانون رقم ١٩٨٠/٧٥ وكذا قانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٩٨٢/٩١ .

(٤) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ يعظم التعامل بالنقد الاجنبى .

(٥) القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن الشركات للمساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات العوصية بالاسهم .

(٦) القانون رقم ١٩٨١/١٥٧ بشأن الضريبة على الدخل .

(٧) القانون رقم ١٩٧٥/٦٢ فى شأن الكسب غير المشروع .

(٨) القانون رقم ١٩٥٧/١٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٤/٥٠ للمعدل بالقانون رقم ٣٧ / ١٩٩٢ .

وتختص دوائر جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية بالحكم في الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة عدا ما يعتبر منها بحكم القانون من الجنايات .

والأحكام الصادرة من دائرة جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية قابلة للاستئناف أمام دائرة جنح مستأنفة .

ويكون النظم من قرار نهاية الشئون المالية والتجارية أو ذياية مكافحة التهريب من الضرائب^(١) أمام دائرة جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية أو المستأنفة بحسب الأحوال .

١١٤ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بشأن تنظيم الشركات السياحية على أنه لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، بناء على طلب وزير السياحة وقف نشاط الشركة في حالة إقامة الدعوى العمومية ضد المسؤولين عن إدارة الشركة لمخالفتهم أحكام هذا القانون أو القرارات المخفلة له .

ويستمر الوقف إلى أن يصدر الحكم من المحكمة المختصة .

وإذا صدر الحكم بالإدانة يلغى الترخيص بحكم القانون .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التي ترتكبها الشركات السياحية الماسة بأمن الدولة هي محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحسب الأحوال .

كما سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التي ترتكبها الشركات السياحية الماسة بالإقتصاد القومي للدولة هي :

١ - محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

أو ٢ - محكمة جنح الشئون المالية والتجارية - سواء الجزئية أو المستأنفة .

ولإعصال نص المادة ٢٤ المذكورة ، فإنه يشترط ، أولاً : أن يتقدم وزير السياحة أو من

(١) اندمجت هذه النياية بمكتب النائب العام بموجب قرار وزير العدل رقم ١٩٧٩/٣٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣٠ .

يفوضه بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية ، ويشترط ، **أيضاً** : أن ترتكب الشركة السياحية من خلال المسؤولين عن إدارتها أى مخالفة لأحكام القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل أو قراراته التنفيذية ، كما يشترط ، **أيضاً** : أن تكون الدعوى العمومية قد أقيمت فعلاً ، أى حركت بواسطة النيابة العامة المختصة .

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفات والجرائم التى يكون من حق وزير السياحة طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية ليست من الجرائم الماسة بأمن الدولة وليست من جرائم اختلاس المال العام والمعدوان عليه إذ أنها من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا التى تشكل فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ^(١) ويتم تشكيلها من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة إستئناف .

أما الجرائم المالية والتجارية والجرائم السياحية الأصلية ، فلوزير السياحة حق طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية وهى :

- ١ - دوائر الجنيح الجزئية (بصفة عامة) .
- ٢ - دوائر الجنيح المستأنفة (بصفة عامة) .
- ٣ - دوائر جنح الشؤون المالية والتجارية الجزئية (بصفة خاصة) .
- ٤ - دوائر جنح الشؤون المالية والتجارية المستأنفة (بصفة خاصة) .

ولنن نحن أنه يجوز لوزير السياحة ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجنيح الجزئية أو المستأنفة ، التقدم بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية ^(٢) بوصفه قاضى الأمور الوقتية المختص بإصدار الأوامر على المرافض ، على أن يدعم ويؤيد وزير السياحة طلبه بالمستندات والأسباب التى دعت إلى طلب الوقف ^(٣) .

(١) م ١ من القانون رقم ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرى فى ١٩٨٠/٥/٣١ .

(٢) تنص المادة ٢٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضائها وفى محكمة المواد الجزئية هو قاضئها .

(٣) **ووضع** نيل إلى التوجه إلى هذا الطريق ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجنيح الجزئية أو المستأنفة ، بدلاً من إصدار قرار إحطى بوقف نشاط الشركة ، مع عدم الإخلال بما تنص به الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل .

١١٥ - إلغاء ترخيص الشركة السياحية :

حددت المادة ٢٥ من القانون أحوال إلغاء الترخيص بموجب قرار مسبق من وزير السياحة - على النحو التالي :

١ - إذا تنازلت الشركة عن الترخيص أو قامت بتغيير شكل الشركة أو الشركاء المسئولين بالنسبة لشركات الأشخاص دون موافقة وزارة السياحة .

٢ - إذا توقفت الشركة عن مزاولة أعمالها مدة ستة شهور بدون إذن كتابي من وزارة السياحة .

وتحضر الشركة متوقفة بدون إذن كتابي في حالة عدم إخطارها وزارة السياحة بكشوف خدماتها التي توضح أنشطتها لمدة ستة شهور رغم طلب الوزارة لهذه الكشوف كتابة .

٣ - إذا باشرت الشركة أعمالاً غير تلك المنصوص عليها في الترخيص الصادر لها .

٤ - إذا لم تقم الشركة بإستكمال التأمين في حالة خصم أى مبلغ منه طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

٥ - إذا فقدت الشركة أى شرط من شروط الترخيص .

٦ - إذا ثبت قيام الشركة بسداد قيمة خدماتها عن غير طريق البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي .

٧ - إذا أخلت الشركة بالإلتزامات الواجبة عليها وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الثالثة والمواد ١٣ و ١٤ و ١٦ من القانون .

٨ - إذا جاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج الحد المقرر في اللائحة التنفيذية ، منسوباً إلى حجم نشاطها الإجمالي .

١١٦ - وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء الترخيص :

أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من القانون لوزير السياحة بدلاً من إلغاء الترخيص

إصدار قرار بوقف نشاط الشركة لمدة لا يتجاوز ستة أشهر إذا تكرر أن المخالفة لا توجب إلغاء الترخيص .

إلا أن المشرع أخذ للمرة الأولى بمبدأ (العهد) في التصاريحات السياحية إذ نص في ذات الفقرة على أنه في حالة عودة الشركة السياحية لإرتكاب ذات المخالفة يتعين في هذه الحالة إلغاء الترخيص ، وبعبارة أخرى فإن إلغاء الترخيص في المخالفة الأولى جوازى لوزير السياحة ، أما في حالة تكرار ذات المخالفة فإن إلغاء الترخيص يصبح وجوبياً .

١١٧ - العقوبات :

تضمنت المادة الثامنة والعشرين من القانون العقوبات حيث نصت على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من يخالف أحكام المواد ٢ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون والقرارات الملغاة له .

كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحول دون تأدية الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام قانون تنظيم الشركات السياحية لأعمال وظائفهم وذلك بمنعهم من دخول المحال أو الأماكن التي تشغلها الشركة أو عدم تقديم البيانات اللازمة إليهم أو حرلة أعمالهم على أي صورة .

كما يعاقب بنفس العقوبة كل من يقدم لهؤلاء الموظفين بسوء قصد بيانات خاطئة .

المطلب الثاني

التكيف القانوني للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وعملاتها

١١٨ - فكرة عامة :

سبقت الإشارة إلى أن السياحة صناعة مركبة ، وتتضمن العلاقات القانونية بين وكالة السفر والسياحة وبين المتعاملين معها ، فهي تتعامل مع السائح والفنادق والمطاعم وشركات الطيران وشركات الملاحة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي ، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي .

بل إنه يمكن القول بأن العلاقات القانونية بين وكالات السفر والسياحة ببعضها البعض متعقدة ، فهناك الشركات السياحية الكبيرة ذات البرامج السياحية المخططة ^(١) وهناك وكالات التوزيع ^(٢) التي تعوى الرحلة أو الرحلات المخططة بواسطة الشركات الأولى .

بل إنه يمكن التأكيد بأن وكالات السفر والسياحة لها دور فعال على الميزان السياحي الذي يقوم على حركة مزدوجة ذهاباً وإياباً ^(٣) .

وما لا شك فيه ، فإن تلك العلاقات المتعقدة تقتضى تكييفها قانونياً يتلاءم مع طبيعتها لتحديد إلتزامات وحقوق كل طرف من أطراف هذه العلاقات .

وسوف يقتصر المطلب الثانى المائل على تحديد طبيعة العقد المبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين عملائها ، هذا التحديد الذى خلا منه التشريع المصرى ^(٤) تاركاً الأمر للقضاء لتحديد وتبيان ما إذا يمكن تسميه هذا العقد بعقد وكالة سياحية ^(٥) أم عقد رحلة ^(٦) .

١١٩ - العقد تعريفياً :

العقد تطابق إرادتين أو أكثر ^(٧) على إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو زواله .

فالعقد ، إذن ، تطابق إرادتى طرفين على ترتيب أثر قانونى معين .

Tour operators (١)

Les tour-opérateurs ou voyagistes

Distributors'Agencies (٢)

Les agences distributrices

(٣) بمعنى أن الدولة تكون مسعودة للسافرين ، وفى الوقت ذاته مصدرة لهم .

والدولة المستقبلة للسافرين تلعب بذلك إذا كان مجموع حركة السياحة إليها تزيد كثيراً عن مجموع حركة السياحة منها .

(٤) كذلك التشريع الفرنسى .

Contrat d'agence de voyage (٥)

Contrat de croisière (٦)

(٧) د. محمود جمال الدين زكى ، الوجيز فى نظرية الإلتزام فى القانون المصرى ، الجزء الأول ، فى مصادر الإلتزام ، ط ١٩٦٨ .

والمقد بصفة كونه تصرفاً قانونياً لا ينشأ إلا بتوافر الإرادة .

فالتصرف القانوني يدور مع الإرادة وجوداً وعدماً ، لأن توافر الإرادتين يقتضي أن تكون كل من الإرادتين معبراً عنها وأن تكون إحداهما مطابقة للآخرى . لأن مضمون المقد يحدده مجموع العبارات التي يتألف منها كلا التعبيرين المتطابقين ، وهي العبارات التي تدل على إرادة العاقدین المشتركة (١) .

لذلك كان لابد في تحديد مضمون المقد من تفهم مدلول العبارات التي عبر بها الطرفان عن إرادتهما المتطابقتين ، وتحصيل معناها وهذا ما يسمى تفسير المقد (٢) الذي يستهدف التعرف على الإرادة المشتركة للعاقدین .

أما تكييف المقد فهو إعطاؤه الوصف القانوني الصحيح والأثر المترتبة على هذا الوصف ، بالاستهداء في ذلك بعنوان المقد وخصومه والظروف التي لا يسته والفرض الذي عناء الطرفان من إبرامه (٣) .

١٢٠ - تفسير المقد :

يهدف لتفسير المقد إلى التعرف على الإرادة المشتركة للعاقدین .

والقاعدة الأساسية في تفسير المقد إستوحاها المشرع المصري في القانون المدني من نظرية الإرادة ، على ما يؤخذ إجمالاً من نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدني التي تقضي بأنه (لا يقتصر المقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام) .

(١) د. سليمان مرئیس ، الرأی فی شرح القانون المدني ، فی الإلتزامات ، المجلد الأول ، نظرية المقد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، بند ٢٥٥ ، ص ٤٨٠ .

L'interprétation de contrat

(٢)

(٣) لقول محكمة النقض (أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تكييف المقد بمعناه وخصومه والظروف التي لا يسته ، ولم يخرج عن عبارة ولم يجاوز الفرض الذي عناء الطرفان من إبرامه ، وكان هذا متعلقاً مع مدى هذه النصوص وتلك الظروف ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تكييف المقد أو خالف القانون) .
نقض مدني ، ١٩٧٠/١٢٠ ، مجموعة أحكام النقض ، ٢٢ - ٨٧ - ١٦ .

والأصل أنه (إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين) (١) .

واقضاء النقص (٢) مستقر على أن حكم المادة ١/١٥٠ من القانون المدني يدل على إلزام القاضي بالأخذ بالعبارة التي أفرغ المتعاقدين فيها إرادتهما صادقت واضحة فلا يجوز له في مقام التفسير الخروج بها عن هذا المعنى الواضح إلى معنى آخر ، فإذا ما أراد حملها على معنى مخاير لظاهرها ، كان عليه أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر إنصرافه من الظاهر إلى الخفي الذي يراه هو الموافق لإرادة المتعاقدين ، إذ الأصل في الإرادة هو المشروعية ، فلا يلحقها بطلان إلا إذا كان الإلتزام الناشئ عنها مخالفا للنظام العام . أو آداب محلأ أو سبباً أو كان على خلاف نص أمي أو ناه في القانون .

بيد أنه لحكمة الموضوع تمهيد المعنى الذي تصده المتعاقدان من عبارات العقد الواضحة مستهدية بالطرف التي أحاطت به وما يكون قد سبقه أو عاصره من إتفاقات عن موضوع التعاقد بالذات وبكيفية تنفيذ المعاقدين للمقد إذا كان قد حصل تنفيذه ولو جزئياً . ولا تثقل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ فسر عبارات المقد قد إلتمزم في تفسيره بالمعنى الظاهر لمدلولها ، فإنه لا محقق عليه في هذا التفسير (٣) .

أما إذا كانت عبارة العقد غير واضحة ، أي أن ألفاظه غموضاً أو إبهاماً ، تميز إستجلاء معانيها عن طريق التفسير . وفي هذا تقضي الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدني بأنه (إذا كان هناك محل

(١) م ١٥٠ فقرة أولى مدني .

(٢) نقض مدني ١٩٨٠/٢/٢ ، الطعن رقم ١٠٦٤ / ٤٩ ق .

نقض مدني ، ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٢٣٠ ق .

نقض مدني ، ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٢٢٢ ق .

(٣) نقض مدني ، ١٩٦٢/٥/٢٤ ، مجسوة أحكام النقض ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدني ، ١٩٧١/٦/١ ، مجسوة أحكام النقض ، ٢٢-٧٠٧-١١٦ .

نقض مدني ، ١٩٧٤/٢/٢٦ ، مجسوة أحكام النقض ، ٢٥-٥٦١-٩٠ .

نقض مدني ، ١٩٧٦/٢/٢٤ ، مجسوة أحكام النقض ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدني ، ١٩٨٤/١٢/١٣ ، الطعن رقم ١٤٥٢ / ٤٨ ق .

لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الإستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل ، وبما يبنى أن يتوافر من أمانه وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى فى المعاملات .

وتجدر الإشارة إلى أن بيان العوامل التى يتمين على القاضى الاستهداء بها فى الكشف عن إرادة المتعاقدين ، على النحو المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدنى المشار إليها ، كطبيعة التعامل والعرف الجارى فى المعاملات ، ليس واردا على سبيل الحصر . فيجوز أن يلجأ القاضى إلى غيرها كلما وجد إلى ذلك سبيلا . فإذا كان العقد قد بدأ تنفيذه مثلا أمكن للقاضى أن يستهدى على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذهما إياه .

فإذا تعاقدت وكالة سفر وسياحة على تنفيذ رحلة لأكثر من مجموعة سياحية بذات الشروط والأسعار فيتمتع عليها حينئذ إيواء مجموعة فى فندق أربعة نجوم والأخرى فى فندق أقل درجة حتى ولو لم ينص فى العقد على درجة الفندق السياحية لإيواء المجموعات المتعاقد معها ، فيستهدى القاضى حينئذ على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذهما إياه وفقا لما تقضى به طبيعة العقد من عدم التفرقة أو التمييز بين مجموعة سياحية وأخرى تضمنها عقد الرحلة والذى بدء فى تنفيذه فعلا بتسكين مجموعة فى فندق تفوق درجته السياحية عن فندق المجموعة الثانية .

١٢١ - تكييف العقد (١) :

سبقت الإشارة إلى أن تكييف العقد هو إعطاؤه الوصف القانونى الصحيح والأثار المترتبة على هذا الوصف التى إنجبه طرفاه إلى تحقيقها .

لتكييف العقد ، عمل قانونى صرف ، لا سلطان فيه لإرادة المتعاقدين ، فالعاقدان لهما حق تحديد الأثار التى يرغبان فى تحقيقها بالعقد ، فإن تحددت هذه الأثار ، يكون وصف هذا العقد عملاً قانونياً محضاً ، لأنه يعنى إدخال صورة الأثار كما حددها العاقدان فى إطار قانونى معين (٢) .

وقد جرى قضاء النقض على أن المناط فى تكييف العقود هو بما عناء المتعاقدان دون إعتداد بما

Characterisation - Characterization

(١)

(٢) د . عبد الحميد الشواربي ، المشكلات العملية فى تنفيذ العقد ، ١٩٨٨ ، ٩٥ .

أطلقاً على العقد من تسمية متى تبين أن هذه التسمية تخالف حقيقة التعاقد وقصد المتعاقدين . فمتى كان الحكم قد إنتهى في عقد إيجار سفينة إلى أنه مشاركة نقل لزمن موقوت أخذاً بعنوانه ونصوصه والمبادئ الفقهية في شأنه فلا يكون الحكم قد أخطأ في تكيف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج عن عبارات العقد ونصوصه والفرض الذي عناء الطرفان من إبرامه وكان هذا التكيف متفقاً مع مودى هذه النصوص ، ولا يؤثر على سلامة هذا التكيف التمسك بأن السفينة كانت في حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والإستدلال على ذلك بما أصدره المالك لربان السفينة من أوامر خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم إستيفاء الأجرة مادام ذلك من لوازم حق الفسخ المقرر للمالك إتفاقاً بنص العقد (١) .

وبخلاصة القول ، أن المبرة في تكيف العقد ، والتعرف على حقيقة مرامه ، وتحديد حقوق الطرفين فيه هي بما حواه من نصوص ولحكمة النقص أن تراقب تكيف محكمة الموضوع للعقد والنتيجة التي إنتهت إليها .

١٢٢ - تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي والفنقي :

تقضى المادة ١٤٨/٢ مدني بأنه (لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام) .

فالعقد لا تقتصر آثاره أو نطاقه على ما إجهت إليه إرادة المتعاقدين الفعلية فحسب ، بل يشمل أيضاً ما هو من مستلزماته ولو لم تتجه إليه إرادتهما . ويكون على القاضي ، إذن ، أن يمين هذه المستلزمات طبقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام .

فبمعيّن على القاضي إستكمال آثار العقد بما تفرضه نصوص القانون المقررة ، فتعتبر هذه النصوص ، مادام لم يتفق في العقد على خلافها ، جزء لا يتجزأ منه . ففي المادة ينقضي في عقد الرحلة على البرنامج والقيمة ، فتتظم آثاره وفقاً لأحكام التشريعات السياحية والفندقية

(١) نفس مدني ، جلسة ١٩٥٦/٢/٢ ، الطعن رقم ٢١/٢٢٩ ق .

(٢) د . سليمان مرقس ، الوالي ، المرجع السابق ، بند ٣٦١ ، ص ٥٠٢ .

د . محمود جمال الدين زكي ، الوجيز ، المرجع السابق ، بند ١٣٦ ، ص ١٤٨ .

وقراراتها التنفيذية ، التي تحدد الخدمات التي تلتزم وكالة السفر والسياحة بأدائها ، وميعاد إلغاء الحجز أو تعديله بالنسبة للحجوزات الخاصة بالأفراد أو المجموعات ، وتقدر التمييز في حالة إلغاء الحجز بالمخالفة للمواعيد المقررة .

ويجب على القاضى ، كذلك ، أن يستكمل العقد وفقاً للعرف ، الذى يلى التشريع فى المرتبة كما سبقت الإشارة (١) .

وتعتبر من العرف فى هذا الصدد الشروط المأكوفة (٢) أى التى جرت عادة المتعاقدين بإدراجها فى العقود السياحية أو عقود الإقامة الفندقية حتى أصبح وجودها فى تلك العقود مفروضاً ولو لم تدرج فيها ، كمقابل الخدمة فى الفنادق والمطاعم ، فقد أصبح عقد الإقامة فى فندق سياحى مسلماً أنه يلزم النزول بأن يدفع فوق حسابه المتفق عليه مقابل خدمة يتراوح بين ١٠٪ و ١٢ ٪ من قيمة ذلك الحساب للخدمة ولو لم يتعلق على ذلك عند نزوله فى الفندق ، ولو لم تكن فى قائمة الاسعار المعلنة أو قوائم الحساب التى تقدم له أولاً بأول إشارة إلى ذلك ، طالما أنه لم توجد بها إشارة تفيد العكس ولم يتعلق هو مع إدارة الفندق على ما يخالفه .

وقد قررت محكمة النقض أن مفاد النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدنى على أن لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام ، إن الإلتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة بما تقتضيه طبيعته ، فإذا إتفق على نزول مسافر فى فندق فإن العقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان الإيواء ، وإنما يلزمه أيضاً بما تقتضيه طبيعة الإلتزام بالإيواء ، ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس ، إتخاذ الحديقة وإصطناع الخضر بما يَرْتَدُّ عن النزول غائلة ما يتهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته ،

(١) بند ٢٨

Clauses de style

(٢)

فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه إيواءه إلى مسكنه (١) .

ويستلهم القاضي ، أخيراً ، إذا وجد في نطاق العقد كما يحدده إتفاق الطرفين وطبيعة الالتزام والنصوص المقررة والعرف نقصاً أو قصوراً ، تعين عليه تكملته بالإلتجاء إلى قواعد العدالة ، لاستكمال آثار العقد ، ففي عقد نقل الأشخاص ، لجأ القضاء إلى فرض إلتزام بالسلامة على عاتق الناقل ، بإختياره من مقتضيات العدالة ، ولو لم يشترط ذلك صراحة في العقد المبرم بينهما .

١٢٢ - تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي :

لا تتعامل وكالة السفروالسياحة مع العميل فحسب ، وإنما تتعامل مع شركات ووكالات السفر والسياحة ، سواء الوطنية أو الأجنبية وتتعامل مع شركات الطيران الوطنية منها والأجنبية ، وشركات النقل والفنادق والمطاعم .

(١) كسب منحي ، ١٩٨٠/١/٢٢ ، مجموعة أحكام النقض ، ٢٦-٢٥٥-٥٢ .

وقد جاء فيه أيضاً أنه :

(كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من أن الإلتزام مورقة الطامنين والمحافظة على سلامة مورث المظنون ضده إبان جلوسه في حجرته المخصصة له بقصدتها هو إلتزام يبذل عناية تتصل في إتخاذ الإحتياطات المتعارف عليها التي تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ، ويكفي الناقل فيه إثبات قيامه ، نيق على عاتق المدين به إثبات أنه قد بذل عناية الشخص الماديه في شأنه ، ثم يبين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية في إتخاذ إجراءات الإحتياط المتعارف عليها ، وأنها مراقبة المتوردين على الفندق بحيث بات من الممكن لأي شخص أن يدخل إليه وأن يخرج فيه دون أن يشعر به أحد ، فأصبح النزول سهل المثال ، كما يبين أن ما قال به الطاهتان من أن مورثتها كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التي تكفل أمن النزلاء ولقدما الدليل عليه مما ثبت في الأوراق من أنه كان يتفرد بفرقة في الدور الرابع وجد بانها سليماً وله مفاتيح يمكن إستعماله من الداخل ، لا يفي عنها أنها قصرت في بذل العناية اللازمة ، لإتخذت الحاجة إلى تكليف المظنون ضدهم ، بإثبات الخطأ التقدي من قبل صاحب الفندق ، كما إتخذت الحاجة إلى تكليف الطامنين بفيه بعدما اكتفت المحكمة بما قام في الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه في طبعه إلتزام صاحب الفندق إذ كيه بأنه إلتزام يبذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبء إثبات الخطأ التقدي ونفيه على أساس من طبيعة الإلتزام الذي أحل به المدين فيه ، ويكون قد صادف في الأمرين صحيح القانون) .

(٢) فضل إطلاق تسمية (العقد السياحي Le Contrat Touristique) على عقد وكالة سياحية أو عقد الرحلة .

انظر البحث المتقدم إلى مؤتمر القانون الدولي المقارن المنعقد ببروكسل ببلجيكا عام ١٩٧٤ عن العقد السياحي .
CF Minervin Gustave, Le contrat Touristique, 1974 , P 444

فوكالة السفر والسياحة تضطلع بمهمة وكيل^(١) العميل .

وهي ، أيضا ، تقوم بدور الوكيل عن الشركة المنظمة^(٢) .

ووكالة السفر والسياحة « **تقاضي** » الرحلة من الشركة المنظمة وباسمها وتعيد
« **بيعها** »^(٣) للعميل .

كما أن وكالة السفر والسياحة بصفة كونها « **الوكالة الموزعة** »^(٤) للرحلة « تظهر في كثير
من الأحيان بمظهر « **الشركة المنظمة** »^(٥) للرحلة « والتي تكون غالبا شركة أجنبية - أمام
العميل ، الذي لا يمتيه إلا الوكالة السياحية القائمة في بلده والتي يتعاقد معها ، والتي تكون
مسئولة أمامه مسؤولية كاملة عن مجرد عدم تنفيذ برنامج الرحلة على الوجه المتفق عليه ، كما
تكون مسئولة أيضا عن عدم تقديم الخدمة بالمستوى المعلن عنه في برنامج الرحلة ، فإن دفعت
الوكالة الموزعة للرحلة بإندعام مسئوليتها تأسيسا على أن دورها يقتصر فقط على ما ورد بالبرنامج
فإن ذلك يعد تدليسا^(٦) من جانبها بتضليلها العميل بوسائل إحتيالية ، بالإعلانات المبهمة المؤثرة
في وسائل الإعلام المختلفة مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات عن برنامج الرحلة ، دفعته
إلى التعاقد ، وبعبارة أخرى ، فإن لجوء الوكالة السياحية للدلسة إلى هذه الوسائل الإحتيالية كان
يقصد تضليل العميل لحمله على إبرام عقد لغير صالحه .

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن مجرد الكذب^(٧) يمكن أن يعتبر تدليسا^(٨) .

Mandataire	(١)
tour-opérateur - tour operator	(٢)
revendre , resell	(٣)
l'agence distributrice	(٤)
l'agence organisatrice	(٥)
dol (le)	(٦)
mensonge (le)	(٧)

(٨) نقض مدني ، قرسي الدائرة ٢، ١١/٦، ١٩٧٠ .

واقضت محكمة النقض المصرية بأن مجرد كذب الزوجة في إدعاء أنها بكر على خلاف الحقيقة يعتبر شذبا يهجر
إبطال الزواج متى كان الزوج على غير علم بالحقيقة . نقض مدني ، ١٩٧٥/١١/١٩ ، مجموعة أحكام النقض ،

٢٦-١٤٤١-٣٧٢ .

بل أن مجرد كتمان الحقيقة^(٩) يعتبر في بعض الحالات من الطرق الإحتيالية . فهو وإن كان كالكذب ، الأصل فيه ألا يعتبر تدليساً إلا أن هناك أحوالاً يكون فيه أمر من الأمور واجب البيان على من يعلم به لأن ظهوره من شأنه أن يجعل إرادة الماقد الأخر تتجه إيجاباً غير الذي إجهت إليه في التعاقد ، فيعتبر كتمان هذا الأمر فيها من قبيل الطرق الإحتيالية^(١٠) ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من القانون المدني المصري على أن (يعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملاحظة إذا ثبت أن للدلس عليه ما كان يبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملاحظة) .

وعليه - فإذا أخفى الوكيل السياحي المصري عمداً عن عمله عن أن الدرجة السياحية للفندق (نجمتان) بدلا من (خمسة نجوم) فإذا ثبت أنه ما كان يبرم العقد معه لو علم بذلك ، فإن الوكيل السياحي المصري يعتبر جهنم مدلساً ، أي مرتكباً للتدليس .

والمرشح المصري أجاز إبطال العقد للتدليس ، إذا كانت الخيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد (م ١/١٢٥ مدني)^(١١) .

كما نص في المادة ١٢٦ مدني بأنه (إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الأخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس)^(١٢) .

réticence (la)

(١١)

(١٢) د . سليمان مرعش ، الوافي المرجع السابق ، بند ٢٠٧ . ص ٢٨٠

" De façon plus générale, une certaine attitude muette peut être l'équivalent d'une affirmation positive et mensongère . La réticence traduit alors une grande habileté, davantage d'hyprocrisie peut-être, mais elle n'en provoque pas moins une erreur et constitue un dol au même titre que des paroles mensongères ou de véritables manoeuvres " .

(١٣) نصت المادة ١١١٦ مدني فرنسي على أن التدليس يكون سبباً في إبطال العقد إذا كانت الخيل المستخدمة من أحد المتعاقدين جسامة بحيث يكون واضحاً أنه لولاها لما رضى الماقد الأخر .

(١٤) فإذا قام الوكيل السياحي الوطني بالتسويق لبرنامج سياحي لشركة أجنبية ، ويجري التعاقد مع المصلاذ بناء على البرنامج الذي سوق له ، فإنه لا يجوز له أن يدلع مسؤوليته ، في حالة كون مسعوى الخدمة السياحية أقل مما أعلن عنه بإقتصار دوره على الإعلان والترويج فقط ، إذ أن من مسؤولياته الإحاطة والتأكد من تنفيذ البرنامج بكل دقة ، الأمر الذي جعل المشرع المصري يأخذ بمهمار (العلم المفترض connaissance présumée) بنصه بأنه (ما لم يثبت أن المتعاقد الأخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس) .

ولن نرى ضرورة التدخل التشريعي ، كما حدث في فرنسا بصور قرار عام ١٩٨٢ (١)
بتنظيم العلاقة بين العملاء وبين وكالات السفر والسياحة ، لتنظيم العلاقات القانونية المتنوعة والمتشعبة بين العميل سواء أكان وطني أم أجنبي ، وبين شركات ووكالات السفر والسياحة المحلية والأجنبية مستهدياً في ذلك بالأنظمة الأساسية للمنظمات السياحية الدولية وبالتشريعات السياحية والفندقية الأجنبية ، بدلاً من الركون إلى نصوص لا تتلاءم مع تطور الحركة السياحية الدولية .

١٢٤ - الطبيعة القانونية للعقد السياحي :

سبقت الإشارة إلى أن وكالة السفر والسياحة تتعامل مع العميل ، كما تتعامل مع غيرها من وكالات السفر والسياحة وشركات الطسهران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

والعقد السياحي من العقود الرضائية (٢) التي تقوم على رضا كل من الطرفين ، ولا تستعير الكتابة في إبرامه ، الأمر الذي يجوز معه إثباته بكافة طرق الإثبات (٣) .

هذا والعقد السياحي من العقود التجارية .

والعقد السياحي قد يبرم بين وكالتين للسياحة إحداهما وطنية والأخرى أجنبية ، تكون الأولى الوكالة المنظمة للرحلة فتقوم بإعداد برنامجها والإعلان عنه وإرساله إلى وكالة السياحة الأجنبية التي تعتبر الطرف الموزع للرحلة الذي يقوم بالترويج عنها والتعاقد مع العملاء الراغبين في القيام بها . فالعلاقة مباشرة ، إذن ، بين الوكيل الأجنبي والعميل من ناحية ، وبين الوكيل الأجنبي والوكيل الوطني من ناحية أخرى .

وترتيباً على ذلك - فإن الطبيعة القانونية للعقد السياحي المبرم بين الوكيل الأجنبي والوكيل الوطني هي (**علاقة وكالة**) تحكمها القواعد العامة لعقد الوكالة الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل

(١) انظر نصوص القرار في (Py (Pierre ، قانون السياحي ، المرجع السابق ، بند ٢٩٨ ، ص ٢١٥ .

contrat consensuel

(٢)

(٣) كالمطبات ، والبرقيات والتلكسات ، والفاكسات .

الوطني بأن يقوم بتنفيذ البرنامج السياحي لحساب موكله الوكيل الأجنبي .

والوكالة تنشئ التزامات في جانب الوكيل الوطني ، هي تنفيذ الوكالة دون أن يتجاوز حدودها المرسومة ^(١) فيستخدم وسائل النقل المتفق على إستخدامها في الرحلة ويجري تسكين عملاء موكله الوكيل الأجنبي في ذات الدرجة السياحية للفنادق المتفق على حجزها وتقديم الخدمة وفقاً للمستوى المقرر في البرنامج .

كما تنشئ الوكالة التزامات في جانب الوكيل الأجنبي ، بصفة كونه موكلاً ، حاصلها دفع قيمة الرحلة وفقاً للأسعار المحددة في البرنامج ، وتمويض الوكيل الوطني عن الضرر إذا أصابه ضرر بسبب تنفيذ الوكالة ^(٢) .

أما العقد السياحي المبرم بين وكالة السياحة والحجز باسمه في أحد فنادق الدرجة الأولى في بلد الوكالة أو لأحكام المفاولة .

ففي حالة طلب العميل من وكالة السياحة الحجز باسمه في أحد فنادق الدرجة الأولى في بلد ما ، فيكون يحدد عقد وكالة يقوم بقتضاء الوكيل السياحي ، ويقتصر دوره ، من ثم ، على حجز الغرفة أو الجناح المطلوب في فندق درجة أولى دون التقيد بفندق معين ، أما إذا حدد العميل إسم الفندق ، فالوكيل السياحي ، حينئذ يلتزم بالحجز في الفندق الذي حدده عميله وإلا يكون قد خرج من الحدود المرسومة في الوكالة .

أما في حالة كون الوكيل السياحي معداً للبرنامج السياحي ويقوم بتنفيذه بمفرقه ومن خلال .

(١) تجوز الفقرة الثانية من المادة ٧٠٣ مدني للوكيل إستثناءً أن يخرج من الحدود المرسومة للوكالة متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفاً وكانت الظروف يطلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف ، وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل بخروجه من حدود الوكالة ، كان يستبعد المحجز بفندق درجة أولى بفندق آخر درجة أولى لفندق الأول إضرها أو شهب حريق أدى إلى وقف إستقبال زلا .
جدد .

(٢) كما يجوز أن يرجع الوكيل الأجنبي (الموكل) على الوكيل الوطني (الوكيل) بالتعمي من جراء خطأ في

وسائل نقله السياحية بالإضافة إلى كونه مالكا للفندق الذي يقيم فيه العملاء ، فإننا نكون بصدد عقد مقاوله ، فيقتصر دور العميل ، حينئذ ، على الموافقة على البرنامج السياحي وفقاً للشروط المحددة سلفاً بواسطة الوكيل السياحي .

هذا وتكون أيضا بصدد عقد مقاوله إذا أعد الوكيل السياحي برنامجه وقام بالاتفاق مع شركات النقل السياحي والفنادق والمطاعم لتنفيذ هذا البرنامج ، فيقتصر دور العميل حينئذ أيضا ، على الموافقة على البرنامج السياحي .

المبحث الثالث

المنشآت الفندقية (١)

١٢٥ - إحالة وتقسيم :

سبقت الإشارة (٢) إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تنقسم إلى سياحية وفندقية غير استثمارية ، ومنشآت سياحية وفندقية استثمارية ، وشركات سياحية غير استثمارية ، وشركات سياحية استثمارية .

والمنشآت الفندقية ، وفقا لما ورد في المذكرة الإيضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٦ / ١٩٨٢ بشأن قواعد تصنيف الفنادق السياحية ، تعنى المنشآت الإيوائية التي تبيع النوم وتقدم لنزلاتها (٣) ومصلاتها (٤) وروادها العديد من الخدمات المعيشية والترفيهية .
وتشمل المنشآت الفندقية ، قرى الأجازات الشاطئية (٥) والمخيمات السياحية (٦) ، والفنادق العامة (٧) .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهرت على خريطة الأنشطة السياحية نشاط سياحة المخيمات التي تحوز

(١) Cristini (Elisabeth), Code des hôtels, restaurants et débits de boissons, 1986.
(٢) Widlund (J), Hotel Contracts, SBL, 8th London Conference, 1987 .
(٣) Gramatidis (Yanos), Hotel contracts in Greece, SBL, 8th London Conference, 1987.
(٤) Edmonds (James), International Timesharing, 2nd Edition, London, 1986.

م . محمد محمد خليل ، شرح للتشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق .

مولفنا (الجرانم السياحية في التشريع المصري) . المرجع السابق .

حالم البنا ، خطة أرويات العمل في مشروعات التنمية السياحية في مصر ، السياحة التالية ، مقال ، العدد ١٢٤ ، نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني ، البلود من ٤٩ إلى ٥٤ .

Guests

(٣)

Clients

(٤)

(٥) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٨٩ بشأن قواعد تصنيف قرى الأجازات الشاطئية .

(٦) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٢ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم المخيمات السياحية .

(٧) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم الفنادق العامة .

رغبة قطاع مريض من السائحين وخاصة قطاع الشباب ومايمثله ذلك النشاط من زيادة في عدد السياح السياحية وبالتالي النخل السياحي ؛ لذلك أوصى مؤتمر الإستثمار ، المنعقد في شهر مايو عام ١٩٩٢ في شعبة جامعة الأزهر بمدينة نصر ، بإنشاء إتحاداً للمخيمات ينضم للإتحاد الدولي للمخيمات^(١) .

أما المنشآت السياحية ، وفقاً لما ورد في المذكرة الايضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٤٣ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفاتها وكافيتريات المطارات ونواى الفوص ، فإنها تعنى الأماكن المعدة لاستقبال الأفراد من المواطنين والأجانب على إختلاف مستوياتهم لتناول الطعام والمشروبات بمختلف أنواعها والإستمتاع بالفنون الترفيهية وجمال الطبيعة واللقاءات الودية .

وتشمل المنشآت السياحية ، المطاعم ، والكافيتريات ، والمطاعم ومسارح المنوعات ، والكازينوهات ، والمطاعم والملاهي الموسمية^(٢) ، وكافيتريات المطارات ونواى الفوص .

هذا ولكل من المنشأة الفندقية والسياحية والنزول حقوق وعلى كل منهما إلتزامات ، فإنه وإن كان محظور على المنشأة الفندقية الإمتناع من حجز الأسيرة الغالية بها ، فإنه من حقها أن تطالب طالب الحجز أو النزول بتقديم الضمانات المطلوبة . ولما كانت حقوق وإلتزامات كل منهما متعددة ومتنوعة ، فقد رأينا من المناسب أن نفرّد مطلباً خاصاً لكل من (١) إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النزول ، (٢) إلتزامات النزول قبل المنشأة الفندقية ، (٣) إلتزامات المنشأة الفندقية قبل البوالة ، وسوف نخصص لها - ابتداءً - المطلب الأول .

(١) انظر القرارات الكاملة لمؤتمر الإستثمار ، الأهرام الإقتصادى ، ١٩٩٢/٦/١ .

(٢) تعتبر المنشأة السياحية ذات نشاط موسمى إذا كانت طبيعة نشاطها فاصرة على مدة موسم ، مثلاً صيفاً في سواحل البحر الأبيض أو شتاءً في مصر العليا ، ويشترط لى تخضع المنشأة السياحية الموسمية لهذا التعريف أن تكون مغلقة فترة خارج الموسم .

ويمكن لهذه المنشآت الحصول على ترخيص مؤقت إذا مارست نشاطها بغل معرض أو خلال مهرجان على أن تعتمد أسعارها من الإدارة المختصة بوزارة السياحة .

المطلب الأول

إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النواة

١٣٦ - حدود ولاية وزارة السياحة . ولاية ممتددة :

تتبعى التفرقة بين ولاية وزارة السياحة على المنشآت الفندقية والسياحية وبين ولايتها على الشركات السياحية المنظمة بالقانون رقم ٢٨ / ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٨ / ١٩٨٣ ، وبين ولايتها على المرشدين السياحيين الخاضعين للقانون رقم ١٩٨٣/٢١ .

فولاية وزارة السياحة على الشركات السياحية والمرشدين السياحيين كاملة ومطلقة . أما ولايتها على المنشآت الفندقية والسياحية المحددة في المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ فهي ولاية ممتددة تشاركها فيه العديد من الوزارات كوزارة التري ووزارة الحكم المحلي من خلال تنظيمات الحكم المحلي من محافظات ومدن وأحياء .

فعلى الرغم من وضوح وصراحة نص المادة الثانية من القانون رقم ١ / ١٩٧٣ التي تحظر إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة ، (١) إلا أن المحليات (٢) تتمسك بنص - ويقوم بتنفيذه بالمخالفة للقواعد الدستورية (٣) - المادة ١٦ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ / ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدل بالقرار رقم ٣١٤ / ١٩٨٢ الذي يقضى بأن (تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بداشرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بإستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة . والمحافظة كذلك منح تراخيص

(١) قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ وقرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ .

(٢) المحافظات وتنظيماتها المختلفة .

(٣) أيأ كانت السلطة التي تضع القرارات التنفيذية فإنها يجب عليها أن تتقيد في وضعها بما يقضى به القانون ، فلا يجوز لها أن تضع من القواعد التنفيذية ما يتعارض مع قواعد التشريع الرئيسي ولا ما يمدل فيه أو يطله أو يعطى أمداً من تنفيذه . لأنها إن فعلت تخرج بذلك من حدودها وتكون قراراتها باطلة لا يعمل بها (نقد جنانى ، ٢٧ / ١ / ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض س١٢ ، ص ٣٩٤ ، رقم ٦ نقليات) .

إنشاء وإقامة وإستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير السياحة) .

فمقتضى المادة المذكورة أن وزارة السياحة هى الجهة ذات الإختصاص الأصيل بإصدار تراخيص وإنشاء وإقامة وإستغلال وإدارة المنشآت الفندقية والسياحية ، إلا أن المحليات أضحت تعترض على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية - على الرغم من الموافقة المهنية التى تصدرها وزارة السياحة كى تستكمل المنشأة باقى الإجراءات المطلوبة قانوناً - بل وأضحت وزارة السياحة توقف منح الترخيص تأسيساً على إعتراض المحليات ، الأمر الذى يعتبر مخالفة قانونية ، ويكون ، من ثم ، قرار الإعتراض باطلاً لا يعمل به (١) .

١٢٧ - إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية والسياحية :

وفقاً لنص المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ / ١٨١ (٢) ، يقدم طلب الترخيص لإنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية إلى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالغئة المقررة ويذكر فى الطلب :

١ - إسم الطالب ولقبه وصناعته وسنة ومحل ميلاده ومحل إقامته وعنوانه الذى توجه إليه فيه المكاتبات .

(١) على الرغم من أن المادة ٥٩ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ / ١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٣١٤ / ١٩٨٢ خُصمت إلى عضوية المجلس التنفيذى للمحافظة (وزارة السياحة) ، إلا أن المادة ٦٠ من ذات القرار لم تضم إلى عضوية المجلس التنفيذى للمدينة أو لى أو المركز (وزارة السياحة) ، الأمر الذى يتعارض معه رفض المجلس التنفيذى للى أو المركز أو المدينة للمشروع السياحى لغيره من تمثيل وزارة السياحة بإعتبارها الجهة القادرة على شرح وإقتناع المجلس بالمشروع السياحى ، مع ضرورة مراعاة ما تنص به الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القرار المذكور التى تنص على أنه (يجب على المجلس الشعبى المحلى المختص إبلاغ قراراته فى المجالات المشار إليها إلى المجلس الأعلى خلال ٧ أيام من تاريخ صدورها ويتم التصديق أو الإعتراض على القرارات المشار إليها فى مدى ١٥ يوماً من تاريخ الإخطار ، وإذا مضت هذه المدة دون إعتراض إعتبر القرار نافذاً) .

(٢) اللوائح المصرية ، العدد ١٩١ فى ٢٢ / ٨ / ١٩٧٤ .

- ٢ - نوع المنشأة موضوع الطلب وعنوانها وإسم نائب مالك العقار وموقع المنشأة .
 - ٣ - الإسم التجارى المقترح للمنشأة .
 - ٤ - عدد الأشخاص الذين يمكن إيوائهم إذا كانت المنشأة فندقية أو عدد المقاعد أو الأشخاص الذين تتسع لهم المنشأة إذا كانت منشأة سياحية .
 - ٥ - إسم مسئول المنشأة ومديرها أو المشرف عليها ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وإقامته ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم إن وجد والجهة الصادرة منها .
 - ٦ - القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة .
 - ٧ - قوة الآلات والمحركات المستعملة فى المنشأة ونوعها وكيفية تشغيلها .
 - ٨ - عدد العاملين أو الذين سيعملون بالمنشأة .
 - ٩ - التكلفة الإجمالية للمنشأة إذا كان الطلب يتضمن إقامة منشأة جديدة .
- وفى حالة طلب إستيراد أدوات أو أجهزة أو مهمات للمنشأة يذكر**
- فى الطلب التفاصيل والبيانات المطلوبة ويرفق بالطلب :**
- ١ - صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية وصحيفة الحالة الجنائية . وإذا كان الطالب أجنبياً يقدم شهادة من دار التمثيل السياسى أو القنصلى التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .
 - ٢ - شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان منه بين ٢١ و ٣٥ سنة .
 - ٣ - إذا كان الطالب هيئة أو شركة ترافق صورة من مستندات تكوين الهيئة أو الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .
 - ٤ - عقد الإيجار أو الإلتفاع ومستند هوائى الأملأه الإطلاع عليها .
 - ٥ - رسم عام للموقع على خريطة مصاحبه بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ أو كروكى يعد بمعرفة مهندس تقابى بذات المقياس .

٦ - الرسومات الهندسية وتشمل المساط الأفقية والقطاعات الرأسية ورسومات الواجهات ووسائل العرض بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠ .

هذا وإذا كانت المنشأة ملهى يقدم رسم مهندس التخطيط العام للموقع بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ٢٠٠ مبيناً عليه مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لإقامة الملهى والخوارع التى تطل عليها وعرضها .

على أنه بالنسبة للمنشآت التى تنتم لأول مرة فإنه يجوز إرجاء إستكمال البيانات الواردة فى الألبوم من ٥ إلى ٨ (رسم المستقل ... عدد العاملين بالمنشأة) المشار إليها بماليه وذلك لحين إتمام أعمال التشييد أو البناء على أن يتم إستكمالها وفق إخطار الطالب بإتمام الأعمال والإشتراطات (١) .

١٢٨ - الجهات الحكومية التى تخاطبها وزارة السياحة لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشأة الفندقية والسياحية :

تفطر وزارة السياحة صاحب الشأن برفضها أو بموافقتها المبدئية فى الطلب المقدم إليها فى ميعاد لا يجاوز شهراً من تاريخ وصوله .

هذا وفى حالة إصدار وزارة السياحة موافقتها المبدئية على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية ، فإنها تقوم بمخاطبة العديد من الجهات الحكومية توسلاً للحصول على موافقتها تمهيداً لإصدار التراخيص السياحية النهائية ، فهذه تسمى أن موافقة هذه الجهات الحكومية تعتبر بمثابة تراخيص مكملة للتراخيص السياحية الأصلية .

ومن التراخيص السياحية المكملة للتراخيص السياحية الأصلية
مثالاً لأحصر : -

١ - الموافقة الأمنية (٢) .

(١) لنظر بالى الإشتراطات فى القرار المشار إليه .

(٢) مباحث أمن الدولة ، المباحث العامة ، مباحث الكفاب ، المخابرات العربية .

- ٢ - موافقة هيئة الآثار المصرية (١) .
- ٣ - ترخيص إقامة آلات ومراجل بخارية (٢) .
- ٤ - ترخيص إدارة آلات ومراجل بخارية (٣) .
- ٥ - ترخيص إقامة منشأة فندقية أو سياحية ثابتة أو متحركة على نهر النيل (٤) .
- ٦ - موافقة الأمن الصناعى التابع رئاسياً لوزارة القوى العاملة والتدريب .
- ٧ - موافقة الهيئة العامة للصرف الصحى (٥) بالمحافظة التى تقع فى دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٨ - موافقة الوحدة المحلية (٦) التى تقع فى دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٩ - موافقة مديرية الشؤون الصحية (٧) بالمحافظة التى تقع فى دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١٠ - موافقة إدارة الدفاع المدنى والحريق التابعة لمديرية الأمن التى تقع فى دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١١ - موافقة إدارة الرخص التابعة لمديرية الأمن التى تقع فى دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية لإصدار أمر يفتح الطريق (٨) .
- ١٢ - موافقة الملاحه الداخلية (٩) .

-
- (١) القانون رقم ١١٧/١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار .
 - (٢) القانون رقم ٥٥/١٩٧٧ فى شأن إقامة وإدارة العراوى والمراجل البخارية .
 - (٣) القانون رقم ٥٥/١٩٧٧ المشار إليه .
 - (٤) القانون رقم ٤٨/١٩٨٧ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .
 - (٥) إدارة معايير الصرف .
 - (٦) المحى .. المدينة .. المركز .. المحافظة .
 - (٧) إدارة الخدمات الوقائية - مراقبة الأغذية .
 - (٨) وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٧١/١٩٥٩ بشأن المحال العامة .
 - (٩) المختصة بإصدار شهادة صلاحية للمنشآت المأهولة للزائرين والمتفرجة .

١٢٩ - التراخيص السياحية :

الأصل أن التراخيص السياحية تكون دائمة مالم ينص على تحديد مدتها (١) ، مع جواز تجديدها في حالة كونها محددة المدة .

إلا أنه إستثناءً فإنه يجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن المنشآت التي تقام بصفة عرضية في المناسبات والمولد والأعياد والمعارض وتمنح هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية (٢) .

والتراخيص السياحية وفقاً لأحكام القانون رقم ١/ ١٩٧٣ والقرار الوزاري رقم ١٨١/ ١٩٧٣ ، يمكن حصرها على النحو التالي .

١٣٠ - الترخيص الأول ، ترخيص إقامة منشأة فندقية وسياحية :

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بتراخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التي أشرنا إليها سابقاً (٣) .

١٣١ - الترخيص الثاني ، ترخيص مزولة ألعاب القمار :

تتضمن المادة الثالثة من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز مزولة ألعاب القمار في المنشآت الفندقية والسياحية إلا لغير المصريين وبقرار من وزير السياحة ويحدد القرار المنشآت الفندقية والسياحية التي يجوز لغير المصريين مزولة ألعاب القمار فيها وشروطها وإتاوة التي تستحق عليها بما لا يجاوز نصف إيرادات ألعاب القمار على أن يقتصر دخول الأماكن التي تزاول فيها تلك الألعاب على غير المصريين

(١) الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٣) البند ١٣٦ .

وأن يكون التعامل فيها بالعملة الأجنبية التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وتعاقب المادة ٢١ من القانون المذكور كل من يخالف أحكام المادة المشار إليها بعاليه بالعيب مدة لا تتجاوز ستة أشهر ويفرأمة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) وذلك فضلاً عن الحكم بملق المنشأة ويجوز لوزير السياحة في هذه الحالة خلق المنشأة إدارياً بصفة مؤقتة إلى أن يصدر الحكم (٢) (٣) .

وقد تضمن قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ / ١٨١ شروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية الإجراءات التنفيذية الواجب إثباتها في حالة الحصول على ترخيص بمنزلة القرار على النحو الوارد في المادة ٤٢ منه فإن الشركة أو المؤسسة المرخص لها بمنزلة القرار تلتزم بإخطار إدارة التراخيص بوزارة السياحة بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ويحرر هذا الإخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج .

ويذكر في الإخطار :

- ١ - اسم الشركة أو المؤسسة وهوائها .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي تصدر منها .
- ٣ - اسم وألقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وسنه وصناعته ومحل إقامته .

(١) نرى أن تكون عقوبة الحبس وجوبية بالنظر إلى الأنوار الاجتماعية والاقتصادية التي تمس المجتمع .

(٢) من الناحية العملية نرى أنه من الإستحالة ، وبالمخالفة لقاعدة الملاصة ، أن يصدر وزير السياحة قراراً بخلق فندق إدارياً لأنه كمنشأة سياحية يتضمن أكثر من نشاط من بينها نشاط منزلة ألعاب القمار .

كذلك نرى أن يقتصر الغلق على مكان منزلة النشاط المخالف لأحكام القانون كإغلاق كازينو القمار فقط دون بالي الأنشطة كالمطاعم والملاهي التي يتضمنها الفندق ، إصلاً للتلصص الاصوي بأن تفلن العقوبة بلا تفرط أو إفراط .

(٣) أقر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٥٧ / ٣٧ بتحديد ألعاب القمار .

مؤلفنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، المرجع السابق ، بند ٢٨ ، ص ٣١ .

٤ - تحديد المكان الذي ستزاول فيه ألعاب القمار .

٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرافق بالإخطار صورة من العقد المبرم في مزاولة هذه الألعاب ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاوتها على الترخيص بإقامة المنشأة وفي سجل قيد المنشآت الفندقية والسياحية (١) .

وقد صدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦/٢١ **بمعرض إتاقية (٧) قدرها ٥٠ ٪ (خمسمون في المائة) من إيرادات ألعاب القمار في كل من كازينوهات القمار المرخص لها بمصر أو التي يرخص لها مستقبلاً .**

وعُرفَ القرار المذكور إيرادات القمار بالمبالغ التي تتبقى لكازينو بعد سداد مكاسب اللاعبين وقبل خصم أعباء التشغيل والمصروفات العامة والإدارية .

١٣٢ - الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة ؛

تقتضى المادة ٢٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ بأنه لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من إدارة التراخيص بالوزارة ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يسرى إلا بالنسبة للمنشأة المعطى عنها ، ويلغى إذا ترقى المرخص له في إقامة المنشأة أو حدث تغيير لأي سبب آخر ويصرح مؤقتاً ببيع الخمور لمن يتوب عن آلت إليهم ملكية هذه المنشأة أو إلى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة في المادة (٨) وبذات شروطها (٣) .

(١) المشرع لم يكلف نفسه مشقة متابعة التطورات الدورية المصنفة في التشريعات السياحية ومواثيق المنظمات الفندقية والسياحية الدولية ، وقام بنسخ ذات المواد والأحكام الصادرة في القوانين والقرارات المنظمة للمحال العامة والملاهي التي يرجع تاريخ إصدارها إلى عام ١٩٥٦ .

Royalty. (٢)

(٣) تقتضى المادة ٨ من القرار رقم ١٩٧٣/١٨١ على أنه : (في حالة الموافقة على مواقع الملهي يكلف الطالب بتقديم الرسومات الخاصة والتي تقر إدارة التراخيص وجوب تقديمها . وعلى طالب الترخيص خلال ٦ شهور من تاريخ تكليفه أن يقدم بتقديم هذه الرسومات مستوفاة ومطابقة للشترطت العامة الواجب توافرها فيه مرافقة لها الإيصالات الدال على أداء مبلغ جنيه من رسم النظر وعليه أداء باقي هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه ولا يؤدى رسم نظر عن التراخيص المؤقتة إذا لم تجاوز مدتها شهراً) .

وتجدر الإشارة إلى أن القرار المذكور لم يتضمن أية عقوبات جنائية في حالة مخالفة أحكامه ، مع مراعاة حق وزارة السياحة في إلغاء الترخيص لأي سبب من الأسباب الواردة في المادة ٤٥ من ذات القرار ، إلا أنه بالرجوع إلى المادة ٣٠ من القانون رقم ١٩٧٣ / ٨ فإنه لو زير السياحة بقرار مسبب إلغاء الترخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فنية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أنت أصلاً تضر بسمعة البلاد أو أمنها ، فإذا تم تصنيف مخالفة تقديم خمور بلا ترخيص من الأعمال المخالفة لقواعد الآداب العامة ، فإن لو زير السياحة حينئذ حق إلغاء تراخيص المنشأة الفنية أو السياحية بالإستغلال والإدارة ؛ مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في القانون رقم ١٩٧٦/٦٣^(١) بحظر شرب الخمر حيث تتراوح مدة العقوبات بين الستة أشهر والأسبوعين أو الغرامة التي تتراوح بين المائتي جنيهاً والعشرين جنيهاً مع وجوب الحكم - في جميع الأحوال - بالمصادرة وإغلاق المحل المخالف .

ويصدر القانون رقم ١٩٧٦ / ٦٣ المشار إليه ، وبعد نفاذه ابتداءً من ٢٤ / ٨ / ١٩٧٦ ، فإنه يحظر بيع أو تناول الخمر في المحال العامة غير السياحية والملاهي غير السياحية ، على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية التي تقضى بحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم :

١ - الفنادق والمنشآت السياحية والمنشآت وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٣ / ٨ في شأن المنشآت الفنية والسياحية .

٢ - الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٧ / ٧٧ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضية .

وتجدر الإشارة إلى أن قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ / ١٨١ جاء خلافاً من النص على حظر تقديم الخمر للأحداث في المنشآت الفنية والسياحية ، على الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٦/٣٧٢ في شأن الملاهي نصت على عدم جواز تقديم المشروبات الروحية والمخمرة

(١) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٣٦ في ٢٤ / ٦ / ١٩٧٦ .

للأحداث الذين تقل سنهم عن ٢١ سنة أو لمن كانوا في حالة سُكْرٍ بَيْنٍ ، بيد أن هذا النص ألغى بالقانون رقم ١٣/ ١٩٧٦ الذي حظر تقديم أو بيع الخمر في الملاهي غير السياحية والمحال العامة غير السياحية والأماكن العامة بصفة عامة .

بيد أن الإدارة العامة لتراخيص بوزارة السياحة مازالت تطبق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٧٢/ ١٩٥٦ ، لذا نرى ضرورة النص على الحظر صراحة في التفويضات المنظمة للأنشطة والسياحة ورفع سن الحظر إلى ٢٥ سنة .

١٣٣ - الترخيص الرابع . ترخيص عزف الموسيقى والرقص والفناء :

تتضمن المادة ٢٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بأنه لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية عدا الملاهي ، العزف بالموسيقى أو الرقص أو الفناء أو تركه الغير يقومون بتملك أو حيازة مدياع إلا بترخيص من إدارة التراخيص بوزارة السياحة^(١) وبعد أداء الرسوم المقررة .

أما بالنسبة للملاهي فعلى مسئول الملهى أو مديره إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة قبل العرض بثمان وأربعين ساعة بإسم الفرقة التي ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها وكل من يستخدم في أعمالها وأيام ومواعيد العرض وبرامجه .

وتضمنت المادة ٢٨ من ذات القرار إجراءات إستصدار الترخيص المنوه عنه في المادة السابقة ، فيلتزم المرخص له في إقامة المنشأة أو مستظها التقديم بطلب الترخيص على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دفعة بالغة المقررة .

ويذكر في الطلب :

- ١ - إسم الطاب وإليه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومناخه ومحل إقامته .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي يصدر منها .
- ٣ - رقم الترخيص الخاص بالطاب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها إذا كان مستغلاً للمنشأة .

(١) مراعاة المستلزمات الفنية .

٤ - نوع الترخيص المطلوب .

٥ - تحديد المكان المطلوب للتخصيص داخله في العزف الموسيقى أو الرقص أو الغناء أو وضع اللدياح .

وفي عن البيان - فإن الإدارة العامة للتخصيص بوزارة السياحة لاتزال تطبق المادة الثانية من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٩٨ / ١٩٥٧ في شأن الإشتراطات العامة الواجب توافرها في الملاهي التي يجري نصبها كما يلي :-

١ - يجب ألا يقل البُعد عن ١٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة في حدود المؤسسة العلاجية التي تحتوى على عشرين سريراً على الأقل أو دور العبادة المصرح بإقامة الشعائر الدينية فيها أو معاهد التطعيم الحكومية أو الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم .

٢ - على أنه يجب توافر هذا البعد عن دور العبادة ومعاهد التطعيم إذا كانت مواعيد العمل بتلك الملاهي لا تتعارض مع مواعيد إقامة الشعائر الدينية أو الدراسة بالمعاهد (١) .

٣ - كما يجب ألا يقل البعد عن ٥٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة من حدود مزارع المجازر أو مقالب المواد البَرَّازية أو قمامات الجبر أو المدايح .

٤ - ويراعى أن تكون مواقع الملاهي المكشوفة طبقاً للتخطيط العام للمدن أو في الأحياء والجهات والشوارع التي يصدر بتحديداتها قرار وزير الشؤون البلدية والقروية .

١٣٤ - الترخيص الخامس . ترخيص الإستغلال :

ترخيص إستغلال منشأة فنية أو سياحية يصدر بإسم المدير أو المشرف .

وقد حظرت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ على أى شخص أن يستغل منشأة فنية أو سياحية أو أن يعمل مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة .

(١) مدلة بالقرار رقم ١٩٥٧ / ١٦٥٥ .

وقد نظمت المادة ٢٢ من القرار المذكور إجراءات إستصدار ترخيص الإستغلال بنصها على أن يقدم طلب الترخيص إلى إدارة التراخيص بالوزارة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع نحفة بالفترة المقررة .

ويذكر في الطلب إسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل ميلاده ومحل إقامته ، ويرافق به :

١ - صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣ × ٤ سم تلصق إحداهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب .

٣ - صحيفة الحالة الجنائية ، فإذا كان طالب الترخيص أجنبياً قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وإذا كان طالب الترخيص بالاستغلال أو الإدارة شركة أو هيئة فيرافق بالطلب أيضاً صورة معتمدة من مستندات تكرينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الإستغلال أو الإدارة .

وإذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ و ٢٥ سنة فيرافق في طلبه شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

ويسرى ترخيص الإستغلال لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل ، وإلا اعتبر لاغياً .

هذا وقد ألزمت المادة ٤٠ من القرار المذكور المرخص له بمنشأة فندقية أو سياحية إبلاغ إدارة التراخيص بإسم مسئول المنشأة وعلى المسئول إبلاغ تلك الإدارة بإسم مدير المنشأة .

كما أجازت المادة ٤١ من ذات القرار أن يقوم بأعمال المسئول والمدير في المنشأة شخص واحد بشرط أن يكون مرخصاً له في تلك الأعمال .

١٣٥ - محظورات منح التراخيص السياحية :

حظرت المادة ٣٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ إعطاء التراخيص السياحية إلى الأشخاص الآتي بيانهم :

١ - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم إختيارهم .

٢ - المحكوم عليهم في جريمة حُكِّمَ بسبب وقوعها بإغلاق المنشأة الفندقية أو السياحية التي كانوا يستغلونها أو يديرونها أو يشرفون على أعمال فيها لمدة ثلاثة شهور ولم تمتد ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

هذا وتلغى التراخيص السياحية إذا حكم على المرخص له بإحدى العقوبات أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في (١) و (٢) المشار إليهما أعلاه .

كما لا يجوز إسطاء التراخيص السياحية إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها إلا إذا إشتمل طلب الحصول على الترخيص على إسم النائب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القرار ؛ ويسرى هذا الحكم على نواب عديمي الأهلية أو ناقصيها الذين تولوا إليهم ملكية المنشأة .

١٣٦ - أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية :

بيّنت المادة ٣٨ من قرار وزير السياحة المشار إليه أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية ، فوجب على من ألت إليهم ملكية هذه المنشأة إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وبإسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار وعليهم إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ترخيص المنشأة إليهم خلال (٤) شهور من تاريخ الوفاة .

١٣٧ - التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية :

أجازت المادة ٣٩ من قرار وزير السياحة المذكور ، التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بموافقة إدارة التراخيص بوزارة السياحة ، وعلى المتنازل إليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص إليه مرفقاً به عقد التنازل مصدقاً على توقعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق ، وعلى إدارة التراخيص أن تثبت في الطلب المقدم إليها في هذا الشأن خلال (٣٠)

يوماً من تاريخ تقديمه .

هذا ويظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ أحكام التشريعات المنظمة للفنادق والسياحة إلى أن تتم الموافقة على التنازل .

١٢٨ - النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية . حكم خاص :

تقضى المادة ٤٤ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المنشآت السياحية أن يحتلن برؤاده إلا في الملاهي الليلية وبالشروط التي تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

وبالرجوع إلى المصدر الذي إستقى منه المشرع السياحي هذا النص ، تبين أنه القانون رقم ٣٧٢ / ١٩٥٦ بشأن الملاهي ، حيث تقضى المادة ٢١ منه بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في الملاهي أن يحتلن برؤاده إلا في الملاهي وفي المواعيد التي تحددها الإدارة العامة للوائح والرخص بناء على إقتراح مصلحة السياحة ويشترط الحصول على موافقة وزارة الداخلية .

هذا بالإضافة إلى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٠ / ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة الذي يقضى بمعاقبة كل مستغل أو مدير لـحل عمومي أو لـحل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستغفم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد إستغلالهم في ترويج محله ، بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل على سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربع مائة جنيه إذا كان الفاعل من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربية أو ممن له سلطة عليه .

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أحكام تشغيل النساء في القانون رقم ١٢٧ / ١٩٨١ بإصدار قانون العمل التي تقضى المادة ١٥٢ منه بعدم جواز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب الذي أصدر القرار رقم ٢٢ / ١٩٨٢^(١) في شأن تحديد الأعمال التي لا

يجوز تشغيل النساء فيها التي حظرت المادة الأولى منه تشغيل النساء في
البارات ونوادي القمار والشقق المفروشة والبنسيونات التي لا تخضع
إشراف وزارة السياحة أو تشغيلهن في الملاهي وصالات الرقص إلا
إذا كُنَّ من الرقصات أو الفئات الراقصات سناً .

كما أصدر وزير القوى العاملة والتدريب القرار رقم ٧٣ / ١٩٨٢ (٧) بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً
الذي أجاز في المادة الأولى منه تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً
في الأعمال الآتية (٣) :

١ - العمل في الفنادق والمطاعم أو البنسيونات والكافتریات واليوفيهات الخاصة لإشراف وزارة
السياحة والمسارح ونور السينما وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها .

٢ - العمل في المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفي مشروعات ومنشآت نقل الأشخاص
والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية .

بيد أن قرار وزير القوى العاملة والتدريب المخاض إليه إشتراط في المادة الثالثة منه للترخيص
لتشغيل النساء في هذه الأعمال أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية بالرعاية والانتقال
والأمن للنساء العاملات . ويصدر الترخيص بتشغيل النساء ليلاً من مديرية لقوى العاملة والتدريب
المختصة مكانها بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط سالفة الذكر .

ومقارنة النصوص المتفرقة المتقدمة ببعضها البعض ، يلاحظ أن المشرع في قانون الملاهي وقرار
وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ إستخدم تعبير (المخالطة) ^(٤) وهو تعبير قابل للتأويل ضد وإصالح
المنشأة الفندقية (١) والمنشأة السياحية في أن واحد ، الأمر الذي يطالب بمقتضاه بإلغاء

(١) و (٢) الرقاع المصرية ، العدد ٣٦ تابع في ١٢ / ٢ / ١٩٨٢ .

(٣) تضمن القرار مجموعة من الأعمال تقتصر على بيان الاتصال المتصلة بالمنشآت الفندقية أو السياحية .

Mix with

(٤)

ذلك التعبير على النحو الذى إنتهجه المشرع العمالى .

ونحن نرى أن المقصود بالمخالطة فى التصيين المتقدمين هو (الخدمة) (٢) ، ومن ثم ، فقد كان الأجدر بالمشرع الإحالة والأخذ بالأحكام المنصوص عليها فى قانون العمل وقراراته التنفيذية ، لأنه لا يتصور ، ومن ثم ، لا يجوز تلميز ذلك التعبير بما يتجاوز (الخدمة) ، وإلا أضسى النص متعمداً لمخالفته نص المادة ١١ من قانون مكافحة الدعارة التى تتسع لتشمل كافة المحال العمومية ، سياحية كانت أم غير سياحية ، التى يرتادها الجمهور ، كالفنادق والمطاعم والمقاهى والملاهى وصالات الغناء أو الرقص ، ولا يثال من طبيعة المحل العمومى أن تكون من المحال التى تفتح فى أوقات محددة أو يسمح بدخولها بشروط معينة (٣) .

١٣٩ - حظر ارتكاب أفعال مخرطة بالحياة أو مخالفة للنظام العام أو الأداب فى المنشآت الفندقية والسياحية :

تحظر المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ إرتكاب أفعال وإبداء إشارات مخرطة بالحياة أو الآداب أو التفاضى عنها فى المنشآت الفندقية والسياحية .

كما تحظر أيضاً عقد إجتماعات مخالفة للنظام العام أو الآداب فى المنشآت الفندقية والسياحية .

وفى حالة إتيان فعل من الأفعال المؤثرة المضار إليها فيما تقدم ، فقد منح المشرع ورجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

(١) على الرغم من أن المشرع السياحى تصرحكم المادة ٤٤ من القرار رقم ١٨١/١٩٧٣ على المنشآت السياحية إلا أننا نرى سريالها على للنشآت الفندقية أيضاً .

Servicing

(٢)

(٣) أنظر قاعدة (النسخ والنسخ) فى مؤلفنا (الهجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، المرجع السابق ، بند ٢٢ ، ص ٢٢ .

١٤٠ - إلزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً لتصنيفها سياحياً :

حظرت المادة العاشرة من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على المنشآت الفندقية أو السياحية مطالبة الزيل بمقابل يزيد على الأسعار المقررة طبقاً لهذا القانون ، أو الإمتناع عن تقديم الخدمة للزيل بتلك الأسعار .

وقد فوضت المادة الثانية عشر من ذات القانون وزير السياحة في تحديد أسعار الإقامة ورسوم الدخول والإرتياد وأسعار الوجبات والمكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة الفندقية أو السياحية وذلك دون التقيد بأحكام قوانين التمويل والتسمير الجبرى وتحديد الأرباح .

هذا ويتم تحديد الأسعار بناء على طلب كتابى من مستقل المنشأة أو المسئول عن إدراتها ويتضمن مقترحاته في هذا الشأن.

كما يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة بوزارة السياحة قبل مزاولة المنشأة نشاطها ، ويجب إخطار صاحب الشأن بقرار الوزير خلال شهر من تاريخه تقديم الطلب .

وقد نصت المادة الرابعة عشر من ذات القانون على أن لمستطى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدراتها أن يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام إعادة النظر في درجة المنشأة وفى الأسعار المحددة وذلك وفقاً للإجراءات التي يحددها وزير السياحة بقرار منه .

كما فوضت المادة المذكورة وزير السياحة في تعديل الأسعار وفى تعديل درجة المنشأة الفندقية أو السياحية فى أى وقت إذا قامت أسباب جدية توجب .

وإستناداً إلى النص المتقدم - أصدر وزير السياحة قراره رقم ٣٤٣/ ١٩٧٤^(١) بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١/ ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث نصت المادة ١٨ منه على تقسيم المنشآت الفندقية والسياحية إلى خمس درجات هي : - ممتازة - أولى (١) - أولى (ب) - ثانية (١) - ثانية (ب) .

(١) المقتات المصرية - العدد ١١٤ فى ١٨/ ٥/ ١٩٧٥ .

وتتولى الإدارة العامة الرقابة على الفنادق وإدارة الرقابة على المحال العامة السياحية كل فيما يخصه تحديد أسعار الإقامة ورسم النخل والإتياد وأسعار الوجبات والمكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القرار المذكور ترك تحديد أسعار بعض أصناف المكولات والمنشآت بشرط إخطار الإدارة المختصة بوزارة السياحة بهذه الأصناف والأسعار المحددة لها ، على أنه يجوز تلك الإدارة تخفيض هذه الأسعار إذا ما لاحظت مغالاة في التقيير .

وتنص المادة ٢٠ من القرار المذكور بأنه إذا أثبت التفتيش على المنشأة هبوط مستواها بحيث لا يتناسب مع الدرجة المقيمة عليها أو مع الأسعار الممتدة لها جاز للإدارة المختصة إعادة النظر في الدرجة والأسعار وتخفيضها بما يتناسب والحالة التي آلت إليها المنشأة ، وذلك بعد توجيه نظر المنشأة وإنذارها ومنحها المهل التي تقررها الإدارة المختصة .

١٤ - إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية :

نظمت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية حيث نصت على أنه لمستطى المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن إدراتها أن يتقدموا خلال شهر مارس من كل عام إلى الإدارة المختصة بالوزارة بطلب إعادة النظر في درجة المنشآت وفي الأسعار المحددة لها إذا كانت لديهم أسباب تستدعي طلب التعديل وذلك وفقاً للإجراءات الآتية :-

١ - يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة مستوفياً رسم الدفعة وموضحاً به الأسانيد التي يستند إليها الطلب مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك إن أمكن .

٢ - تقوم الإدارة ببحث الطلب في سجل يعد لذلك يوضح به إسم المنشأة وتاريخ ورود الطلب والإجراءات التي إتخذت بشأنه .

٣ - تقوم الإدارة ببحث الطلب وإتخاذ الإجراءات اللازمة ولها في سبيل التحقق من جدية إجراء المعائنات الضرورية والإطلاع على كافة المستندات والأوراق .

٤ - يخطر الطالب بنتيجة بحث الطلب خلال ثلاثين يوماً وإلا اعتبر مرفوضاً .

٥ - للمنشأة الفندقية أو السياحية في حالة رفض طلبها أو لم يستجب إلى كامل ما طلبته أن تنظم من القرار الصادر في هذا الشأن أمام (لجنة فحص الاعتراضات) .

٦ - لا تسرى أى زيادة في الأسعار إلا اعتباراً من أول شهر أكتوبر التالي لتقديم الطلب وبالنسبة للمصانيف إعتباراً من أول شهر يونيو .

١٤٢ - لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد الأسعار :

تستلم المنشآت الفندقية والسياحية والمستأجرين من إدارتها الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الأسعار خلال (١٥) يوماً من تاريخ إخطارهم بعد أداء رسم فترة خمسة جنيهات^(١) .
وتتصل في الاعتراض لجنة (٦) تشكل من :

أولاً - وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية أو من يوفى عنه رئيساً

ثانياً - مدير الإدارة المختصة بوزارة السياحة أعضاء

ثالثاً - عضوين يختارهما مجلس إدارة الغرفة المختصة أعضاء

وعلى اللجنة البت في الاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ وروده ولا يكون قرار اللجنة نافذاً إلا بعد إجماعه من وزير السياحة .

ولا يترتب على الاعتراض وقف العمل بالقرار المعترض عليه^(٢) ، فإذا إنقضى الميعاد المأجل إليه دون صدور قرار اللجنة أعتبر التصنيف والأسعار التي طلبها المعترض نافذة إلى أن يصدر القرار بالبت في الاعتراض .

١٤٣ - أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية :

لوزير السياحة ، كقاعدة عامة^(١) ، إلغاء الترخيص باستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو

(١) مادة ١٢ من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ ،

(٢) مادة ٣١ من القرار الوزاري رقم ٢٤٣/ ١٩٧٤ ،

(٣) مادة ١٢/ ٣ من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ ،

(٤) المادة ٧٠ من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ ،

سياحية يقرر مصيبي إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالاً تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

وقد حددت المادة ٤٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفنية أو السياحية كمايلي :

١ - إذا أبلغ المرخص له إدارة التراخيص بوزارة السياحة بوقف العمل بالمنشأة أو إنهاء الترخيص .

٢ - إذا أوقف العمل بالمنشأة لمدة (٢٤) شهراً متصلة ما لم يكن هذا التوقف بسبب قوة قاهرة أو أسباب خارجة عن إرادة المرخص له .

٣ - إذا أزيلت المنشأة ولو أعيد إنشاؤها .

٤ - إذا كانت المنشأة ثابتة ثم نقلت من مكانها .

٥ - إذا تغير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها .

٦ - إذا أصبحت المنشأة غير قابلة للتشغيل أو فقدت صلاحيتها للاستغلال السياحي .

٧ - إذا أجرى أى تعديل فى المنشأة المرخص بها قبل موافقة إدارة التراخيص (١) .

المطلب الثانى

إلتزامات المنشأة الفنية قبل النزول

١٤٤ - تقسيم :

الفندق ، كمنشأة سياحية ، يتضمن العديد من الأنشطة ، فهو مكان إقامة النزلاء ، وكافتيريا ومطعم وملهى للرواد ، بل أنه يجوز قانوناً أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفنية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية

(١) تنص المادة ٢٦ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ بعدم جواز إجراء أى تعديل فى المنشأة المرخص بها إلا بعد موافقة إدارة التراخيص وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة .

والحال الصناعية والتجارية الملحقة بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصلي^(١) وفقاً لما تقتضيه المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ ،

وقد ألفت التشريعات الفندقية والسياحية مجموعة الالتزامات على عاتق المنشأة الفندقية ، بالإضافة إلى ما أقرته الفقرة من المادة ٧٢٧ من القانون المدني^(٢) والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويستتكم أولاً من الالتزامات الفندقية المنصوص عليها في التشريعات الفندقية والسياحية في فرع أول ، ثم تعرض بعد ذلك لتوزيعه الفندقية من حيث المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية للمنشأة الفندقية في فرع ثان .

الفرع الأول

الالتزامات الفندقية المهنية

١٤٥ - عقد الإقامة الفندقية . عقد مُركَّب^(٣) :

تتقسم العقود ، بصفة عامة ، إلى عقود رضائية^(٤) وعقود شكلية^(٥) وعقود عينية^(٦) . كما تتقسم العقود إلى عقود تبادلية أو الملزمة للجانبين^(٧) وعقود ملزمة لجانب واحد^(٨) . كما تتقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود معاوضة^(٩) وعقود التبرع^(١٠) . وتتقسم العقود إلى عقود محدودة

(١) كالمبنى الإداري الملحق بفندق ميلتون رمسيس والمبنى الإداري الملحق بفندق النيل فيلاتون حيث يوجد محلات تجارية وجراجات وغيرها من الأنشطة .

(٢) الولاية المنصوص على إحكامها في الفصل الرابع من الباب الثالث .

Contrat Complexe	(٢)
Contrat Consensuel	(٤)
Contrat Formel	(٥)
Contrat Réel	(٦)
Contrat Synallagmatique (ou bilatéral)	(٧)
Contrat Unilatéral .	(٨)
Contrat à Titre Onéreux .	(٩)
Contrat à Titre Gratuit (ou de bienfaisance)	(١٠)

القيمة (١) وعقد احتمالية (٢) . وتنقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود فورية (٣) وعقد مستمرة (٤) ، وإلى عقود مسماة (٥) وعقد غير مسماة (٦) ، وإلى عقود بسيطة (٧) وعقد مركبة أو مختلطة (٨) ، وغير ذلك من العقود .

وعقد الإقامة الفندقية (٩) عقد رضائي ، ويندرج تحت طائفة عقود المعاوضة ، بالإضافة إلى كونه عقداً غير مسمى ، بيد أنه يعني في هذا المقام الإشارة إلى كونه هذا العقد «عقداً مركباً» يحقق أغراضاً تهدف إليها في العادة عدة عقود مختلفة .

فالعقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل إليها عادة بعقد الإيجار فيما يتعلق بالرفة التي يقدم فيها النزول ، وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والوديعة فيما يتعلق بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرين والنزلاء .

والرأي الغالب في الفقه (١٠) يرى إمكان تحليل العقد المركب أو المختلط إلى عدة عقود مسماة ، فتطبق عليه أحكام هذه العقود ، كل منها في مثل ما وضع له ، فتطبق على العلاقة بين النزول والمنشاء الفندقية أحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، وأحكام البيع فيما يقدم له من أطعمة وغيرها ، وأحكام الوديعة فيما يتعلق بالأمثلة التي يحضرها معه في الفندق (١١) .

Contrat Commutatif (١)

Contrat Aleatoire . (٢)

كما يطلقون عليها عقد الغرر

Contrat Instantané . (٣)

Contrat Successif . (٤)

Contrat Nommé . (٥)

Contrat Innommé . (٦)

Contrat Simple . (٧)

Contrat Mixte . (٨)

(٩) يلعب غالبية الفقه إلى إطلاق تسمية (عقد الإيوام) إلا أننا نرى تسمية (عقد الإقامة الفندقية) أكثر دقة وارتباطاً بموضوعه .

(١٠) د . سليمان مرقس ، الوافي ، المرجع السابق ، بند ٦٣ ، ص ١١٥ .

د . عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج ١ ، المجلد الأول ط ٧٤ ، بند ٤٥ ، ص ١٩٦ .

(١١) تلحق مدني ، ١٧ / ٢ / ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، ١٦ - ٢٢٢ - ٤٩ ، وهو يتضمن صوره خاصة للعقد المركب .

وقد أخذت المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ بأحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، حين أوجبت على نزلاء المنشأة الفندقية إخلاء الأماكن التي يشغلونها في نهاية المدة المتفق عليها ، فإذا كانت الإقامة غير محددة المدة وجب إخطار المنشأة بالإخلاء خلال المواعيد التي تحددها إدارة المنشأة وتعلمها النزول والإلتزام بإداء أجر اليوم التالي ، الأمر الذي يتأكد معه إخضاع العلاقة بين النزول والفندق من حيث الإقامة ، سواء أكانت محددة المدة أم غير محددة المدة، إلى أحكام عقد الإيجار .

هذا وإذا جمع العقد المركب بين عقود تتباين أحكامها في المسألة الواحدة بحيث لا يمكن الجمع بينها في تطبيقها ، تعين تخليب أحدها على غيره في ضوء ما قصدته الطرفان من التعاقد في جملته بإعتباره العنصر الأساسي وتطبيق أحكامه على العقد المركب .

١٤٦ - صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدين :

سببت الإشارة إلى أن العقد ، كقاعدة عامة تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلتزام أو نكح أو تعديل أو زواله .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ؛ وفي حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصبح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويترتب على اعتبار الحجز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية ، وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة المشار إليه ، والتي تحدد مدى إلتزامات كل منهما على النحو التالي :-

١ - لا يجوز لطالب الحجز التنازل من حجزه لأي شخص آخر إلا بعد حصوله على موافقة كتابية من المنشأة الفندقية يتم إثباتها بسجلات المنشأة الخاضعة للتفتيش^(١) .

(١) المادة ١١ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ .

٢ - أن نصوص الإحتياجات الخاصة بالمجز تكون ملزمة للطرفين ما لم يتنازل أيهما بمحض إرادته ورضائه للكفر عن جزء من حله (١) .

٣ - أن يتم قيد طلبات حجز الغرف بالمنشأة الفندقية في ملفتر يمد لهذا الغرض بدون فيه : تاريخ طلب الحجز ونومه وإسم النزول ولقبه ومحل إقامته وتاريخ شغل الغرفة وتاريخ المغادرة (٢) .

وجدير بالذكر أن المادة الثانية عشر من القرار الوزاري المشار إليه ، أجازت إثبات الحجز بكافة طرق الإثبات ، حيث نصت على أن يكون إثبات الحجز بالغطايات المتبادلة بين الطرفين أو من البيانات المدونة في سجلات المنشأة الفندقية والمعدة لهذا الغرض وبإية طريقة أخرى من طرق الإثبات .

١٤٧ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة :

تضمنت المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ الإلتزامات الأساسية التي يجب على مستغلي المنشآت الفندقية أو السياحية إتباعها في علاقتهم بالزلاء أو المترددين على المنشأة ، وهي كما يلي : -

١- لا يجوز الإمتناع من حجز الأسرة الخالية بالمنشآت الفندقية أو تجهيزها إلا إذا إمتنع طالب الحجز من تقديم الضمانات المطلوبة أو قامت لدى هذه المنشأة أسباب جنية .

٢ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تفرض على النزول الإقامة بغرفة بسريوين أو أكثر في حالة وجود غرف خالية بسريير واحد .

٣ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تعلق المبيت أو تناول الوجبات أو المكولات أو المشروبات على أى شرط من الشروط .

بيد أنه يجوز إشتراط تناول النزول أو المتردد على المنشأة وجبة أو أكثر من الوجبات بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للرقابة على الفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية أو الإدارة العامة للمحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية .

(١) المادة ١٣ من ذات القرار .

(٢) المادة ٢٤ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ .

٤ - للمنشأة الفندقية مطالبة النزلاء بالمبالغ المستحقة عليهم فى نهاية كل أسبوع إلا إذا اتفق على غير ذلك .

كما يجوز لأسباب جدية مطالبة النزلاء بداء المستحق عليهم يومياً ومقدماً أو مطالبتهم بتقديم ضمان مالى لا يتجاوز أجر ثلاثة أيام .

٥ - يجب على المنشأة أن تعطى لكل عميل فاتورة بقيمة المبالغ المطلوبة .

٦ - على إدارة المنشأة إخطار شرطة السياحة عن الأشياء الخاصة بالنزلاء والتي يتم العثور عليها بعد مغادرتهم نهائياً وإحتفاظ بهذه الأشياء بالإدارة .

١٤٨ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالمكولات والمشروبات :

تضمنت المادة السابعة عشر من قرار وزير السياحة المشار إليه مجموعة من الإلتزامات التبادلية لكل من المنشأة الفندقية والنزيل يمكن حصرها على النحو التالى :

١ - تلتزم المنشأة الفندقية بتقديم المكولات الفندقية والسياحية بالوجبات أو وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف طبقاً لرغبة العميل .

٢ - يكون تقديم وجبة الإفطار فيما بين الساعة والمافرة صباحاً ، والغداء فيما بين الواحدة والثالثة بعد الظهر ، والعشاء فيما بين الثامنة والمافرة .

ومع ذلك يجوز للمنشأة مد هذه المواعيد لفترات أطول منها إستجابة لرغبات عملائها ؛ كما يجوز للمنشأة تقديم المكولات والمشروبات وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف إذا كان ذلك فى غير المواعيد المشار إليها فى الفقرة السابقة أو كان بناء على طلب النزيل أو العميل .

هذا ويجب ألا تقل أنواع المكولات التى تقدم فى وجبة الغداء عن ثلاثة أصناف وفى وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

٣ - لا يجوز للنزيل طهى أو عمل المكولات أو المشروبات بنفسه مالم يسمح بذلك نظام المنشأة الفندقية .

وفى حالة إحضاره الطعام أو مشروبات تستهلكه عادة بالمنشأة لإدارة المنشأة الحق فى إحتساب مصاريف إضافية .

الفرع الثاني

الوديعة الفندقية^(١) (٢)

المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية

١٤٩ - تعريف :

عرفت المادة ٧١٨ مدنى الوديعة^(٣) بأنها عقد يلتزم شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردّه شيئاً .

ومن هذا التعريف يتبين أن عقد الوديعة يتميز بخصيصة أساسية هي أن تسليم الشيء إلى المودع إليه كان بقصد حفظه وردّه شيئاً . فلا يعتبر العقد وديعة إذا لم يكن الغرض من تسليم الشيء للمنشأة الفندقية حفظه وإنما فحصه أو معاينته ثم رده في الحال ، كذلك لا يعدّ مودعاً لديه من تسلم شيئاً من صاحبه على أن يكون له حق التصرف فيه أو إستهلاكه مقابل رد قيمته أو مثله^(٤) .

أما إذا كان تسليم الشيء بقصد حفظه وردّه شيئاً فإن العقد يعتبر وديعة سواء كان محله شيئاً تبعياً أو مطلقاً كالنقد .

والأصل في الوديعة أنها عقد يتم بين المودع لديه ، ومع ذلك يعتبر في حكم الوديعة التعاقدية في تطبيق المادة ٣٤٦ عقوبات الوديعة القانونية والوديعة القضائية .

فالوديعة القانونية مصدرها القانون كالحراسة على الأموال المحجوز عليها ، أما الوديعة القضائية فليبرز مثال لها الحراسة القضائية على الأموال المتنازع عليها ، فالحارس القضائي يعتبر مودعاً لديه

(١) Dépôt d'hôtellerie

(٢) د . حمد الرزاق السنيورى ، الوسيط في شرح القانون لمدنى (٢) المجلد الأول ، العقد الواردة على العمل ، بند ٣٨٩ ، ص ٧٦٣ .

(٣) الوديعة الاضطرارية Dépôt nécessaire تتلبد في ظروف يجد المودع فيها نفسه مضطراً إلى الإتياع عند الشخص الذى وجد أمامه ، فلا هو مختار في تعيين هذا الشخص ولا هو مختار في واقعة الإتياع ذاتها .

(٤) د . حمير السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، بند ٥٢٥ ص ٦٤٩ .

بحكم القضاء الصادر بتعيينه وينبغي عليه أن يحافظ على الأشياء التي في حراسته وأن يسلمها إلى من يحكم له بملكيته .

١٥٠ - الوديعة الفندقية في القانون المدني :

تنص المادة ٧٢٧ مدني بأن :

(١) يكون أصحاب الفنادق والمغارات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرون والزلاء مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان
hôteliers ou aubergistes .

(٢) غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقد والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعريضها لجوارح خمسین جنيتها ، ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها ، أو أن يكونوا قد رفضوا أن يتسلموها هدية في لمتهم ، أو يكون قد تسببوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد تأميمهم .

ويتضح من النص المتقدم أن المشرع توسع في معنى الوديعة (١) ، كما توسع في المسئولية على الرغم من كونها في حكم الوديعة الإضطرارية الأمر الذي يجوز النزول معه أن يثبت حيازته للأشياء التي يدعى سرقتها من غرفته بجميع طرق الإثبات كالبينة والقرائن ، ولا يترتب أي أثر على الإعلان الذي يملقه الفندق في الغرف لإخطار الزلاء بأنه يخلى مسئوليته عن فقد الأشياء التي يحملونها معهم ، كما يقع باطلاً كل اتفاق على الإبقاء من هذه المسئولية (٢) .

ويسرى نص المادة ٧٢٧ مدني المشار إليه على كل متشابهة فندقية حددتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية (٣) .

(١) لماي شى، يأتي به النزول معه في الفندق بعد مودعاً عند الفندق وإر لم يسلمه إليه بالذات .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المراجع السابق ، ص ٢٠٢ ، فاعلة في تشديد المسؤولية هي أن النزول يقيم في الفندق إقامة مؤقتة ويطلب أن ينالم فيه ليلة أو أكثر ، فيرى نفسه مضطراً لأن يتراد امتنحه مدة غير قصيرة دون أن يلائمها فتبقى في حراسة الفندق ، والفندق يتربد عليه الكثير من الناس ، فيجب أن تمتد الحراسة إلى الماعلين بالفندق ، وايضاً إلى كل رائع وفاد في الفندق .

(٣) الفنادق ، البديسيونات ، القرى السياحية ، الفنادق العامة ، والرباخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المحددة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدما قرار من وزير السياحه .

كما يسرى نص المادة ٢٢٧ مبنى - أيضاً - إذا كان المكان عربة نوم فى السكة الحديدية أو غرفة فى مستشفى أو مصحة .

ولا تدخل المطاعم والمقاهى والمسارح والملاعب والنوادر الرياضية وكابينات الاستحمام ، ففى هذه الأماكن لا ينطبق النص .

أما عن الأشياء المودعة ففى تلك التى يأتى بها المسافرون والنزلاء ، فيدخل فى مدلول هذه العبارة كل ما يأتى به النزيل من حقائب وأمتعة وملابس ونقد ومجوهرات وأشياء ثمينة وبضائع ، وتدخل أيضاً السيارة التى يأتى بها النزيل ويضعها فى جراج الفندق .

وأما عن كيفية الإيداع ، فالمشروع لم يفرش أن يكون الإيداع بتسليم الأشياء للمودع عنده شخصياً ، بل يكفى أن توضع فى غرفة النزيل أو أى مكان مخصص لذلك كوضع السيارة فى جراج الفندق .

وقد يتم الإيداع قبل الوصول إلى الفندق ، كما لو أخذ مندوب الفندق حقائب المسافرين من المطار لتوصيلها للفندق ، وقد يأتى النزيل بعد إقامته بالفندق بأشياء أخرى يضيفها لأمتعته .

١٥١ - سرعان نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المؤتم أخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية :

تنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على ما يأتى :-

« كل من إختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالفة أو غير ذلك إضراراً بمالكيتها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة أو الأجرة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الزهن لو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلاً بئجر أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها ، يحكم عليه بالعسب ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

ويتبين من النص المتقدم أنه يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة توافر الأركان الثلاثة الآتية :

« الركن الأول : سبق تسليم المال محل الجريمة إلى الجانى بموجب عقد من عقود الأمانة .

• **الركن الثاني :** ركن مادي حاصله استيلاء الجاني على المال بفعل يتخذ صورة الاختلاس أو التبييد أو الاستعمال ، ويكون من شأنه الإضرار بالجاني عليه .

• **الركن الثالث :** الركن المعنوي ، فهي جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائي بعنصريه الإرادة والعلم .

رحاميل الأركان الثلاثة المنقمة أنه لا تقع هذه الجريمة إلا على مال ذي طبيعة مادية ، فلا تصلح محلاً لها الأموال المعنوية كالأفكار والابتكارات ، ويشترط في المال ، موضوع الجريمة ، أن يكون منقولاً ، ويشترط كذلك أن يكون المنقول الذي استولى عليه الجاني مملوكاً لغيره كالتزلاء والمسافرين ، وذلك لأن خيانة الأمانة كالسرقة والنصب من جرائم الاعتداء على الملكية فلا يتصور وقوعها إلا على مال مملوك لغير الجاني . ولا يلزم أن يكون مالك الشيء موطئاً ، بل يكفي أن يثبت أن الشيء مالك آخر غير الجاني حتى ولو كان هذا المالك مجهولاً أو غير معين .

وينبغي إتيان هذه الجريمة - من الناحية الجنائية - أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه من الجاني عليه أو من شخص آخر لحساب الجاني عليه ؛ خير أنه لا يلزم أن يكون التسليم مادياً ، بل يكفي التسليم المعنوي أو الإعتباري الذي يتم بمجرد تغيير صفة حائز الشيء من حيازة كاملة إلى حائز حيازة ناقصة أو مؤقتة (١) .

كذلك تقع الجريمة ولو كان الجاني لم يتسلم الشيء بنفسه بل تسلمه بواسطة شخص آخر كخادم أو تابع أو أرسل إليه بطريق البريد .

ولا يكفي أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه تسليماً ناقلاً للحيازة المؤقتة ، وإنما ينبغي أن يكون هذا التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة المحددة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١) د . عمر السيد رمضان ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، للرجع السابق ، بند ٥٣٢ ، ص ٦٤٠ ، نفس ١١ / ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٨ رقم ٣٦٢ ص ٣٣٩ .

لذا لم يكن العقد الذي حصل التسليم بمقتضاه من العقود المبيئة حصراً في المادة ٢٤١ ع أو كان التسليم لم يحصل بناء على عقد بالمرّة (١) فإن الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة .

ولهذا يتعين لصحة الحكم الذي يصدر بالإدانة في خيانة الأمانة أن يبين نوع العقد (٢) الذي تم التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تتحقق من صحة تطبيق القانون على الواقعة .

ولا يشترط لتطبيق المادة ٢٤١ مقويات أن يكون عقد الأمانة الذي حصل التسليم بناء عليه صحيحاً ، فتطبيق المادة وإن كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، إذ أن مناط العقاب ليس هو الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الغير المسلم بمقتضى العقد ، فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه .

ويتوافر الركن المادي لهذه الجريمة بالإختلاس detournement أو بالتبديد dissipation أو بالاستعمال emploi . ويتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال المؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك (٣) .

والمرجع - وفقاً لما جرى عليه نص م ٧٢٧/١ مدني - فظ مسئولية أصحاب الفنادق والخانات وما شاكلها فيما يجب عليهم من رعاية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرين والزلاء ، أيأ كانت جنسياتهم ، فجعلهم مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفنادق أو الخان أو ما ماثلها .

(١) العميد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٦ .

(٢) يشترط أن يحصل تسليم الشيء بناء على عقد من العقود الواردة في المادة ٢٤١ عقوبات على سبيل الحصر ، وهي الرقبة والإجارة ومارية الاستعمال والزمن والوكالة ، فليس للمحكمة أن تقيس عليها عقوداً أخرى ، وطاها أن تبين في حكمها العقد الذي حصل التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيقها للمادة ٢٤١ ع (العميد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ٧٢٠ ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ١٠٥) وأما البض عقد المقالة والقمصات المهنية (د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤٠ ، ٦٥٢) .

(٣) نقض ١٩١/٢ / ١٩٤٥ مجوعة القواعد القانونية ج٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ / ٢٩٠ / ٥ / ١٩٤٤ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٦ ، ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ رقم ٣٦٧ ص ٤٧٦ .

فلا يكفى أن يبدل صاحب الفندق أو الخان عناية الشخص المعتاد ، بل يجب عليه أيضاً مراقبة العاملين معه والمتريدين على الفندق ، فهو مسئول عن فعل العاملين بالفندق ، حتى لو سرق أحد العاملين به أمتعة النزول في وقت لا يقضى فيه أعمال وظيفته ، وحتى لو تسلل إلى غرفة النزول بقصد السرقة (١) .

وهو مسئول أيضاً عن فعل نزلاء الفندق وفعل كل من يتردد على الفندق من زوار وغيرهم ، وإن ترد الشخص على الفندق بقصد السرقة ، مادام لم يدخل خلسة عن طريق التسلل (٢) .

وإذا أثبت النزول أن الأشياء التي أودعها الفندق قد خسعت أو سرقت أو إحترقَت أو تلفت ، كان صاحب الفندق مسئولاً عن ذلك إلا إذا أثبت أن الحادث قد وقع خطأ النزول .

ويعتبر خطأ من النزول أن يترك باب غرفته مفتوحاً أو خير مغلق بالمفتاح مخالفاً في ذلك نظام الفندق ، أو يترك أشياء ثمينة في الدواب دون أن يفلتها ، ولكن النزول لا يكون مخطئاً إذا ترك حقائبه خير مغلقة (٣) .

وإذا أقررت خطأ النزول بخطأ الفندق فإنهما يتقاسما المسئولية باعتباره خطأ مشتركاً ، ويعتبر خطأ تابع للنزول في حكم خطأ النزول (٤) .

ويستطيع الفندق نفى مسئوليته إذا أثبت توافر حالة القوة القاهرة كقوة جوية أو حرب أهلية أو عصيان أو غزو أو ثورة أو اضطرابات (٥) .

أما الحريق فينبغي أن نفرق بين الحريق الناشئ عن إهمال الفندق أو إهمال أحد المتريدين عليه فلا يعتبر قوة القاهرة ويكون الفندق مسئولاً عنه ما لم يتخلص من المسئولية بأن يثبت أن الحريق لم

(١) نقض فرنسي ١٨٩٤ / ٢ / ٥ ، سبويه ٩٥ - ١ - ٤١٧ - يورى وقال في الوديعة لقعة ١٢٠٧ .

(٢) نفس فرنسا تتحقق مسئولية صاحب الفندق حتى لو تسلم المسارق خلسة - يورى وقال في الوديعة لقعة ١٢٠٥ ص ٦٤٦ .

(٣) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، بند ١٥٥ ، ص ٢٠٧ .

(٤) يورى وقال في الوديعة لقعة ١٢١٦ .

(٥) كتمرر قوات الأمن المركزى في منطقة الهرم بمحافظة الجيزة وترتب عليه إتلاف فنادق جهات فيل وهوليداي إن بيراميدز وهوليداي إن سفنكس والمنفذات السياحية في شارع الهرم خلال شهر يناير ١٩٨٦ .

يحدث نتيجة إهمال العاملين بالفندق أو أحد المترددين على الفندق ، وبين الحريق الناشئ عن الغير من الأماكن المجاورة للفندق - ويشترط أن يتخذ الفندق الاحتياطات الوقائية اللازمة - ففي هذه الحالة يعتبر الحريق قوة قاهرة (١) .

أما من الركن المئوى للجريمة فلا بد لقيامه من توافر القصد الجنائي لدى الجاني - بإعتبارها جريمة عمدية - وذلك بإنصراف إرادته إلى تحقيق الواقعة الإجرامية أى الفعل المعاقب عليه مع العلم بجميع عناصره كما يحددها القانون (٢) .

١٥٢ - إثبات الإيذاء ، مدينياً ، تجارياً ، جنائياً :

استقر قضاء محكمة النقض على أن أحكام الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام (٣) بل هى مقررة لمصلحة الخصوم فقط . ومن ثم فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة ، قبل سماع الشهود ، بعدم جواز الإثبات بالبينة فذلك مما يعد تنازلاً عن حقه فى المطالبة بالإثبات بالكتابة ، يملعه فيما بعد من التمسك بهذا النفع (٤) .

ويرى البعض (٥) أنه يتعين على القاضى الجنائى أن يطبق فى إثبات عقد الأمانة الأحكام التى نظمها المشرع فى القانون المدنى لإثبات العقود ، وأخص هذه الأحكام إستلزام الدليل الكتابى متى

(١) د . عبد الرزاق السنهوري أن السرعة التى تقع من لجئى بطريق التسال أو التسور أو القب أو الخافض المصطنع لا يمكن أن يقال عنها أنها سرقة وقعت من المترددين على الفندق حتى يكون صاحب الفندق مسئولاً عنهم ، فلم يبق إلا اعتبارها قوة قاهرة تطفى للمسئولية عن صاحب الفندق (الوسيط فى شرح القانون المدنى - العقود الواردة على العمل - ص ٣٧٢ و ٣٧٣) .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الفسر يعتبر مقتصراً من عناصر الجريمة ولا تقوم هذه الجريمة بدونه ، غير أنه لا يشترط فى الضرر أن يكون معلقاً أى واقعاً فعلاً ، بل يكفى أن يكون محتمل الوقوع ، وهى مسألة موضوعية فيتركه تقديره للقاضى الموضوع (نقض ١٩٥٩ / ٦ / ١١٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٠ رقم ١٥٤ و ١٦٤) .

(٣) د . أحمد قنصى سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم الخاص ، طبعه ١٩٧٩ ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ و ٨٧٥ .

(٤) نقض ١٩٤٣ / ٦ / ١٩٤٣ ، مجموعة الأحكام ج ٦ رقم ١٧١ ص ٢٤٠ ، نقض ١٩٤٣ / ٥ / ١٨٧ ج ٦ رقم ٢٥٥ ص ٢٥٥ . نقض ١٩٤٣ / ٦ / ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٢٢٣ ص ٢٩٥ . ويلاحظ أن لزيادة الأمانة أن تتصرف فى الدعوى الجنائية بالحفظ أو بالوجه لإثباتها إذا بلغ المتهم حد سؤاله بهذا النفع ، وفى هذه الحالة يتخلف الركن المقترض فى الجريمة فلا تقع قانوناً (د . أحمد قنصى سرور ، الوسيط ، المرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ و ٨٧٥) .

(٥) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤١ ، ص ٦٥٤ و ٦٥٥ .

جاوزت قيمة العقد عشرون جنيهاً إلا إذا تفرغ مبدأ ثبوت بالكتابة ، أو قام مانع أبهى أو مادي يحول دون الحصول على كتابة أو كانت للعقد صيغة تجارية ، ولا مناص من إحترام هذه القواعد تطبيقاً للمادة ٢٧٥ إجراءات جنائية التي تنص على أن تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تيمناً للنصوص الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بلك المسائل (١) .

والنشاط السياحي من الأعمال التجارية إذا أنه يتم بقصد الربح ولذلك يسمى تجارة السياحة (٢) ، الأمر الذي لا يتقيد معه الإثبات بالكتابة .

• ويقع عبء إثبات الإيداع على النزول ، وله أن يثبت ، طبقاً للقواعد المقررة في الوديعة الاضطرارية ، واقعة الإيداع ومهمة الأشياء المودعة ومقدارها وقيمتها وما إذا كانت قد تلفت أو ضاعت أو سرقت بجميع طرق الإثبات ، ويدخل في هذه الطرق البيينة والقرائن .

ويراعى القاضي عند موازنته وترجيحه بين الأدلة مركز النزول ومكانته وثروته ومدى مصداقيته وما يدعيه وحالة الفندق من ناحية الأمن والنظام ومراقبه في الحقل الفندقي والسياحي وتكرار شكاوى الزلاء والمتزدين ضده من خلال وزارة السياحة وشرطة السياحة ، وما إلى ذلك من الظروف .

ويقع عبء نفي المسؤولية على الفندق ، وله - أيضاً - أن ينفي مسؤوليته بكافة طرق الإثبات ويدخل في هذه الطرق البيينة والقرائن .

١٥٣ - حدود التعويض :

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٢٧ مدني فإن الفندق لا يكون مسئولاً عن تعويض يجاوز خمسين جنيهاً فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة ، مالم يكن الفندق قد أخذ على «ماتله حفظ هذه الأشياء مع العلم بقيمتها» أو يكون قد « رفض أن يتسلمها هدية في ذمته» أو يكون قد « تسبب في وقوع الضرر بخطأ جسمهم من أحد العاملين » .

فيإذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة المشار إليها ، فإنه يكون من حق النزول أو المسافر أو المتردد

(١) د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط ، المرجع السابق ، يد ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ .

(٢) د . رضا حبيب ، القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، يد ٢٥٥ ، ٣٧٨ وما بعدها .

على الفندق مطالبة «بكامل قيمة الشيء المودع» حتى لو زادت قيمته على خمسين جنيهاً ،
ما لم يحضر الفندق إبداء النزول أو المسافر أو المتردد عليه بكافة طرق الإثبات ، ويخول في هذه
الطرق البيينة والقرائن (١) (٢) .

١٥٤ - مادة ٧٢٨ مدني . التقادم المسقط لحق النزول والمسافر . مدته
سنة أشهر :

ألزمت الفقرة الأولى من المادة ٧٢٨ مدني المسافر أن يخطر الفندق أو الخان بسرقة الشيء أو
خسبائه أو تلفه بسجود علمه بوقوع السرقة أو الضياع أو التلف ، فإن أبطأ في الإخطار دون مبرر
مسقط حقوقه .

فأمام جسامه المسئولية الملقاة على عاتق الفندق ، رأى المشرع حث النزول على سرعة الإخطار
وجعل تراخيه «يقول مهرور» من الإخطار مسقطاً لحقوقه في المطالبة بقيمة الشيء المسروق أو
الضائع أو التالف ، إذ أن هذا التراخي يؤدي إلى ضياع فرصة الكشف عن الجاني .

وأخذ المشرع في الفقرة الثانية من المادة المذكورة بفكرة التقادم المسقط (٣) باعتباره سبباً
ينقضي به التزام الفندق حين يقعد النزول أو المسافر عن إقامة دعوى التعويض ضد الفندق خلال ستة
أشهر من اليوم الذي يفاد به فيه .

ويقف وراء ما يحطه المشرع لمضي المدة من أثر في إسقاط حق النزول أو المسافر ، أن سكوتهم عن
المطالبة بحقه ، رغم إمكان هذه المطالبة ولادة ستة أشهر من اليوم الذي يفاد فيه الفندق أو الخان ،

(١) مع الأخذ في الاعتبار أحكام المحررات الرسمية والمحررات العرفية في قانون الإثبات .

(٢) قنن أن المتردد على الفندق - شأنه في ذلك شأن النزول والمسافر - يكون من حقه المطالبة بالتعويض في حالة فقد
لثمنه أو أوراق مالية أو أشياء ثمينة بعد تسليمها للفنادق ، ويظهر ذلك جلياً في الطلقات والسهرات حيث يقوم المدهون
بتسليم معاطفهم - التي تصل قيمتها آلاف الجنيهات - إلى عامل الفندق المختص ليخضع في الدواب المخصص لذلك
حتى انتهاء العمل ، لذلك أضيفت إلى النزول والمسافر .

La prescription extinctive .

(٣)

إنما ينهض قرينة على عدم حدوث فعل السرقة أو الضياع أو التلف المدعى به .

١٥٥ - الجزء الجنائي للوديعة الفندقية :

سبق الإشارة إلى أن نص المادة ٣٤١ عقوبات يسرى على الوديعة الفندقية تأسيساً على أن عقد الوديعة يعتبر من العقود الواردة على سبيل الحصر في هذه المادة (١) .

فيعاقب على خيانة الأمانة بالحبس الذي يجوز أن تضاف إليه غرامة لا يتجاوز مقدارها مائة جنيه مصري . وهذه العقوبة أشد من عقوبات السرقة والنصب ، وذلك لأن عقوبة الحبس المفروضة للسرقة في صورتها البسيطة تحدد أقصى مدتها بستين ، بينما في خيانة الأمانة لم يضع المشرع حد أقصى خاصاً للحبس فيصبح أن تصل مدة الحبس فيها إلى ثلاث سنوات هذا بالإضافة إلى جواز الحكم إلى جانبه بعقوبة الغرامة . كذلك جعل المشرع الحبس في خيانة الأمانة عقوبة إجرامية ولم ينص على الغرامة إلا باعتبارها عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها بالإضافة إلى الحبس ، هذا في حين أنه في جريمة النصب فرض الحبس على أنه عقوبة تخيير مع الغرامة (٢) .

والشروع في جريمة خيانة الأمانة خير معاقب عليه خلافاً لجريمتي السرقة والنصب .

كما أن المشرع لم ينص على عقوبة مراقبة البوابيس على المتهم المائد خلافاً - أيضاً - لجريمتي السرقة والنصب .

(٢) انظر بند (١٤٩) .

(٣) د . عمر السيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، المراجع السابق ، بند ٥٨٨ ، ص ٦٦٥ .

المطلب الثالث

التزامات النزول قبل المنشأة الفندقية (١)

١٥٦ - تقسيم :

تشغل المشرع المصري ، من خلال قانون العقوبات وقانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون المدني ، لحماية المنشآت الفندقية والسياحية من عدم تنفيذ النزلاء والرواد لإلتزاماتهم ، فتوسل بالعقاب كل من تناول طعاماً أو شرباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه وإمتنع بغير مجبر عن دفع ما إستحق من ذلك ، أو فُرضَ لغيره الوفاء به على النحو المخصوص في المادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ .

ومنح المنشأة الفندقية حق حبس منقولات النزول ، وحق الإمتياز على أمتعة النزول في الفنادق ومأكلاته ، وحققها في توقيع الحجز التحفظي على المنقولات الموجودة بالمعين المؤجرة (الفرفة .. الجناح .. المبيتل .. الخ) .

وقد عالجته المواد ٨٨ هـ و ٨٩ هـ و ١١٤٤ من القانون المدني والمادة ٣١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلتزامات النزول وحقوق المنشأة الفندقية .

وتجدر الإشارة إلى أن قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ قد منح ، بموجب المادة العاشرة منه ، صاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الأمتعة والملابس وكذا الممتلكات التي يقدمها العميل في حالة عدم سداد له للفاتورة ، كما يحق له فضلاً عن ذلك طلب مغادرة النزول فوراً .

ويستلزم أولاً عن جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب في فرع أول ، ثم تعرض بعد ذلك لإلتزامات النزول وإمتيازات المنشأة الفندقية .

(١) انظر مثلاًنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، سابق الإشارة إليه .

الفروع الأولى

جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب

١٥٧ - المادة ٣٢٤ مكرراً (١) عقوبات :

تعاقب المادة ٣٢٤ مكرراً عقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شراباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو إستأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو قرّ دون الوفاء به .

١٥٨ - الأفعال المؤثمة وفقاً للنص م ٣٢٤ مكرراً عقوبات :

تعاقب المادة ٣٢٤ مكرراً ع ثلاثة أفعال :-

• الفعل الأول :

تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة مع العلم بإستحالة دفع الثمن أو الأجرة كلها أو بعضها :

يلزم لتحقيق هذه الجريمة أن يكون الشخص قد تناول فعلاً ما طلب من طعام أو شراب ، في المكان المعمد لذلك كالمطعم أو المقهى أو النائي ولو كان مقيماً فيه (٢) ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو

(١) العميد د . محمد مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، ط٧ ، ١٩٧٥ ، بند ٤٤٧ : د . محمد عبد الغريب ، تشكل قانون العقوبات في مجال تنفيذ العقوبة البدنية ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، بند ١٦ ، أنقل هذا النص في تاليفين العقوبات المصرية لأول مرة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ وبعده بالقانون رقم ١٩٨٢ / ١٩٨٢ ، ودرس مقتبس من المادة ٤٠١ من قانون العقوبات الفرنسي التي أضيفت بالقانون الصادر في ١٨٧٣ / ٧ / ٢٦ ، وبعده بقانون ١٩٣٧ / ٢٨ ، ثم بقانون ١٩٥٥ / ٧ / ٢ .

(٢) هذا ريمتبع تطبيق نص ، ٣٢٤ مكرراً في حالة إرسال الطعام إلى بيت الشخص بداء على طلبه ، إذ أن النص يتطلب صراحة أن يكون تناول الطعام أو الشراب في محل معد لذلك .. وكذلك لا تتحقق الجريمة في حالة من يتناول طعاماً أو نحوه لدى شخص لا يحترف إطعام الناس بالأجرة كمزارع أو موظف ، وإن كان قد اتفق معه على ثمن للطعام ولم يدفعه ، أو كان يستحيل عليه دفع الثمن ، د . محمد عبد الغريب ، تشكل قانون العقوبات ، المرجع السابق .

ببسميون أو ما إليه من الأماكن المدة لجيت الناس بالأجرة ، أو أن يكون في استخدام فعلاً السيارة المدة للركوب بالإيجار ، فإذا كان الشخص قد طلب شيئاً من ذلك أو حجزه أو تعاقد بشأنه ، ولكن صاحب المطعم أو الفندق أو العرية طلب أن يقتضى الثمن أو الأجرة مقدماً ، وبعد إعداد المطلوب اتضح له عند طلبه أن هذا الشخص لم يكن في نيته الدفع لعدم وجود الثمن معه ، فلا جريمة إعمالاً للنص ، إذ أن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه العملية .

وهذا الجريمة يتطلب لتوافرها ركناً مادياً وآخر معنوي ، فالركن المادي يتمثل في تناول الشخص الطعام أو الشراب أو حصوله على المنفعة كالمبيت في الفندق أو يركوب سيارة الأجرة (١) ، أما الركن المعنوي فيتمثل في علم مرتكبها بأنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة إرادة التخلص من تنفيذ الإلتزامات التي تعاقد عليها مع المطعم أو الفندق أو مؤجر السيارات المدة للإيجار (٢) ، أو أن يمتنع الشخص عن دفع ما يستحقه المطعم أو الفندق أو البسبيون أو مؤجر السيارة دون مبرر ، فلا يرتكب الجريمة من أخطأ التقدير فإعتقد أن في استطاعته دفع المطلوب ثم تبين أن المطلوب يزيد عما يحمله من نقود أو من لم يظن إلى سرقة نقوده أو ضياعها أو تركها سهواً في منزله إلا عند مطالبتها بالحساب ، كما لو تبين الشخص دفع المطعم أو الفندق في النوع أو الثمن ، أو تلاعب مؤجر السيارة في العداد .

• الفعل الثاني :

الإمتناع عن الدفع بغير مبرر :

والركن المادي لهذا الفعل يتمثل في الامتناع ، أما الركن المعنوي فهو العلم بأن ذلك الإمتناع بغير مبرر .

(١) تجدر الإشارة إلى نص م ١٧٠ مكرراً حقوقاً المدة بالقانون رقم ١٩٨٢/٢٩ المنقصر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ التي تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولاً : كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الفرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التكلفة التي يسجلها وامتنع عن دفع الفرق ،

ثانياً : كل من ركب في غير الأماكن المدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام ،

(٢) أي كان الشكل القانوني للمؤجر ، شركة أموال أو شركة أشخاص أو تجر فرد ، وبأي كان القانون الخاضع له سواء القانون المنظم للشركات السياحية أم غيره من القوانين .

فالفرض أن الشخص لا يكون عاجزاً عن دفع المطلوب ، كالميلطجي الذي يتمتع عن الدفع مع قدرته عليه . ولا يرتكب جريمة من يكون لديه ميرد لعدم الدفع ، كما إذا كان دائناً لصاحب المحل ودفع بالمقاصة (١) أو كان هناك نزاع على الحساب ورفض دفع ما يزيد على المستحق .

وعليه فإذا كان الشخص يعتقد أن هناك ما يبرر الامتناع فإنه لا يرتكب الجريمة ولو لم يوجد بالفعل ميرد ، لعدم توافر القصد الجنائي .

• الفعل الثالث :

فراار الشخص دون الوفاء بالمستحق :

والركن المادي لهذا الفعل يتمثل في فراار الشخص بعد تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة ، أما الركن المعنوي فهو العلم وقت الفراار بعدم أداء الثمن أو الأجرة ، فلا يرتكب الجريمة من يسهو عن الدفع ويفادر المكان (٢) أو من يفادر المكان مسرعاً لامتقاده بنشوب حريق بالمكان (٣) ، أو من يفادر السيارة المجهزة قبل الوصول إلى المكان المتفق عليه لإعتقاده أن فرامل السيارة غير سليمة ويستودى بحياته .

(١) د . محمود مصطلبي ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .

(٢) راد فطن إلى ذلك بعد خروجه ولم يعد لدفع ما عليه . د . محمود مصطلبي ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٥٢٤ .

(٣) يذهب د . محمد عبد الغريب في مؤلفة تفصل قانون العقوبات في مجال تنفيذ المقر المدنية السابق الإشارة إليه في هامش (ص ١٩ إلى أن الحماية الجنائية قاصرة على أصحاب الأموال الذين ورد اللص عليهم على سبيل المصير ، ولا يمتد ليضلل غيرهم . مثال ذلك الصائغين وأصحاب الجراجات . ويتأهل البضائع ، وغيرهم ممن يؤادون الخدمات ، فليس لهؤلاء إلا اللجوء إلى القضاء المدني عند امتناع عملائهم عن دفع مقابل الخدمة ، خلافاً لذلك يعاقب قانون العقوبات الإيطالي من كل امتناع من دفع مقابل الخدمات .

ولحسن رآن كنا نؤيد د . الغريب فيما ذهب إليه ، إلا أننا نرى ضرورة تعديل القانونين السياحية وإضافة هذه الأموال الثلاثة وغيرها بما يتكلام مع النشاط السياحي وتطوره ونموه لحماية الفئات أو المطاعم وتكرين - رغم وقوع الجريمة - بمنأى عن العقاب الجنائي ولا يكون أمام الفندق أو المطعم سوى اللجوء إلى القضاء المدني ، أو غرامة الشركات السياحية أو وزارة السياحة لتقديم شكوى إنشائية .

الفرع الثاني

إلتزامات النزول وامتيازات المنشأة الفندقية

١٥٩ - المادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ :

تمتص المادة المذكور صاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الامتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقدمها العميل في حالة عدم سدادها للفاتورة مع حقه ، أيضاً ، طلب مغادرة النزول فوراً .

١٦٠ - المادة ١١٤٤ مدنى - حق إمتياز الفندقى على أمتعة النزول :

تنص المادة ١١٤٤ من القانون المدنى المصرى فى فقرتها الأولى على أن المبالغ المستحقة لصاحب الفندق فى ذمة النزول من أجرة الإقامة والمخوطة وما صرف لهسابه ، يكون لها إمتياز على الأمتعة التى أحضرها النزول فى الفندق أو ملحقاته .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أنه يقع الإمتياز على الأمتعة ولو كانت غير مملوكة للنزول إذا لم يثبت أن صاحب الفندق كان يطم وقت إدخالها عنده بحق الغير عليها بشرط ألا تكون تلك الأمتعة مسروقة أو ضائعة . ولصاحب الفندق أن يمارض فى نقل الأمتعة من فندقه مادام لم يستوفى حقه كاملاً . فإذا نقلت الأمتعة رغم معارضته أو دون علمه ، فإن حق الإمتياز يبقى قائماً عليها دون إخلال بالحقوق التى كسبها الغير بحسن نية .

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على إنه لإمتياز صاحب الفندق نفس المرتبة التى لإمتياز المقر . فإذا تزامن الطعان قدم الأسبق فى التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر .

والإمتياز ، تصرفاً على النحو الوارد فى المادة ١١٣٠ مدنى ، لأولية يقررها القانون لحق معين مراعاةً منه لصفته . ولا يكون للحق إمتياز إلا بمقتضى نص فى القانون .

والمشرع المدنى أورد إمتياز الفندقى فى المادة ١١٤٤ مدنى المشار إليها تأسيساً على أن الفندقى لا يستطيع أن يُقَدَّر درجة يسار النزول إلا من الأمتعة التى يحضرها معه .

وهذا الإمتياز يضمن مقابل إقامة النزول أى مقابل السكن ومقابل الوجبات ومقابل الخدمة . كذلك يضمن حق الإمتياز كل ما يستحق للفندق بموجب عقد الإقامة الفندقية ^(١) ، مثل الترميم الذى يستحق للفندق قبل النزول بسبب عدم عنايته بالمحافظة على العين للمدة للإقامة .

ومن المعلوم أن حق الإمتياز لا يضمن إلا المبالغ المستحقة على النزول أثناء إقامته ، بمعنى أنه لا يضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة إقامته مدة سابقة ، أى أن يكون حق الإمتياز معاصراً للإقامة .

وحق الإمتياز ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٤٤ مدنى ، يقع على جميع الأمتعة التى يحضرها النزول فى الفندق وملحقاته ، مثل المنقولات والملابس والبضائع والمجوهرات التى فى حقيبته والسيارة التى يودعها جراج الفندق . ويثبت حق الفندق على هذه الأمتعة ولو كانت مملوكة لغير النزول ، والأمتعة المملوكة لغير النزول ، إما أن تكون مملوكة للمقيمين معه بالفندق كزوجته ووالته ووالده مثلاً ، وإما أن تكون مملوكة لغيرهم .

فإذا كانت الأمتعة مملوكة للمقيمين مع النزول فى الفندق ، فهناك قرينة على أنهم عندما وافقوا على وضع أمتعتهم قد قبلوا ضماناً أن تكون هذه الأمتعة ضامنة لمستحقات الفندق ، وعليه يكون للفندق حق امتياز عليها .

أما إذا كانت الأمتعة مملوكة لغير هؤلاء ، فهنا يجب التمييز بين فرضين هما (٢) :-

• **الفرض الأول :** أن يعتقد الفندق وقت إدخال الأمتعة أنها مملوكة لنزول أو المقيمين معه . وفى هذا الفرض يثبت للفندق حق الإمتياز عليها ، بشرط ألا تكون مسروقة أو ضائعة ، تأسيساً على أن المالك الحقيقى الحق فى إستردادها خلال ثلاث سنوات من تاريخ الضياع أو السرقة . وحسن النية لدى الفندق فى الفرض الأول مقترض (٣) حتى يقوم الدليل على العكس .

• **الفرض الثانى :** أن يثبت للغير أن الفندق كان يعلم وقت وضع الأمتعة فى العين أنها غير مملوكة للنزول ، الأمر الذى لا يكون للفندق معه حق الإمتياز على تلك الأمتعة .

(١) المستشار محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السليحية والفندقية ، طبعة ١٩٧٧ ، ص ٢٢٢ وما بعدها ، (وهذا يختلف حق الإمتياز على الأمتعة عن إلزام النزول بوضع المنقولات ، فحق الإمتياز يترتب فى ثمة النزول متى كان ناشئاً من عقد الإيواء ، بينما الإلزام بوضع المنقولات يقتصر على ضمان سداد مقابل الإقامة لقد) - على حد قوله .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السليحية والفندقية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

Presumée

(٣)

كما أن للفندق حق المارضة في نقل أمتعة النزيل قبل أن يستوفى حقه بالكامل . فإذا أخرج النزيل أمتعته المشمولة بحق الإمتياز بغير علم الفندق ورغم معارضته ولم يبق في العين ما يكفي لضمان حقوقه ، بقي حق الإمتياز قائماً على الأمتعة التي نقلت ، أما إذا ثبت للغير حسن النية حق عليها ، كان يجهل بحق الإمتياز ، فإنه لا يمتد بإمتياز الفندق .

ومن المعلوم قانوناً أن حقوق الإمتياز مراتب ، بمعنى أن حق الإمتياز الأسبق مرتبة يستوفى قبل الأدنى مرتبة ، وإذا كانت الحقوق المتنازعة في مرتبة واحدة ، فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

والمفروض حدد مرتبة إمتياز المنشأة الفندقية بنفس المرتبة التي لإمتياز المجر ، فإذا تزامن الحاقن قدم الأسبق في التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر (١) .

١٦١ - المادة ٨٩ مئني - حق حبس منقولات النزيل الموجودة في عين الإقامة :

سبق القول أن المشرع ساوَّى في المادة ١١٤٤ / ٣ مئني بين مرتبة امتياز الفندق على أمتعة النزيل وبين مرتبة إمتياز المجر .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٩ مئني بأن يكون للمجر ، ضماناً لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المأجرة مادامت مثقلة بإمتياز المجر ولو لم تكن منوكة للمستأجر . وللمجر الحق في أن يمانع في نقلها ، فإذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه كان له الحق في استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية ، مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

(١) فإذا أخرج مستأجر بعض الأمتعة ينزل بها في فندق لا يعط صاحبها بإمتياز المجر ، فلا يقدم الأخير إلا إذا كان قد أرفع عليها حجزاً استحقاقياً قبل مضي الثلاثين يوماً ، أما إذا لم يحجز فيقدم إمتياز صاحب الفندق لحسم نفاذ إمتياز المجر في حقه لحسن نيته . وكذلك يكون الحكم إذا نقلت الأمتعة من الفندق إلى العين المأجرة ، وكان المجر حسن النية (محمد علي حرقه - التقنين المدني الجديد - ص ٨٢٢) .

والمادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ (١) أخذت بما تضمنته المادة ٥٨٩ منى
من الحق فى الحبس بدون إسهاب وبصياغة غير دقيقة .

فالمنشأة الفندقية لها أن تتمسك بالحق الذى قرره المادة ٥٨٩ منى (٢) .

لحق المنشأة الفندقية فى الحبس يتمشى مع حق الامتياز المقرر لها لأن الحق الممتاز هو نلس
الحق المضمون بالحبس ، والمنقولات هى نفس المنقولات ، فالحقائق التى تستحق بموجب عقد الإقامة
الفندقية مضمونة أيضاً بحق الحبس ، والمنقولات التى يقع عليها حق الإمتياز هى نفس المنقولات التى
يقع عليها حق الحبس .

وإنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٨٩ منى قد منحت المجرى الحق فى حبس منقولات
المستأجر ، إلا أن هذا الحق مقيد بقيود ورد فى الفقرة الثانية من ذات المادة إذا كان النقل أمراً
إقتضته حيلة المستأجر ، وبعبارة أخرى ، فإنه ليس للمنشأة الفندقية أن تحبس المنقولات أو تستردها
إذا كان النقل أمراً اقتضته حيلة النزول ، مثال ذلك أن تكون حرفة النزول الإتجار فى شرائط
الكاسيت أو الفيديو كاسيت أو شفرات الحلاقة ووضع كمية كبيرة منها ، لا يتصور أن تكون إستعماله
فى الغرفة التى نزل فيها ، وفى هذه الحالة لا تستطيع المنشأة الفندقية أن تستعمل حقها فى الحبس
أو الإسترداد .

وإعمالاً لفقرة الثانية المشار إليها من المادة ٥٨٩ منى ، فإن المنشأة الفندقية لا تملك أن تحبس
المنقولات أو استردادها إذا كان النقل أمراً اقتضته شؤون الحياة ، كما لو كان المنقول سيارة
يستعملها النزول فى تنقلاته وإنهاء شؤونه اليومية .

كما أنه إعمالاً لذات الفقرة فإن المنشأة الفندقية لا تستطيع أن تستعمل حقها فى الحبس أو
الإسترداد إذا كان النزول قد ترك فى العين منقولات تلى يعاقب إقامته أو إستمرت المنشأة الفندقية
منقولات تلى لضمان الإقامة وفاء تاماً .

(١) انظر بند (١٥٧) .

(٢) لابن م . محمد محمد خليل ، شرح للتفريعات السليسية والفندقية ، المراجع السابق ، ص ٢٢٧ .

١٦٢ - المادة ٣١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة .

تأسيساً على مساواة المشرع فى المادة ١١٤٤ / ٢ مدنى بين مرتبة إمتياز الفندقى على أمتعة النزيل وبين مرتبة إمتياز المجرر ، فإن المنشأة الفندقية ، من ثم ، لها أن تستمسك بنص المادة ٣١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تمنح المجرر الحق فى أن يوقع فى مواجهة المستاجر الحجز التحفظى على المنقولات الموجودة فى العين المجررة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً (١) .

فالمنشأة الفندقية ، وفقاً لما تقدم ، تتمتع بحق ثالث هو الحق فى توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة إقتضاء لحق محقق الوجود وحال الأداء ، المتمثل فى مقابل الإقامة ومقابل الوجبات ومقابل الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية ويلتزم بسدادها النزيل (٢) .

وأهمية الحجز التحفظى أن المنشأة الفندقية تستطيع توقيعه دون أن يكون لديها سند تنفيذى (٣) ، فهى تستطيع توقيعه دون أن يكون بيدها حكم قضائى ، ويكفى المنشأة الفندقية أن تقدم عقد الإقامة الفندقية الموقع عليه من النزيل إلى قاضى التنفيذ مرفقاً بعريضة مسببة تشتمل على بيان واقف للمنقولات المطلوب توقيع الحجز التحفظى عليها ، وللقاضى قبل إصدار أمره أن يجرى تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

ويجب أن تعلن المنشأة الفندقية الحاجزة إلى النزيل المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلن به من قبل ذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن .

(١) مادة ٣١٧ - المجرر العقار أن يوقع فى مواجهة المستاجر من الباطن الحجز التحفظى على المنقولات والأمتعة والحصولات الموجودة بالعين المجررة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً ويجوز له ذلك أيضاً إذا كانت تلك المنقولات والأمتعة والحصولات قد نقلت بدون رضاه من العين المجررة ما لم يكن قد مضى على نقلها ثلاثين يوماً .

(٢) نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٩٧٣ / ١ على أن يحدد وزير السياحة أسعار الإقامة ورسوم الفخول والأتقياد وأسعار الوجبات والمكورات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة وذلك من التقيد بأحكام قوانين التمويل والتسيير الجبرى وتحديد الأرباح .

(٣) مادة ٣١٩ مرافعات .

كما يجب على المنشأة الفندقية خلال الثمانية أيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن ترفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

فلذا وقع الحجز التحفظي على النحو السابق تبيانه تمين حارس على المنقولات ، وامتنع بذلك أن تنتقل إلى الغير ، وإلا كانت هناك مسئولية جنائية على الحارس ، بالإضافة إلى أن حق الإمتياز يظل قائماً متى وقع الحجز التحفظي في ميعاده حتى لو إنتقلت حيازة المنقولات إلى مشتر حسن النية .

١٦٣ - التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم . مدته سنة :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٨ مدني على أن تتقادم بسنة واحدة الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم .

والتقادم السنوي مؤسس على قرينة الوفاء ، إلا أنها قابلة لإثبات العكس وفقاً لما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة ٢٧٨ مدني بوجوب على من يتمسكه بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً .

وهذه اليمين يوجهها القاضي من تلقاء نفسه وتوجه إلى ورثة المدين أو لوصيائهم ، إن كانوا أقصر ، بلئهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء ، فإذا تم حلف اليمين سقط الدين بالتقادم ، وإن نكل ثبت الدين ولا يتقادم بعد ذلك إلا بخمس عشرة سنة من وقت صدور الحكم أو من وقت النكول إذا لم يصدر الحكم .



المبحث الرابع الحجوزات الفندقية

١٦٤ - إشارة موجزة :

سبقَت الإشارة إلى أن العقد تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلزام أو نقله أو تعديله أو زواله^(١)

كما سبقَت الإشارة إلى تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي^(٢) والطبيعة القانونية للعقد السياحي^(٣) .

كما سبق الإشارة إلى أن عقد الإقامة الفندقية عقداً مركباً^(٤) يحقق أغراضاً تهدف إليها في العادة عدة عقود مختلفة .

فمقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل إليها عادة بعقد الإيجار ، فيما يتعلق بالفرة التي يقيم فيها النزول ، وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والخدمة فيما يتعلق بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرون والزلاء .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة أو جناح في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ؛ وفي حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصحح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويترتب على اعتبار الحجز نهائياً ، إتمام عقد الإقامة الفندقية وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ .

(١) بند (١١٩) .

(٢) بند (١٢٣) .

(٣) بند (١٢٤) .

(٤) بند (١٥٥) .

١٦٥ - القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية والسياحية :

من المقرر أن القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي تنشأ عن الإلتزامات التي مصدرها القانون هو القانون الذي أنشأها ، فإن كانت هذه الإلتزامات قد نشأت عن التشريعات الفندقية والسياحية فإن هذه التشريعات التي أنشأتها هي الواجبة التطبيق .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للفرض الذي من أجله وضع القانون ^(١) .

١٦٦ - الضمان المالي في العقود السياحية وعقد الإقامة الفندقية :

سبقت الإشارة إلى أن العقد السياحي قد يبرم بين وكالة للسفر والسياحة وبين العميل أو مجموعة من العملاء ، وقد يبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين شركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

كما أن عقد الإقامة الفندقية قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين العميل مباشرة ، كما قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين وكالة السفر والسياحة محلية كانت أم أجنبية .

وغنى عن البيان فإن وكالة السفر والسياحة قد تكون المالكة للمنشأة الفندقية وتتعاقد مع وكالة أخرى لتنفيذ لبرنامج أصته الأولى ، وقد يكون العقد المبرم بينهما لإقامة الأفواج السياحية التي تجلبها الثانية للأولى ، ففي الافتراض الأول تكون بصدد تنفيذ (عقد سياحي) لإشتماله على الإقامة والسفر والزيارة والترفيه ، أما في الصورة الثانية فتكون بصدد (عقد إقامة فندقية) لإشتماله على الإقامة دون غيرها .

وتكفي لجدية التعامل وتوفيراً للسيولة النقدية ، فإن الشركات السياحية في علاقاتها بمفهمها البعض تشترط تقديم (ضماناً مالياً) لتنفيذ تعهداتها قبل شركات النقل والفنادق والمطاعم .

(١) نقض منفي ، ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ ، السنة ٢٢ ، عدد ٢ ، ص ٨٢٩ ، القائمة ١٣٢ ، المستشار محمد سعد الدين ، مرجع

للناقص في المنازعات المدنية والتجارية ، ج ٦ ، ١٩٧٦ ، بلد ١٩٢ ، ص ١٤٢ .

ويكون هذا الضمان المالي ، أيضاً ، بمثابة إلزام في حالة إخلال الشركة بالحاجة بتمهاتها أو في حالة تحولها عن تنفيذ العقد السياحي أو عقد الإقامة الفندقية بعد إنقضاء مهلة العدول .

والضمان المالي الذي تستلزمه الشركات السياحية والمنشآت الفندقية لا يخرج من كونه **(مريوناً)** على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٢ من القانون المدني التي تقضى في فقرتها الأولى بأن دفع المريون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك . فإذا عدل من دفع المريون ، فقدده . وإذا عدل من قبضه ، رد ضمته . هذا ولو لم يترتب على العدول أي ضرر وفقاً لما تقضى الفقرة الثانية من ذات المادة .

ويلاحظ أن نص المادة ١٠٢ منى المشار إليها يترتب إلزاماً بدفع قيمة المريون في ثمة الطرف الذي عدل عن العقد لا تعويضاً عن الضرر الذي أصاب الطرف الآخر من جراء العدول ، فإن الإلتزام موجود حتى ولو لم يترتب على العدول أي ضرر كما هو صريح النص ، بل تفسيراً لذية المتعاقدين ، فقد افترض المشرع أن المتعاقدين أرادا إثبات حق العدول لكل منهما في مقابل الإلتزام بدفع قدر المريون **فهمل المريون مقابلاً لحق العدول** وفي هذا يختلف المريون عن الشرط الجزائي ، فإن هذا الشرط تقدير إتفق عليه المتعاقدين لقيمة التعويض عن الضرر الذي ينشأ عن الإخلال بالعقد ، ومن ثم جاز للقاضي تخفيض التكدير إذا كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، بل جاز له ألا يحكم به أصلاً إذا لم يلحق الدائن أي ضرر .

أما إذا إتفق المتعاقدان صراحة أو ضمناً على أن دفع المريون إنما كان لتأكيد العقد لا لإثبات حق العدول وجب مراعاة ما إتفقا عليه ، فلا يجوز لأيهما العدول عن العقد . ويجرى على العقد المبرم ، حينئذ ، القواعد العامة التي تجرى على سائر العقود من جواز المطالبة بالتفويض المعنى أو بالتعويض أو بالفسخ ، وإذا فسخ العقد وترتب على الفسخ تعويض فليس من الضروري أن يقدر التعويض بقدر المريون فقد يكون أكثر أو أقل بحسب جسامه الضرر .

١٦٧ - مهلة إلغاء أو تعديل الحجزات الفندقية :

تختلف مهلة الإلغاء أو التعديل للحجز الفندقى عما إذا كان الحاز (فرداً) أو (مجموعة لا يزيد عددها عن عشرة أفراد) أو (مجموعة يزيد عددها عن عشرة أفراد) .

إذا أراد الحاز الفرد إلغاء حجزه أو تعديله فعليه إخطار الفندق بالإلغاء أو التعديل قبل (١٤) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز ^(١) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المجموعة التى لا يزيد عدد أفرادها عن عشرة .

ومهلة الإلغاء أو التعديل المتقدم ذكرها تسرى على المنشآت الفندقية الثابتة ، أما بالنسبة للفنادق العائمة ^(٢) فتكون المهلة حينئذ قبل (٢٨) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز .

أما بالنسبة للمجموعات التى يزيد عددها عن عشرة أفراد فيشترط الإخطار بالإلغاء أو التعديل :

١ - قبل ثلاثين يوماً بالنسبة للفنادق القاهرة والجيزة .

٢ - قبل خمسة وأربعين يوماً بالنسبة للفنادق باقى مدن الجمهورية والبواخر السياحية المتحركة .

هذا ما لم يتفق الطرفان على ذلك

١٦٨ - إستبدال فوج سياحى بآخر . حظر خاص بالهركات السياحية المحلية :

تلقى المادة الخامسة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ بانه فى حالة حجز إحدى الهركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية فإنه لا يجوز للشركة المحلية أن تستبدل الفوج الوارد إسمه وعدده بإخطار الحجز بفوج تابع لشركة أخرى غير المخطر عنها .

(١) المصدر يسريان الحجز فى المادة الرابعة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ . يده تنفيذ عقد

الإقامة الفندقية بعمارة أخرى يده شغل للفترة لى الجناح المحجز .

(٢) البواخر السياحية المنتقلة بين فيها .

١٦٩ - إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الافوج السياحية لديه :

تنص المادة السادسة من قرار وزير السياحة المشار اليه بانه في حالة حجز إحدى الشركات المحلية في أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية وأخطرت الشركة الأخيرة بإلغاء رحلة هذا الفوج يجب على الشركة الحاجزة أن تخطر الفندق بهذا الإلغاء .

وتعرض الشركة المحلية الحاجزة على الفندق :

- ١ - إما إلغاء الحجز مع الإلتزام بما يترتب على الإلغاء من نتائج وآثار .
 - ٢ - أو إستئذان الفندق في إحلال فوج لشركة أخرى أجنبية مكان الفوج الذى ألغى حضوره .
 - ٣ - أو منحها أربعة شغل الأماكن التى كانت محجوزة للفوج الملغى أو بعضها خلال فترة يتفق عليها في حالة عدم وجود من يشغل هذه الأماكن في قائمة إنتظار الفندق .
- والفندق ، في الحالة الماثلة ، مجموعة من البدائل ، يختار منها ما يراه مناسباً له ، هي كما يلي :-
- البديل الأول :** إعتبار الحجز لاغ وتنفيد نصوص إتفاق الحجز .
- البديل الثاني :** إعفاء الشركة الحاجزة من جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم في الفترة التي توجب توقيع الجزاء ، وذلك في حالة وجود من يشغل الأماكن التي خلت نتيجة الإلغاء في قائمة الإنتظار ولم يترتب على الإلغاء خسارة للفندق .

البديل الثالث : موافقة الفندق كتابة على قبول تحويل الحجز بمعرفة الشركة الحاجزة إلى فوج شركة أجنبية أخرى تعمل مع نفس الشركة الحاجزة .

البديل الرابع : مطالبة الشركة الحاجزة بداء جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم في الفترة التي تستوجب ذلك وتعذر ملء الفراغ .

ومع ذلك يجوز للفندق وفق تقديره ومسايق معاملاته مع الشركة الحاجزة يعفيها من أداء الجزاء بالكامل أو بعضه .

١٧٠ - التعويض :

إذا تم إلغاء الحجز أو تعديله بعد مهلة الإلغاء أو التعديل التي حددها المشرع في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ ، إلزام طالب الحجز أو الشركة الصاجرة ، وفقاً لنص المادة السابعة من ذات القرار ، بإداء التعويض للفندق أو الباخرة على النحو التالي :

- ١ - قيمة الخدمات المطلوبة بالكامل للإقامة ثلاث ليالٍ إذا كان الحجز سائراً خلال الموسم .
- ٢ - قيمة الخدمات المطلوب للإقامة ليلة واحدة في غير الموسم .
- ٣ - قيمة الخدمات المطلوبة للرحلة بالكامل في الباخرة المتحركة إذا تمرد شغل الأماكن التي أُلغى حجزها قبل بدء الرحلة .

١٧١ - الحجزات الوهمية :

منح المشرع المنشآت الفندقية حق رفض طلبات الحجز التي ترد إليها من الشركات السياحية التي يتكرر إلغاء طلبات الحجز المقدمة منها دون وجود أسباب جدية تبرر ذلك ^(١) ، وتخطر وزارة السياحة بأسماء هذه الشركات .

١٧٢ - الفترات الموسمية :

حددت المادة التاسعة من القرار الوزاري المشار إليه الفترات الموسمية على النحو التالي :-

أولاً : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ إبريل بالنسبة لفنادق المدن الواقعة على شاطئ البحر الأبيض .

ثانياً : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ إبريل بالنسبة لفنادق مدن محافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر .

ثالثاً : طوال السنة بالنسبة لفنادق محافظة القاهرة والجيزة والوادي الجديد والبحر الأحمر .

تم بحمد الله

(١) وهي ما يطلق عليها الحجزات الوهمية .

فهرس

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

الصفحة	البند
٣	إهداء
٥	مقدمة
<p>الباب الأول</p> <p>٧ ملامح التشريعات السياحية والفندقية</p> <p>من خلال مبادئ القانون</p> <p>فصلٌ وحيد</p> <p>٩ خصائص وأقسام القاعدة القانونية</p> <p>المبحث الأول</p> <p>خصائص القاعدة القانونية</p>	
١١	١ - تعريف القانون
١٢	٢ - القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك
١٢	٣ - القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة
١٣	٤ - القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

١٣ القاعدة القانونية والقواعد القانونية الأخرى	- ٥
	المبحث الثانى	
	أقسام القاعدة القانونية	
	المطلب الأول	
	تقسيم القانون من حيث موضوع العلاقات التى يحكمها	
١٤ التفرقة بين القانون الوضعى والقانون الطبيعى	- ٦
١٥ اقسام القانون الوضعى ، ومعيار التفرقة بينها	- ٧
١٦ القانون العام وفروعه	- ٨
١٦ (١) القانون الدولى العام	
٢٣ (٢) القانون الدستورى	
٢٣ (٣) القانون الإدارى	
٢٣ (٤) القانون المالى	
٢٤ (٥) القانون الجنائى	
٢٤ القانون الخاص وفروعه	- ٩
٢٤ (١) القانون المبنى	
٢٥ (٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية	
٢٥ (٣) القانون التجارى	

٢٦ (٤) القانون البحرى	
٢٧ (٥) القانون الجوى	
٣١ (٦) قانون العمل	
٣٢ (٧) القانون الدولى الخاص	
 التشريعات السياحية والفنية وعلاقتها بفروع	١٠-
٣٣ القانون العام والقانون الخاص	
<p style="text-align: center;">المطلب الثانى تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها الإلزامية</p>		
٣٤ القواعد الآمرة	١١-
٣٥ القواعد المكلمة	١٢-
٣٦ النظام العام والآداب	١٣-
<p style="text-align: center;">المبحث الثالث مصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى</p>		
٣٧ تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية	١٤-

المطلب الأول	
التشريع	
٣٨	١٥- السلطة التي تملك سن التشريع
٣٩	١٦- أنواع التشريعات وتدرجها فى القوة
٣٩	١٧- نفاذ التشريع
٤٠	١٨- إصدار التشريع
٤٠	١٩- نشر التشريع
٤١	٢٠- إلغاء التشريع
٤٢	٢١- الرقابة القضائية على دستورية القوانين فى مصر
	٢٢- تعليمات وزارة السياحة ومدى مشروعيتها . رأينا
٤٣	الخاص
المطلب الثانى	
العرف	
٤٤	٢٣- تعريفه
٤٥	٢٤- أركان العرف
٤٦	٢٥- مزايا العرف
٤٧	٢٦- عيوب العرف
٤٧	٢٧- التفريق بين العرف والعادة الإبتفاقية
٤٨	٢٨- أثر العرف فى النشاط السياحى والفندقى .

<p style="text-align: center;">المطلب الثالث مبادئ الشريعة الإسلامية</p>	
٢٩-	مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً للقانون
٤٩	المصرى فى مسائل الوقف والأحوال الشخصية .
٣٠-	مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً إحتياطياً
	للقانون المصرى فى غير مسائل الوقف والأحوال
٤٩	الشخصية
<p style="text-align: center;">المطلب الرابع مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة</p>	
٣١-	مبادئ القانون الطبيعى . إحالة
٥١	قواعد العدالة
٣٢-	
<p style="text-align: center;">المطلب الخامس الفقه</p>	
٣٣-	الفقه مصدر تفسيرى فى القانون المصرى
٥١	

المطلب السادس		
القضاء		
٢٤-	القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري	٥١
٢٥-	وظيفة محكمة النقض	٥٢
٣٦-	الدعوة إلى إنشاء نيابة و دائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية .	٥٣
الباب الثانى		
٥٥	النشاط السياحى والفندقى فى مصر	
الفصل الأول		
٥٧	الهيكل التنظيمى للنشاط السياحى والفندقى	
المبحث الأول		
الهيئات والمنظمات السياحية المحلية		
٣٧-	المجلس الأعلى للسياحة	٥٩
٣٨-	وزارة السياحة	٦١
٣٩-	الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى	٦٤
٤٠-	الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة	٦٧

٧١ الهيئة العامة للتنمية السياحية	-٤١
٧٦ أكاديمية الدراسات السياحية	-٤٢
٧٨ الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات	-٤٣
٨١ الإتحاد المصرى للفرف السياحية	-٤٤
٨٨ الفرف السياحية	-٤٥
٩٨ صندوق التشغيل السياحى	-٤٦
١٠٦ نقابة المرشدين السياحيين	-٤٧
١٠٩ مكاتب السياحة الداخلية	-٤٨
<p style="text-align: center;">المبحث الثانى تحديد المنشآت السياحية والفندقية</p>		
١١٣ تصنيف	-٤٩
١١٥ المحال العامة غير السياحية , إجماليات	-٥٠
١١٦ المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية	-٥١
١١٩ المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية	-٥٢
١٢٣ الشركات السياحية غير الاستثمارية	-٥٣
١٢٣ الشركات السياحية الإستثمارية	-٥٤

١٢٥	الفصل الثانى	
	أركان النشاط السياحى	
١٢٧	٥٥ - تمهيد
	المبحث الأول	
	السائح	
١٢٩	٥٦ - تعريف السائح
	المطلب الأول	
	مركز الأجانب فى القانون الدولى	
١٣٠	٥٧ - المقصود بالأجنبى
١٣٢	٥٨ - الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب
١٣٥	٥٩ - حق الأجنبى فى دخول إقليم الدولة
	٦٠ - القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الأجنبى فى إقليمها
١٣٧	٦١ - الخروج الإختيارى والإجبارى من إقليم الدولة
١٤٠	
	المطلب الثانى	
	مركز الأجانب فى التشريع المصرى	
١٤٣	٦٢ - الامتيازات الأجنبية فى مصر . إجماليات .

١٤٤ حقوق الأجنبي في التشريع المصري المعاصر	-٦٣
١٤٦ تعريف الأجنبي في القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل	-٦٤
١٤٦ القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر	-٦٥
١٤٨ تأشيرات الدخول الدبلوماسية	-٦٦
١٥١ تأشيرات الدخول العادية	-٦٧
١٥١ التأشيرات السياحية الفردية	-٦٨
١٥١ التأشيرات السياحية الجماعية	-٦٩
١٥٢ رابطة السفن والطائرات . إلزام خاص	-٧٠
١٥٣ تسجيل الأجانب	-٧١
١٥٤ مديرو المنشآت الفندقية . إلزام خاص	-٧٢
١٥٥ واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر	-٧٣
١٥٦ أصحاب الأعمال . إلزام خاص	-٧٤
 السلطات الممنوحة لمدير عام مصلحة الجوازات	-٧٥
١٥٦ والجنسية والهجرة	
١٥٧ إقامة الأجانب في مصر	-٧٦
١٥٧ الفئة الأولى . الأجانب ذوي الإقامة الخاصة	-٧٧
١٥٩ الفئة الثانية . الأجانب ذوي الإقامة العادية	-٧٨
١٥٩ الفئة الثالثة . الأجانب ذوي الإقامة المؤقتة	-٧٩
١٥٩ الإقامة الثلاثية	-٨٠
١٦٠ الإقامة المؤقتة لغير السياحة	-٨١
١٦٢ الإقامة المؤقتة للسياحة	-٨٢

١٦٢ إذن التفتيب	- ٨٣
١٦٣ مخالفة الغرض من ترخيص الدخول أو الإقامة	- ٨٤
١٦٣ المنتفعون بالإقامة الخاصة	- ٨٥
١٦٣ الإبعاد	- ٨٦
١٦٥ لجنة الإبعاد	- ٨٧
١٦٦ المعدل ١٩٦٠ / ٨٩ من أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل	- ٨٨
١٦٨ منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية	- ٨٩
١٦٩ تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب	- ٩٠
<p>المبحث الثانى</p> <p>شركات ووكالات السفر والسياحة</p>		
١٧٢ تمهيد	- ٩١
<p>المطلب الأول</p> <p>الشركات السياحية فى القانون المصرى</p>		
١٧٤ فكرة عامة	- ٩٢
١٧٥ تعديد الشركات السياحية فى القانون المصرى	- ٩٣
١٧٦ شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية	- ٩٤
 شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية فى	- ٩٥
١٧٧ إنشاء فروع لها فى مصر	- ٩٦

١٧٨	٩٦- شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالى الأجنبى
١٧٩	٩٧- الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية
١٧٩	٩٨- فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها
١٨٠	٩٩- إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحى
١٨١	١٠٠- الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركات السياحية وفروعها المحلية
١٨٢	١٠١- الشروط الواجب توافرها فى المدير المسئول للشركة السياحية
١٨٣	١٠٢- التأمين المالى
١٨٣	١٠٣- الحد الأدنى لوسائل النقل لشركات النقل السياحى
١٨٥	١٠٤- التنازل عن الترخيص أو تعليق النظام الأساسى للشركة
١٨٥	١٠٥- إلتزامات الشركات السياحية
١٨٨	١٠٦- سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٧- الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٨- لجنة فض المنازعات واختصاصاتها
	١٠٩- إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة

١٩٠	فرض المنازعات وكيفية الفصل فيها	
	١١٠- وقف نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة	
١٩١	والقضاء	
١٩٢	١١١- قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة ...	
١٩٣	١١٢- الجرائم الماسة بأمن الدولة	
١٩٥	١١٣- الجرائم الماسة بالإقتصاد القومي	
	١١٤- قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة	
١٩٧	الإبتدائية	
١٩٩	١١٥- إلغاء ترخيص الشركة السياحية	
	١١٦- وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء	
١٩٩	الترخيص	
٢٠٠	١١٧- العقوبات	
<p>المطلب الثاني</p> <p>التكليف القانوني للعلاقة بين وكالة السفر</p> <p>والسياحة وعملاتها</p>		
٢٠٠	١١٨- فكرة عامة	
٢٠١	١١٩- العقد تعريفاً	
٢٠٢	١٢٠- تفسير العقد	
٢٠٤	١٢١- تكيف العقد	

١٢٢-	تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي
٢٠٥	والفندلي
١٢٣-	تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي
٢٠٧
١٢٤-	الطبيعة القانونية للعقد السياحي
٢١٠
<p style="text-align: center;">المبحث الثالث المنشآت الفندقية</p>	
١٢٥-	إحالة وتقسيم
٢١٣
<p style="text-align: center;">المطلب الأول إلتزامات المنشآت الفندقية قبل الدولة</p>	
١٢٦-	حدود ولاية وزارة السياحة . ولاية مبسرة
٢١٥
١٢٧-	إجراءات إصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية
٢١٦
١٢٨-	السياحية
٢١٦
١٢٩-	الجهات الحكومية التي تخاطبها وزارة السياحة
٢١٦
١٣٠-	إستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشآت
٢١٨
١٢٩-	الفندقية والسياحية
٢٢٠
١٣٠-	التراخيص السياحية
٢٢٠
١٣٠-	التراخيص الأول . ترخيص إقامة منشأة فندقية
٢٢٠
٢٢٠	وسياحية

١٣١-	الترخيص الثاني . ترخيص مزولة ألعاب القمار	٢٢٠
١٣٢-	الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات	
١٣٣-	روحية أو مخمرة	٢٢٢
١٣٣-	الترخيص الرابع . ترخيص بعزف الموسيقى والرقص	
١٣٤-	والغناء	٢٢٤
١٣٤-	الترخيص الخامس . ترخيص الاستغلال	٢٢٥
١٣٥-	محظورات منح التراخيص السياحية	٢٢٦
١٣٦-	أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية	
١٣٧-	على سريان التراخيص السياحية	٢٢٧
١٣٧-	التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية	٢٢٧
١٣٨-	النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية	
١٣٨-	حكم خاص	٢٢٨
١٣٩-	حظر ارتكاب أفعال مخلة بالحياء أو مخالفة للنظام	
١٤٠-	العام أو الآداب في المنشآت الفندقية والسياحية	٢٣٠
١٤٠-	إلتزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً	
١٤١-	لتصنيفها سياحياً	٢٣١
١٤١-	إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية	٢٣٢
١٤٢-	لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد	
١٤٢-	الأسعار	٢٣٣
١٤٣-	أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية	٢٣٣

المطلب الثاني		
إلتزامات المنشآت الفندقية قبل النزول		
٢٣٤	تقسيم	١٤٤-
الفرع الأول		
الإلتزامات الفندقية المهنية		
٢٣٥	عقد الإقامة الفندقية . عقد مُركَّب	١٤٥-
٢٣٧	صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدین	١٤٦-
٢٣٨	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة	١٤٧-
٢٣٩	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالملكولات والمشروبات	١٤٨-
الفرع الثاني		
الوديعة الفندقية		
المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية		
٢٤٠	تعريف	١٤٩-
٢٤١	الوديعة الفندقية فی القانون المدني	١٥٠-
	سريان نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات المؤتم	١٥١-
٢٤٢	لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية	
٢٤٦	إثبات الإيداع ، مدنياً ، تجارياً ، جنائياً	١٥٢-

٢٤٧	١٥٣- حدود التعويض
	مادة ٧٢٨ منى - التقادم المسقط لحق النزىل	١٥٤-
٢٤٨	١٥٥- والمسافر منه ستة أشهر .
٢٤٩	الجزاء الجنائى للوذية الفندقية
<p style="text-align: center;">المطلب الثالث إلتزامات النزىل قبل المنشأة الفندقية</p>		
٢٥٠	١٥٦- تقسيم
<p style="text-align: center;">الفرع الأول جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب</p>		
٢٥١	١٥٧- المادة ٣٢٤ مكرراً عقوبات
٢٥١	١٥٨- الأفعال المؤثرة وفقاً لنص م ٣٢٤ مكرراً ج .
<p style="text-align: center;">الفرع الثانى إلتزامات النزىل وإمتيازات المنشأة الفندقية</p>		
٢٥٤	١٥٩- المادة العاشرة من قرار وزير السياحة

٢٥٤	رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤
١٦٠-	المادة ١١٤٤ مدنى - حق إمتيازات الفندق على أمتعة النزيل
٢٥٤
١٦١-	المادة ٥٨٩ مدنى - حق حبس منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة .
٢٥٦
١٦٢-	المادة ٣١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة
٢٥٨
١٦٣-	التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وشن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم مدته سنة .
٢٥٩
<p>المبحث الرابع</p> <p>الحجوزات الفندقية</p>	
٢٦٠ إشارة موجزة
١٦٤-	القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية
٢٦١ والسياحية
١٦٦-	الضمان المالى فى العقود السياحية وعقد الإقامة الفندقية
٢٦١
١٦٧-	مهلة إلغاء أو تعديل الحجوزات الفندقية
٢٦٣
١٦٨-	إستبدال فوج سياحى بآخر . حظر خاص بالشركات

مؤلفات الدكتور عادل محمد خير

- ١ موسوعة قوانين السياحة. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٢ مقدمة في القانون المصري. باللغة الإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٣ الجرائم السياحية في التشريع المصري. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٤ مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٥ مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٠)
- ٦ التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٧ حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية، باللغتين العربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٨ الوجيز في المنظمات الدولية والمنظمات السياحية الدولية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ٩ التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية، جرائم النقد السياحي. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٠ التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١١ المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي. (الطبعة الأولى - ١٩٩٣)
- ١٢ حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٣)
- ١٣ الجرائم السياحية في التشريع المصري. (الطبعة الثانية - ١٩٩٣)
- ١٤ عقود البيع الدولي للبضائع من خلال إتفاقية فيينا وجهود لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي والفرقة التجارية الدولية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٤)
- ١٥ حجية وثغاد أحكام المحكمين وإشكالاتها محلياً ودولياً. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٦ الأجانب في القانون الدولي المعاصر والتشريع المصري. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٧ مقدمة في قانون التحكيم المصري رقم ٢٧/ ١٩٩٤. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٨ حصانة المحكمين مقارناً بحصانة القضاء. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ١٩ مظاهر الإتفاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري المحلي والدولي (دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم في 'مصر - سلطنة عمان - تونس'). (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ٢٠ مقالات في القانون والسياسة. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ٢١ إهدار المبدء الإتصافي للتحكيم في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/ ١٩٩٢ في منازعات المتعاملين في الأوراق المالية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ٢٢ القانون الإجرائي الدولي من خلال إجراءات محكمة الإستثمار العربية والإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار ICSID. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)

Bibliotheca Alexandria



0328171